حديث الثقلين

فوق الشبهات

حسن عبد الله العجمي

إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي
أهل بيتي إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبدا

دار المحجة البيضاء

حديث الثقلين

فوق الشبهات

بسم الله الرحمن الرحيم

حديث الثقلين

فوق الشبهات

تأليف

حسن عبد الله العجمي

© جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣٨ هـ / ٢٠١٧ م

ISBN 978-614-426-842-1

الرويس - مفرق محلات محفوظ ستورز - بناية رمّال

ص.ب: ١٤/٥٤٧٩ - هاتف: ٠٣/٢٨٧١٧٩ - ٠١/٥٤١٢١١

تلفاكس: ٠١/٥٥٢٨٤٧ - E-mail: almahajja@terra.net.lb

www.daralmahaja.com info@daralmahaja.com

المدخل

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف الخلق أجمعين، محمّد وآله الطيّبين الطّاهرين، وعلى أصحابه المنتجبين، ومن تبع نهج محمّد وآله إلى قيام يوم الدّين، وبعد:

من الأحاديث المأثورة عن نبيّنا الأكرم «صلّى الله عليه وآله» الحديث المعروف بـ «حديث الثقلين»، وهو من الأحاديث المتواترة التي اتفق الفريقان سنة وشيعة على روايته، رواه عن النبي أكثر من ثلاثين صحابيّاً، وما لا يقل عن ثلاثمائة عالم من كبار علماء أهل السّنة في مختلف العلوم والفنون، وفي جميع الأعصار والقرون، بألفاظ مختلفة وأسانيد متعددة، ومنهم أرباب الصّحاح والمسانيد وأئمة الحديث والتفسير والتّاريخ، ومع أنّه روي بألفاظ متعدّدة لصدوره من النبي «صلّى الله عليه وآله» في مواطن مختلفة، ولكنّه يفيد معنى واحدًا وهو لزوم التمسّك بالكتاب المجيد وعترة النبي الطاهرة، ولما يتضمّنه هذا الحديث الشّريف

من دلالات عديدة سنأتي على ذكرها ضمن هذا الكتاب لا سيما دلالته على أنّ الولاية على الأمّة من بعد النبي هي لعترته «صلّى الله عليه وآله»، وأن قيادة الأمّة بعده لهم «عليهم السّلام»، حاول البعض وبغير حجة الطعن فيه سندًا وتميعه دلالة، ومن هؤلاء المدعو عثمان الخميس، وذلك في كتابه «حقبة من التّاريخ»، فكان هذا الكتاب الذي بين يديك أيّها القارئ المحترم ردّاً على ما أثاره المذكور من شبهات حول سند الحديث ودلالته، فقلت مستمدّاً من الله العون والتوفيق:

محاولة عثمان الخميس تضعيف حديث الثقلين

قال عثمان الخميس: (حديث الثقلين: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به، لن تضلوا بعدي أبدًا كتاب الله وعترتي») .

ثم قال في هامش الصفحة: (سنن الترمذي: كتاب المناقب، باب مناقب أهل البيت حديث رقم «٣٧٨٦»، وفيه: زيد الأنماطي، وهو منكر الحديث، والحديث له أكثر من طريق مع اختلاف ألفاظه، ولا تخلو جميعها من ضعف).

ثم قال في أصل الصفحة: (يستدلون بهذا الحديث على أنه يجب أن يتمسك المؤمن بعترة النبي «صلى الله عليه وسلّم». ثم قالوا بعد ذلك: إذا وجب التمسك بهم صاروا هم أولياء الأمر بعد

رسول الله «صلى الله عليه وسلم» وهم الخلفاء بعده).

وقال: (الحديث فيه كلام من حيث صحته وثبوته عن النبي «صلى الله عليه وسلّم»، والثابت عند مسلم أن الأمر كان بالتمسك بكتاب الله، والوصية بأهل البيت كما مر من حديث زيد بن أرقم في صحيح مسلم فأوصى بكتاب الله وحثّ على التمسك به، ثم قال: وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، فالذي أمر بالتمسك به كتاب الله، وأما أهل بيت النبي «صلى الله عليه وسلّم» فأمر برعايتهم وإعطائهم حقوقهم التي أعطاهم الله تبارك وتعالى إياها.

وقد ثبت من حديث جابر أن النبي «صلى الله عليه وسلّم» لما خطب في حجة الوداع قال: «قد تركت فيكم ما لن تضلوا إن اعتصمتم به، كتاب الله»، فهوالذي إذا تمسّك به الإنسان لا يضل أبدًا، ولم يذكر أهل البيت)[1].

قلت:

إنّ ما يريد أن يقوله عثمان الخميس هو: أنّ حديث الثقلين بالنّص الذي ذكره عن الترمذي، والألفاظ المشابهة له، فيه كلام من حيث صحته وثبوته عن النبي «صلى الله عليه وآله»، فلا

(١) حقبة من التاريخ، صفحة ٣٧٣ - ٣٧٤.

يصح الاحتجاج به لعدم ثبوته، وأنّ الثابت عنه «صلى الله عليه وآله» هو الحديث المروي بالألفاظ التي ذكرها مسلم بن الحجاج في صحيحه، وفي رواية مسلم لم يأمر النبي «صلى الله عليه وآله» بالتمسك إلاّ بالقرآن الكريم، فلم يأمر بالتمسك بأهل بيته «عليهم السلام»، وإنّما وصّى أمته بهم، بحفظهم ومراعاة حقوقهم!، وأنّ هناك حديثًا قاله النبي «صلّى الله عليه وآله» أمر فيه بالتّمسك بخصوص الكتاب المجيد، ولم يأمر فيه بالتّمسك بعترته وأهل بيته!، وردّنا عليه في وجوه:

حديث الثقلين صحيح بلفظ الترمذي وغيره

أوّلًا: إنّ حديث الثقلين بلفظ الترمذي، وبالألفاظ القريبة منه، والمشابهة له، والدّالّة على معناه، ورد من طرق عديدة، منها الصحيح، ومنها الحسن، ومنها الضعيف، إلاّ أنّ الضعيف منها منجبر بالصحيح والحسن، وطريق أبي عيسى الترمذي للحديث من رواية زيد بن الحسن الأنماطي طريق حسن لا ضعيف كما حاول الخميس أن يوهم القارئ، فالحديث مع سنده كما رواه الترمذي هو: (حدّثنا نصر بن عبد الرّحمن الكوفي، قال: حدّثنا زيد بن الحسن، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، قال: رأيت رسول الله «صلّى الله عليه وسلّم» وهو على ناقته

القصواء يخطب، فسمعته يقول: «أيّها النّاس إنّي قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا؛ كتاب الله وعترتي أهل بيتي»)

ثم قال الترمذي: (وفي الباب عن أبي ذر، وأبي سعيد، وزيد ابن أرقم، وحذيفة بن أسيد، وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وزيد بن الحسن، قد روى عنه سعيد بن سليمان، وغير واحد من أهل العلم)[1].

وليس من علّة في رجال سند الحديث من رواية الترمذي هذه سوى ما ورد من جرح في زيد بن الحسن الأنماطي، وزيد بن الحسن هذا وثقه ابن حبّان، فذكره في كتابه الثقات[2]، وعدّله الترمذي، فهو عنده في مرتبة «صدوق»، فيكون حديثه عنده من الحسن لذاته، وذلك لأنّ الترمذي قال: (وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه).

قال الشيخ الألباني: (جمع الترمذي بين لفظتي «غريب» و «حسن» إنّما يعني في اصطلاحه أنّه حسن لذاته)[3].

وذكره البخاري في التاريخ الكبير[4]، ولم يورد فيه جرحًا،

(١) سنن الترمذي ١٣١/٦، رواية رقم:٣٧٨٦.
(٢) الثقات ٣١٤/٦.
(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٨٥/٢.
(٤) التاريخ الكبير ٣٩٢/٣.

وذهب بعض علماء أهل السّنة إلى أنّ من ترجم له البخاري في تواريخه ولم يجرحه بشيء، فهو ثقة عنده، قال التهانوي: (وكذا كل من ذكره البخاري في تواريخه ولم يطعن فيه فهو ثقة، فإنّ عادته ذكر الجرح والمجروحين)[1].

نعم جرحه أبو حاتم الرّازي بقوله: (منكر الحديث)[2]، وقال عنه ابن حجر: (ضعيف)[3]، وترجم له الذهبي في ديوان الضعفاء والمتروكين[4]، وتاريخ الإسلام[5]، والمغني في الضّعفاء[6]، وتذهيب تهذيب الكمال[7]، ونقل قول أبي حاتم فيه، وترجم له في الكاشف، وقال: (ضعّف)[8].

أمّا الذّهبي وابن حجر فهما من المتأخرين، وحكمهما عليه بالضّعف اجتهادًا منهما لم يذكرا سببه، فلا يعتدُّ بجرحهما لأنّه جرح مجمل لم يبيّنا سببه، ويحتمل احتمالًا كبيرًا، بل هو الأظهر

(١) قواعد في علوم الحديث، صفحة ٢٢٣.
(٢) الجرح والتعديل ٣/٥٦٠، رقم الترجمة: ٢٥٣٣.
(٣) تقريب التهذيب، صفحة ٣٥٢، رقم الترجمة: ٢١٣٩.
(٤) ديوان الضعفاء والمتروكين، صفحة ١٥٠، رقم الترجمة: ١٥٢٦.
(٥) تاريخ الإسلام ١٣/١٧٩، رقم الترجمة: ٩٦.
(٦) المغني في الضّعفاء ١/٣٥٨، رقم الترجمة: ٢٢٦٧.
(٧) تذهيب تهذيب الكمال ٣/٣٤٤، رقم الترجمة: ٢١٢٤.
(٨) الكاشف ١/٤١٦، رقم الترجمة: ١٧٣١.

أنّهما ضعّفاه لقول أبي حاتم فيه بأنّه «منكر الحديث»، خصوصًا وأنّ الذهبي وفي أكثر من كتاب له اقتصر في ترجمة زيد على ذكر قول أبي حاتم، فلم يورد جرحًا لمعتبر من رجال الجرح والتعديل فيه، فيكون مرجع جرحهما له هو جرح أبي حاتم، وجرح أبي حاتم ليس من الجرح الذي بموجبه تطرح رواية الرّاوي مطلقًا، ولا تقبل بحال من الأحوال.

وذلك لأنّ علماء علوم الحديث اختلفوا في عبارج «منكر الحديث»، هل هي من الجرح المجمل أم المفسّر؟، فذهب إلى كل واحد من القولين فريق، هذا إذا كان المراد بها الجرح، لأنّ هذه العبارة يطلقها بعض رجال الجرح والتعديل ويريد بها تفرّد الرّاوي برواية بعض الأحاديث، فلا تكون جرحًا، وإن تبيّن أنّها جرح فإنّها جرح في حفظ الرّاوي لا في صدقه وعدالته.

قال الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل: (وفلان «منكر الحديث» ذكر بعضهم أنّ هذا جرح مجمل، لأنّ المنكر في تعريفه هو الضعيف الذي خالف المقبول، وكلمة «ضعيف» في ذاتها جرح مجمل، فصحّ أنّ قولهم: «منكر الحديث» جرح مجمل -كذا قيل- والظاهر أنّ هذا جرح مفسّر، وهو يدلُّ على ضعف في حفظ الرّاوي، بدليل أنّه خالف المقبول، فاتّضح أنّه ضعّفه من قبل

حفظه، إلاّ إذا قال ذلك البخاري، فهو جرح مجمل، لأنّ البخاري يقول ذلك فيمن لا تحلُّ الرّواية عنه، وقد سبق أنّ قولهم: «فلان لا تحلّ الرّواية عنه»، من ألفاظ الجرح المجمل، لأنّه لم يعلم سبب ذلك، لكن يتنبّه أنّهم يطلقون فلان «منكر الحديث» ويقصدون التّفرّد، فإذا علم أنّهم يقصدون الجرح، فهو جرح مفسّر، والله العالم)[1].

ولا يعلم هل أراد أبو حاتم الرّازي من قوله عن زيد بأنّه «منكر الحديث» الجرح أم التفرّد، ولو سلّمنا أنّه أراد الجرح، فإنّ أبا حاتم من المتشدّدين جدّاً في الجرح، فهذا الذهبي يقول عنه: (إذا وثّق أبو حاتم رجلًا فتمسّك بقوله، فإنّه لا يوثّق إلاّ رجلًا صحيح الحديث، وإذا ليّن رجلًا، أو قال فيه: «لا يحتج به»، فتوقّف حتّى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثّقه أحدٌ فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنّه متعنّت في الرّجال، قد قال في طائفة من رجال «الصّحاح»: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك)[2].

وقال أيضًا: (يعجبني كثيرًا كلام أبي زرعة في الجرح والتّعديل،

(١) شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل، صفحة ٥٢٨.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٠.

يبين عليه الورع والمخبرة، بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنّه جرّاح)[1].

وقال أبو الحسنات: (ومنها [2] أن يكون الجارح من المتعنتين المتشدّدين، فإنّ هناك جمعًا من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدّد في هذا الباب، فيجرحون الرّاوي بأدنى جرح، ويطلقون عليه ما لا ينبغي إطلاقه عند أولي الألباب، فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر، وجرحه لا يعتبر إلاّ إذا وافقه غيره ممن ينصف ويعتبر.

فمنهم أبو حاتم، والنّسائي، وابن معين، وابن القطّان، ويحيى القطّان، وابن حبّان، وغيرهم، فإنّهم معروفون بالإسراف في الجرح والتعنّت فيه، فليتثبّت العاقل في الرّواة الذين تفرّدوا بجرحهم وليتفكّروا فيه)[3].

وقال الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم: (من هو متعنّت في الجرح متثبّت في التعديل، يغمز الرّاوي بالغلطتين والثلاث، ويليّن بذلك حديثه، ومن هؤلاء شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطّان، ويحيى بن معين، وأبو حاتم الرّازي، والنسائي)[4].

(١) سير أعلام النبلاء ١٣/٨١.
(٢) أي من موارد رد الجرح وتقديم التعديل عليه.
(٣) الرّفع والتكميل في الجرح والتعديل، صفحة ١١٧.
(٤) ضوابط الجرح والتعديل، صفحة ٤٦.

وقال الشريف حاتم بن عارف العوني في شرحه لموقظة الذهبي: (ثمّ ذكر هنا الإمام الذهبي الحاد والمعتدل والمتساهل، فذكر القطّان، وابن معين، وأبا حاتم، وابن حراش، أنّهم من المتشدّدين، وزاد عليهم في كتب أخرى له شعبة، وأبا نعيم الفضل ابن دكين، وعفّان بن مسلم، والنّسائي، وابن حبّان، وأبا الفتح الأزدي)[1].

والذي نخلص إليه من كل ذلك، أنّ جرح أبي حاتم لزيد بن الحسن القرشي الأنماطي لا يعتدُّ به، لما هو معلوم عنه من التّعنّت في الجرح والتّشدد فيه، فيقدّم عليه تعديل ابن حبّان[2]، وأبي عيسى الترمذي، هذا أوّلًا.

ثانيًا: قلنا أنّ قول أبي حاتم في زيد بن الحسن بأنّه «منكر الحديث» لا يعلم هل أراد منه الجرح أم أراد به تفرّد زيد برواية بعض الأحاديث، وحتّى لو قلنا بأنّه أراد الجرح، وأنّه جرح في حفظ زيد، فإنّ زيدًا لم ينفرد برواية هذه الرّواية عن الإمام جعفر بن محمد الصادق «عليه السّلام»، وإنّما تابعه عليها متابعة تامّة الرّاوي حاتم بن إسماعيل، وذلك عند الرّافعي في كتابه

(١) شرح الموقظة، صفحة ٢٤٨.

(٢) وزيد بن الحسن ليس من المجهولين حتّى يردُّ توثيق ابن حبّان له.

«التدوين»، فقال: (وروى أحمد بن ميمون، عن محمد بن مدان، وحدّث سبطه أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن ميمون عنه، وعن محمد بن الحجّاج، قالا: حدّثنا محمد بن مهران، حدّثنا حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جابر، أنّ النبي «صلّى الله عليه وسلّم» قال يوم عرفة في حجّته على ناقته القصواء: «أيّها النّاس، قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا؛ كتاب الله وعترتي أهل بيتي»)[1].

والنتيجة: أنّ طريق الترمذي لحديث الثقلين من رواية زيد بن الحسن الأنماطي، هو طريق حسن كما ذهب إلى ذلك أبو عيسى الترمذي.

ومن طرق حديث الثقلين الصحيحة ما رواه يعقوب بن سفيان الفسوي في كتابه المعرفة والتاريخ، فقال: (حدّثنا يحيى، قال: حدّثنا جرير، عن الحسن بن عبيد الله، عن أبي الضّحى، عن زيد بن أرقم، قال: قال النبي «صلّى الله عليه وسلّم»: «إنّي تارك فيكم ما إنْ تمسكتم به لن تضلّوا؛ كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»)[2].

(١) التدوين ٢/٢٦٦.
(٢) المعرفة والتّاريخ ١/٥٣٦.

ورجال السّند كلّهم من الثّقات عند أهل السّنة، أمّا يحيى، فهو: يحيى بن يحيى بن بكير التميمي المنقري، أبو زكريّا النيسابوري، من حفّاظ أهل السّنة، وثقة من ثقاتهم، أخرج له من السّتة البخاري ومسلم والترمذي[1].

وجرير، هو: جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبّي الرّازي، ثقة، أخرج له الستة جميعهم[2].

والحسن بن عبيد الله، هو: ابن عروة أبو عروة النّخعي، وهو ثقة من رجال مسلم والبقية عدا البخاري[3].

وأبو الضّحى، هو: مسلم بن صبيح الهمداني الكوفي العطّار، ثقة، من رجال الجميع[4].

فهذه الطريق للحديث صحيحة، لا غبار على صحّتها، فما من علّة في السّند تدعو إلى الحكم عليه بخلاف ذلك.

نعم هناك أشخاص ديدنهم الطعن في أحاديث رسول الله

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣١/٣٢، رقم الترجمة: ٦٩٤٣، تهذيب التهذيب ٣٩٧/٤.

(٢) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٢٩٧/١، تهذيب الكمال ٥٤٠/٤، رقم الترجمة: ٩١٨.

(٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٩٩/٦، رقم الترجمة: ١٢٤٢، تهذيب التهذيب ٤٠١/١.

(٤) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٥٢٠/٢٧، رقم الترجمة: ٥٩٣١.

«صلّى الله عليه وآله» الصّادرة منه في أهل بيته وعترته، والتّي تميّزهم عن غيرهم من سائر المسلمين، وتثبت أفضليتهم عليهم، أو التّي يستند إليها الشيعة الإمامية لإثبات أحقيّتهم «عليهم السلام» بتولّي منصب الولاية العظمى والإمامة الكبرى على الأمّة من بعده «صلّى الله عليه وآله»، فيبحثون عن علّة قادحة في السّند لتضعيف الحديث، أو يردّونه مضموناً، ويميّعونه دلالة، أو يوردون الشكوك حول سنده أو متنه، وبما أنّ حديث الثقلين له دلالة أفضليتهم وأحقيّتهم بمنصب الولاية والإمامة، ويوجب على الأمّة لزوم التّمسك بهم دون غيرهم، لم تسلم طرقه من الطعن والتشكيك، فحتّى طرقه الصحيحة حاولوا الطعن والتشكيك فيها، فهذه الطريق للحديث أثار أحدهم في بعض المواقع على شبكة المعلومات الدّولية «الإنترنت» حولها بعض الطعون، فزعم أنّ في السند انقطاعًا بين أبي الضّحى مسلم بن صبيح وزيد بن أرقم[1]، وحجته في ذلك أنّه لا يعلم لأبي الضّحى سماعٌ من زيد

(١) وشكك نبيل بن منصور البصارة في كتابه «أنيس السّاري ٥٢٨٤/٧» في سماع أبي الضّحى من زيْد بن أرقم، وذلك عند حديثه عن أحد طرق حديث الغدير، فقال: (ورواته ثقات، لكن لا أدري أسمع أبو الضّحى من زيد ابن أرقم أم لا، فإنّه لم يذكر سماعًا منه، ولم أر أحدًا صرح بسماعه منه). قلت: صرّح مسلم بن الحجاج بسماعه منه.

ابن أرقم، خصوصًا أنّ وفاة أبي الضّحى كانت في سنة ١٠٠هـ، وزيد بن أرقم توفي سنة ٦٥هـ[١]، ونردُّ بالقول:

أوّلًا: لقد أثبت مسلم بن الحاج صاحب الصحيح المعروف بـ «صحيح مسلم» في كتابه «الكنى والأسماء» سماع أبي الضّحى من زيد بن أرقم، فقال: (أبو الضّحى مسلم بن صبيح، سمع ابن عبّاس، والنّعمان بن بشير، وزيد بن أرقم، روى عن الأعمش، وحبيب بن أبي ثابت)[٢].

ثانيًا: إذا كان أبو الضّحى قد سمع من عبد الله بن عبّاس، الذي مات سنة ٦٨هـ، فالمانع أن يكون قد سمع من زيد بن أرقم، لا سيما وأنّ أبا الضّحى كوفي، وزيد بن أرقم استوطن الكوفة ومات فيها.

ثالثًا: إنّ أقران أبي الضّحى من مثل أبي إسحاق السبيعي، والشّعبي، وإبراهيم النّخعي، وغيرهم، سمعوا من صغار الصّحابة

(١) اختلفوا في تاريخ وفاة زيد بن أرقم إلى عدّة أقوال، ففي «إكمال تهذيب الكمال ١٢٨/٥- ١٢٩، رقم الترجمة: ١٧٥٧، قال مغلطاي: (وفي «أنساب الخزرج» مات سنة ستين)، وقال المدائني وخليفة خيّاط: أنّه توفي سنة ست وستين، وقال الواقدي وإبراهيم بن المنذر الحزامي، والهيثم بن عدي وغيرهم أنّه توفي سنة ثمان وستين، وقال ابن حبّان: أنّه مات سنة خمس وستين، انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢، رقم الترجمة: ٢٨.

(٢) الكنى والأسماء، صفحة ٤٥٥، رقم الترجمة: ١٧٢٢.

ومن معمّريهم، فلا مانع أيضًا من سماع أبي الضّحى منهم.

رابعًا: إنّ من جملة من روى عنهم أبو الضّحى هو الرّاوي علقمة بن قيس، وعلقمة هذا قيل أنّه مات في سنة ٦١ هـ، وقيل في سنة ٦٢هـ، ولم يصرّح أحدٌ من العلماء بعدم سماعه منه، ولا بأنّ روايته عنه مرسلة، ولم يوصف أبو الضّحى بالتدليس.

وعليه فإنّ إعلال هذه الطريق بالانقطاع في السند بين أبي الضّحى وزيد بن أرقم مردود، فلم يثبت عدم سماعه منه، والثابت خلافه، وكذلك فإنّ الأصل هو السّماع مع عدم وجود المانع.

وحاول بعضهم الطعن في سند هذه الطريق بالقول أنّ البخاري قال: (لم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لأنّ عامّة حديثه مضطرب)[١]، وأنّ الدّارقطني قال عنه: (ليس بالقوي)[٢].

قلت: وثّق الحسن بن عبيد الله النّخعي العديد من العلماء، فقال عنه ابن معين: (ثقة صالح)، ووثقه العجلي، والنّسائي، وأبو حاتم، وقال عنه السّاجي: (صدوق)، وذكره ابن حبّان في الثقات[٣]، وقال يحيى بن سعيد عنه وعن الحسن بن عمرو: (ثقتان، صدوقان)، وروى عنه العديد من الرّواه الأجلّة عندهم،

(١) تهذيب التّهذيب ٤٠٢/١.
(٢) نفس المصدر.
(٣) الثقات ١٦٠/٦.

كشعبة وسفيان الثوري، وغيرهما.

وأمّا قول البخاري، فهو جرح مبهم لا يقدّم على التعديل، وتضعيف الدّارقطني فهو إنّما ضعّفه نسبة إلى راو آخر، لا مطلقًا، قال الدكتور سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد: (وقال البخاري: «لم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله، لأنّ عامّة حديثه مضطرب»، وضعّفه الدارقطني بالنّسبة إلى الأعمش، فقال في العلل بعد أن ذكر حديثًا للحسن هذا خالفه فيه الأعمش: «الحسن ليس بالقوي، ولا يقاس بالأعمش».

قلت: أمّا قول البخاري ففيه مجازفة - إن صحّ عنه - وأين كان أولئك الذين وثّقوه عن أحاديثه الّتي عامتها مضطربة؟!

وأمّا قول الدّارقطني السابق، فليس على إطلاقه، وإنّما هو بالنّسبة إلى الأعمش، وأين الحسن من الأعمش؟ فإذا اختلف هو وإيّاه في حديث قدّم الأعمش، مع كون الحسن ثقة)[1].

ومن طرق حديث الثقلين، ما رواه ابن حجر العسقلاني في كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثّمانية»، عن إسحاق بن راهويه، قال: (وقال إسحاق: أنبأنا أبو عامر العقدي، عن كثير بن زيد، عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن علي «رضي الله

(١) سنن سعيد بن منصور، بتحقيق الدكتور المذكور ٦٧/١.

عنه»، قال: إنّ النبي «صلّى الله عليه وسلّم» حضر الشّجرة بخم، ثمّ خرج آخذًا بيد علي «رضي الله عنه»، قال: «ألستم تشهدون أنّ الله تبارك وتعالى ربّكم؟»، قالوا: بلى. قال «صلّى الله عليه وسلّم»: «ألستم تشهدون أنّ الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم، وأنّ الله ورسوله أولياؤكم؟»، فقالوا» بلى. قال: «فمن كان الله ورسوله مولاه، فإنّ هذا مولاه، وقد تركت فيكم ما إنْ أخذتم به لن تضلّوا؛ كتاب الله تعالى، سببه بيده، وسببه بأيديكم، وأهل بيتي»)[1].

ورجال سند هذه الطّريق كلّهم بين ثقة وصدوق، فإن تنازلنا عن صحّتها فهي لا تنزل عن مرتبة الحسن لذاته.

فأبو عامر العقدي، هو: عبد الملك بن عمرو القيسي، أبو عامر العقدي البصري، ثقة حافظ، من رجال الجميع[2].

وكثير بن زيد، فهو: أبو محمد المدني الأسلمي السهمي، من رجال أبي داود، والترمذي، وابن ماجة، وذكره البخاري في التاريخ الكبير[3]، ولم يورد فيه جرحًا، وروى له في «جزء القراءة خلف

(١) المطالب العالية ١٦/١٤٢، رواية رقم: ٣٩٣٤.
(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٨/٣٦٤، رقم الترجمة: ٣٥٤٥، وفي تهذيب التهذيب ٤/٢٥٤، رقم الترجمة: ٤٩١٥.
(٣) التاريخ الكبير ٧/٢١٦، رقم الترجمة: ٩٣٤.

الإمام»[1]، والأدب المفرد[2]، ووثقه ابن حبّان، فذكره في كتابه الثقات[3]، وأخرج له في صحيحه بعض الأحاديث[4]، وتوثيقه إيّاه معتبر ومقبول عند العلماء، لأن كثيرًا ليس من المجهولين[5].

قال الشيخ عبد الرّحمن المعلّمي في كتابه «التنكيل»: (التحقيق أن توثيقه - ابن حبّان - على درجات:

الأولى: أن يصرّح به كأن يقول: «كان متقنًا»، أو «مستقيم الحديث»، أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرّجل من شيوخه الّذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يعلم أنّ ابن حبّان وقف له على أحاديث كثيرة.

---

(١) جزء القراءة خلف الإمام، صفحة ٦٩، رواية رقم: ١٨١، وصفحة ٧٠، رواية رقم: ١٨٦.

(٢) الأدب المفرد، صفحة ٧٠، رواية رقم: ٢٣٩، وصفحة ٧٨، رواية رقم: ٣٠٩، وصفحة ١٨٣، رواية رقم: ٧٠٤، وصفحة ٢٧٨، رواية رقم: ١٠٨٢، وصفحة ٢٨٠، رواية رقم: ١٠٨٩.

(٣) الثقات ٣٥٤/٧.

(٤) انظر صحيح ابن حبّان ٤٨٨/١١، رواية رقم: ٥٠٩١، و ١٦٢/١٥، رواية رقم: ٦٧٥٩، و ٢٥٢/١٦، رواية رقم: ٧٢٦٢.

(٥) قال ابن سعد في «الطبقات الكبرى ٥٦٥/٧، رقم الترجمة: ٢١٧٧»: (كثير بن زيد، ويكنّى أبا محمد، وهو مولى لبني سهم من أسلم، وكان يقال له ابن صافية، وهي أمّه، وروى عن عبد المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي وغيره، وتوفي في خلافة أبي جعفر، وكان كثير الحديث).

الرّابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنّه قد عرف ذاك الرّجل معرفة جيّدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقلّ عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلّها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرّابعة صالحة، الخامسة لا يؤمن فيها الخلل)[1].

فحسب تقسيم المعلّمي لتوثيق ابن حبّان إلى المراتب التي ذكرها، يكون توثيق ابن حبّان لكثير بن زيد مما يندرج في المرتبة الثالثة أو في ما فوقها لأنّ كثيرًا من المعروفين بكثرة الحديث، وابن حبّان قد اطّلع على أحاديثه، وأخرج بعضًا منها في صحيحه.

ووثقه ابن معين، فقال عنه: (ثقة)، ذكر ذلك المنذري في عون المعبود[2]، وابن تيمية في «الفتاوى الكبرى»، فقال: (وكثير بن زيد، قال يحيى بن معين في رواية هو ثقة)[3]، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (وثقه ابن حبّان، وابن معين)[4]، وقال مرة: (وثقه ابن معين، وجماعة)[5]، وقال الذهبي: (روى ابن أبي مريم عن يحيى:

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ٦٦٩/٢.
(٢) عون المعبود ٣٧٣/٩.
(٣) الفتاوى الكبرى ٨٨/٤.
(٤) مجمع الزوائد ٢٢٧/١، رواية رقم: ١١٥٣.
(٥) مجمع الزوائد ٣٣٦/٧، رواية رقم: ١٢٥٠٣.

ثقة)[1]، وفي الكامل لابن عدي، قال: (حدّثنا علان، حدّثنا ابن أبي مريم، سمعت يحيى بن معين، قال: (كثير بن زيد، ثقة)[2].

وقال يحيى بن معين عنه أيضًا: (صالح)، ومرّة: (ليس به بأس)[3].

نعم نقلوا عن ابن معين أنّه قال عن كثير بن زيد: (ليس بشيء)، وقال مرة: (ليس يذاك)، وقال: (ضعيف)، ويبدوا لي - والله العالم - أنّ هذا الجرح الصادر من ابن معين ليس في كثير بن زيد الأسلمي، وإنّما في كثير بن زيد المعروف بـ «كثير بن النضر»، الذي ترجم له ابن حبّان في كتابه المجروحين[4]، فحصل خلط واشتباه عند البعض، فظنّ أنّ المجروح من ابن معين هو الأسلمي، فذكر ذلك في ترجمته، والذي يؤكد هذا هو أنّ ألفاظ الجرح التي ذكر ابن حبّان أنّ يحيى بن معين قالها في كثير بن زيد،

(١) ميزان الاعتدال ٤٨٩/٥، رقم الترجمة: ٦٩٤٤.

(٢) الكامل في ضعفاء الرّجال ٢٠٨٧/٦.

(٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١١٣/٢٤، رقم الترجمة: ٤٩٤١، الكامل في ضعفاء الرّجال ٢٠٨٧/٦.

(٤) قال ابن حبّان في كتابه المجروحين ٢٢٢/٢، رقم الترجمة: (كثير بن زيد يروي عن عبد الله بن كعب بن مالك، وهو الذي يقال له كثير بن النَضر، روى عنه عبيد الله بن عبد المجيد، كان كثير الخطأ على قلّة روايته، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، سمعت الحنبلي يقول، سمعت أحمد ابن زهير يقول: سئل يحيى بن معين عن كثير بن زيد، فقال: ليس بذاك القوي، وكان قال: لا شيء، ثم ضرب عليه).

المعروف بابن النضر مشابهة للألفاظ التي نقلوها عن ابن معين وزعموا أنّه قالها في كثير الأسلمي، باستثناء قوله «ضعيف»، إن كان صدر منه بهذا اللفظ، ولم يكن نقلًا بالمعنى لقوله: «ليس بشيء» أو «ليس بذاك».

ووثقه أحمد بن حنبل، ذكر توثيقه له الشوكاني، ففي «عون المعبود»: (وقال الشوكاني في التوضيح أخرج الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي سعيد بإسناد فيه «كثير بن زيد»، وثقه أحمد وجماعة...)[1].

وذكر توثيق أحمد لـ «كثير بن زيد» أيضاً الهيثمي في «مجمع الزّوائد»، فقال: (وثقه أحمد وجماعة ...)[2].

وفي كتاب «العلل ومعرفة الرّجال»: (سألت أبي عن كثير ابن زيد، فقال: ما أرى به بأسًا)[3].

ووثقه ابن خزيمة، فقد أخرج له عدّة أحاديث في صحيحه، وهو المعروف بـ «مختصر المختصر، من المسند الصحيح عن النبي «صلّى الله عليه وسلّم» بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه «صلّى الله عليه وسلّم» من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح

(١) عون المعبود ٣١٠/١١.
(٢) مجمع الزوائد ٢٤٥/٥.
(٣) العلل ومعرفة الرّجال ٣١٧/٢، رواية رقم: ٢٤٠٦.

في ناقلي الأخبار»[1].

وعدّله الحاكم النيسابوري، فقال: (كثير بن زيد، وأبو عبد الله القراظ، مدنيان لا نعرفهما إلاّ بالصدق)[2].

وحكم بالصّحة على إسناد مجموعة من الرّوايات التي وقع في إسنادها كثير بن زيد الأسلمي[3].

وعدّله ابن عدي، فقال: (ولم أر بحديثه بأسًا، وأرجو أنّه لا بأس به)[4].

وهو حسن الحديث عند أبي عيسى الترمذي، فقال عقب أحاديثه: (هذا حديث حسن غريب)[5].

وحديثه عنده ليس من مرتبة الحسن لغيره، بل من مرتبة الحسن لذاته، فقد مرّ عليك أنّ (جمع الترمذي بين لفظتي

(١) انظر رواياته صحيح ابن خزيمة ٢٠٤/١، رواية رقم: ٣٩٢، و ٣٨٣/٢، رواية رقم: ١٣٢٥، و ١٨٨/٣، رواية رقم: ١٨٨٤٤، و ١٩٢/٣، رواية رقم: ١٨٨٨.
(٢) المستدرك على الصحيحين ٣٣٨/١.
(٣) انظر المستدرك على الصحيحين ٤٨١/٢، رواية رقم: ٣٦٥٦، و ٢٦٨/٤، رواية رقم: ٧٦٠٢، و٣٦٤/٤، رواية رقم: ٧٩٣٢، و ٣٦٥/٤، رواية رقم: ٧٩٣٦، و ٤٧٨/٤، رواية رقم: ٨٣٢٩، و ٥٦٠/٤، رواية رقم: ٨٥٧١، و ٥٦٢/٤، رواية رقم: ٨٥٧٦.
(٤) الكامل في ضعفاء الرّجال ٢٠٨٩/٦.
(٥) انظر سنن الترمذي ٢٣٥/٣، رواية رقم: ١٥٧٩، و ٥٤٥/٣، رواية رقم: ٢٠١٩، و ٤٠٠/٥، رواية رقم: ٣٣٩٣.

«غريب» و «حسن» إنّما يعني في اصطلاحه أنّه حسن لذاته)[1].

وهو ثقة عند مالك، فـ «كثير بن زيد» شيخ مالك في الرّواية، ومالك لا يروي إلاّ عن ثقة عنده، حسب ما معلوم عند علماء القوم.

قال أحمد بن حنبل: (ما روى مالك عن أحد إلاّ هو ثقة)[2].

وقال أيضا: (كان مالك من أثبت النّاس، ولا تبال أن تسأل عن رجل روى عنه مالك، ولا سيما مديني)[3].

وقال يحيى بن معين: (لا تريد أن تسأل عن رجال مالك، كلّ من حدّث عنه ثقة، إلاّ رجلًا أو رجلين)[4].

ووثقه ابن عمّار الموصلي، فقال عنه: (ثقة)[5].

نعم هو مجروح من بعض العلما، فالنّسائي قال عنه: (ضعيف)[6]، ويلاحظ على تضعيف النّسائي:

أوّلًا: لم يصرّح النّسائي في كتابه «الضّعفاء والمجروحين»

(١) قاله الألباني في سلسلته الصحيحة ١٨٥/٢.
(٢) اتحاف النبيل ١٠٩/٢.
(٣) المصدر السابق.
(٤) اتحاف النبيل ١٠٩/٢.
(٥) تهذيب التهذيب ٤٥٩/٣.
(٦) الضّعفاء والمتروكين، صفحة ٨١، رقم الترجمة: ٥٠٥.

بأنّ كثير بن زيد، هو الأسلمي، وإنّما ذكره بعنوان «كثير بن زيد» حسب، واحتمال أنّه أراد به كثير بن زيد المعروف بابن النضر -والذي ذكرنا سابقًا أنّ ابن حبّان ترجم له في كتابه المجروحين- واردٌ.

ثانيًا: سلّمنا أنّه أراد الأسلمي، إلاّ أنّ الجرح بلفظ (ضعيف) جرحٌ مجملٌ غير مفسّر، ولا يقدّم على تعديل المعدّلين، قال الخطيب البغدادي: (سمعت القاضي أبا الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري، يقول: لا يقبل الجرح إلاّ مفسّرًا، وليس قول أصحاب الحديث فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء مما يوجب جرحه ورد خبره، وإنّما كان كذلك لأنّ النّاس اختلفوا فيما يفسّق به، فلا بدّ من ذكر سببه لينظر هل هو فسقٌ أم لا؟

وكذلك قال أصحابنا: إذا شهد رجلان بأنّ هذا الماء نجس، لم تقبل شهادتهما حتّى يبيّنا سبب النّجاسة، فإنّ النّاس اختلفوا فيما ينجس به الماء، وفي نجاسة الواقع فيه).

ثم قال الخطيب البغدادي: (وهذا القول هو الصّواب عندنا، وإليه ذهب الأئمة من حفّاظ الحديث ونقّاده، مثل محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وغيرهما.

فإنّ البخاري قد احتجّ بجماعة سبق من غيره الطّعن فيهم

والجرح لهم، كعكرمة مولى ابن عبّاس في التّابعين، وكإسماعيل ابن أبي أويس، وعاصم بن علي بن عمرو بن مرزوق في المتأخرين، وهذا فعل مسلم بن الحجاج فإنّه احتجّ بسويد بن سعيد وجماعة غيره اشتهر ممن ينظر في حال الرّواة الطعن عليهم.

وسلك أبو داود السجستاني هذه الطريقة، وغير واحد ممن بعده، فدلّ ذلك على أنّهم ذهبوا إلى أنّ الجرح لا يثبت إلاّ إذا فسّر سببه، وذكر موجبه)[1].

وقال ابن حجر العسقلاني: (والجرح مقدّم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محلّه إن صدر مبيّنًا ممن عرف بأسبابه؛ لأنّه إن كان غير مفسّر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضًا)[2].

وقال السيوطي: (واختار شيخ الإسلام[3] تفصيلًا حسنًا، فإن كان من جرح مجملًا قد وثّقه أحدٌ من أئمّة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحد، كائنًا من كان إلاّ مفسّرًا؛ لأنّه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها إلاّ بأمر جلي، فإنّ أئمة هذا الشأن لا يوثّقون إلاّ من اعتبروا حاله في دينه ثم في حديثه ونقدوه

(١) الكفاية في علم الرّواية، صفحة ١٠٨ - ١٠٩.
(٢) نزهة النظر، صفحة ١٧٩.
(٣) يريد به الحافظ ابن حجر العسقلاني.

كما ينبغي، وهم أيقظ النّاس، فلا ينقض حكم أحدهم إلاّ بأمر صريح)[1].

وقال ابن تيمية الحرّاني: (ولهذا قال العلماء: إنّ التعديل لا يحتاج إلى بيان السبب، فإنّ كون الشخص عدلًا صادقًا لا يكذب لا يتبيّن بذكر شيء معيّن، بخلاف الجرح فإنّه لا يقبل إلاّ مفسّرًا عند جمهور العلماء ...)[2].

وقال العلاّمة التهانوي: (وقد علمت أنّ قولهن «ضعيف» أو «ليس بشيء» أو «واه بمرة» وغير ذلك كلّه من الجرح المبهم، فلا يؤثر ذلك في من كان فيه تعديل وتوثيق من أحد)[3].

ثالثًا: إنّ النّسائي متعنت في الجرح وتعنّته مشهور كما قال المباركفوري[4]، فلا يقدّم جرحه على تعديل المعدّلين ما لم يوافقه عليه غيره من المعتدلين، ولم تحصل الموافقة هنا، فلا يعتدُّ بجرحه لكثير بن زيد.

وبمثله نردُّ على جرح ابن معين بقوله «ضعيف» إن ثبت أنّه قاله في الأسلمي لا في ابن النّضر، وهو جرح مبهمٌ، وابن معين كذلك

(١) تدريب الرّاوي ١/٣٦٢.
(٢) شرح الأصفهانية، صفحة ١٤٧.
(٣) قواعد في علوم الحديث، صفحة ١٧٣.
(٤) تحفة الأحوذي ١/٤٠٥.

متعنّت في الجرح، فقد وصفه بذلك غير واحد من العلماء.

وقال عنه أبو زرعة: (صدوق، فيه لين).

وقال أبو حاتم: (هو صالح، وليس بقوي).

وقال يعقوب بن شيبة: (ليس بذاك الساقط، وإلى الضعف ما هو).

ومع أنّ هذه العبارات من هؤلاء الأعلام لا تعدّ من الجرح القوي الذي يستلزم بموجبه ردُّ حديث كثير بن زيد وتصنيفه في مرتبة الحديث الضّعيف، خصوصًا مع وجود التعديل من عدد من العلماء له، فهي أيضًا من الجرح المبهم عير المفسّر الذي لا يعتد به في مثل هذا المورد، ويقدّم عليه التعديل.

ونقل ابن حجر، أنّ أبا جعفر الطبري قال عن كثير: (وكثير بن زيد عندهم ممن لا يحتجُّ بنقله)[1].

وهذا ليس تضعيفًا من ابن جرير لكثير، وإنّما هو نقل لجرح جماعة، ومن هم هؤلاء الجماعة؟

فالجارح هنا مجهول، والجرح مبهم، وابن جرير نفسه لم يعتن بهذا الجرح، فصحح الحديث الذي نحن بصدده، ففي كنز العمّال

(١) تهذيب التهذيب ٤٥٩/٣.

للمتقي الهندي، قال: (عن محمّد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، أنّ النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» قال: «إنّي قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا؛ كتاب الله، سبب بيد الله، وسبب بأيديكم، وأهل بيتي»، «ابن جرير، وصححه)[1].

ولذلك رجّح الشيخ أحمد محمد شاكر تعديل من عدّل كثير ابن زيد الأسلمي على جرح من جرحه، وذهب إلى أنّه ثقة صحيح الحديث[2].

وقال عنه ابن حجر: (صدوق يخطيء)[3].

فتعقّباه شعيب الأرنؤوط، والدكتور بشّار عوّاد معروف، بقولهما: (بل صدوق، حسن الحديث كما قال البوصيري في مصباح الزجاجة)[4].

والعجيب من ابن حجر العسقلاني مع أنّه قال عن كثير بن زيد الأسلمي أنّه (صدوق يخطيء)، وعن محمد بن عمر بن

(١) كنز العمّال ١/ ٣٨٠، رواية رقم: ١٦٥٠.
(٢) انظر مسند أحمد، بتحقيق أحمد محمد شاكر، وحمزة أحمد الزّين ٢٤٦/١، رواية رقم: ١٥٢٩، و ٢٩٢/٨، رواية رقم: ٨٣٥٠، و ٤١٧/٨، رواية رقم: ٨٧٦٦٦، و ٤١٩/٨، رواية رقم: ٨٧٧٢.
(٣) تقريب التهذيب، صفحة ٨٠٨، رقم الترجمة: ٥٦٤٦.
(٤) تحرير تقريب التهذيب ١٩٢/٣، رقم الترجمة: ٥٦١١.

علي بن أبي طالب أنّه (صدوق)[1]، إلاّ أنّه صحح الحديث الذي نحن بصدده، مع وجود كثير ومحمد في السّند، فقال في كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» بعد أن أورد الحديث عن مسند إسحاق بن راهويه: (هذا إسناد صحيح)[2]، وكأنّه تغيّر رأيه فيهما.

وعليه - كما أسلفنا - فإنّ «كثير بن زيد الأسلمي» إن لم يكن صحيح الحديث فلا ينزل حديثه عن رتبة الحديث الحسن لذاته، قال الشيخ محمّد ناصر الدّين الألباني معلّقًا على حديث وقع في سنده كثير هذا: (إسناده حسن، رجاله ثقات، وفي كثير بن زيد كلام لا ينحطّ حديثه عن مرتبة الحسن)[3].

ومحمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، من رجال الأربعة، وذكره ابن حبّان في الثقات[4]، وأخرج له في صحيحه[5].

ووثقه ابن خزيمة، فقد أخرج له في صحيحه[6]، المسمّى

(١) تقريب التهذيب، صفحة ٨٨١، رقم الترجمة: ٦٢١٠.
(٢) المطالب العالية ١٤٢/١٦، رواية رقم: ٣٩٣٤.
(٣) السنة لابن أبي عاصم ومعه ظلال الجنة للألباني ٣٦٠/٢، رواية رقم: ٧٧٥.
(٤) تهذيب الكمال ١٧٢/٢٦، رقم الترجمة: ٥٤٩٦.
(٥) انظر صحيح ابن حبّان ٣٨١/٨، رواية رقم: ٣٦١٦، و ٤٠٧/٨، رواية رقم: ٣٦٤٦.
(٦) صحيح ابن خزيمة ٣١٨/٣، رواية رقم: ٢١٦٧.

بـ«مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي «صلّى الله عليه واله وسلّم»، بنقل العدل عن العدل، من غير قطع في الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار».

ووثقه الحاكم النيسابوري، فصحح بعض الأحاديث التي وقع في إسنادها، فقال عقب أحد الأحاديث: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وليس في إسناده مذكور بجرح)[1].

ووثقه محمد بن جرير الطبري، فإنّه وبعد أن روى حديثًا وقع في سنده محمد هذا، قال: (هذا خبر عندنا صحيح سنده)[2].

ووثقه الدّارقطني، قال ابن رجب الحنبلي: (ومحمد بن عمر ابن علي بن أبي طالب، وثقه الدّارقطني، وغيره)[3].

وقال البرقاني: (الحسين بن زيد بن علي بن الحسين، عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن جدّه، عن علي. فقال: كلّهم ثقات)[4].

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣٤٤/١، رواية رقم: ٨٠٩، وانظر ١٩٩/٤، رواية رقم: ٧٣٥٩.

(٢) كنز العمّال ١٨٤/١٤، رواية رقم: ٣٨٣١١.

(٣) فتح الباري ١٣٢/٤.

(٤) موسوعة أقوال الدّارقطني ٢١٣/١، و ٣٧٦/٢، و ٤٨٢/٢ - ٤٨٣، و ٦٠٨/٢.

ووثقه الذّهبي، فقال عنه: (ثقة)، وقال عنه في «ميزان الاعتدال»: (وما علمت به بأسًا، ولا رأيت لهم فيه كلامًا)[1].

ووثقه الحافظ ابن حجر، فهو وإن قال عنه في «تقريب التهذيب»: (صدوق)[2]، لكنّه - كما سبق وأن ذكرنا - صحح الحديث الذي نحن بصدده في كتابه «المطالب العالية»[3]، ومحمد ابن عمر بن علي من جملة رجال السّند، وقال في «تلخيص الحبير» بعد أن ذكر حديثًا في سنده محمد هذا: (رجاله ثقات)[4].

ووثقه ابن كثير، فإنّه وبعد أن ذكر حديثًا رواه أحمد بن حنبل بسنده إلى محمد بن عمر بن علي، عن علي، قال: (وإسناده رجال ثقات)[5].

ومن كلٍّ ذلك يتّضح أنّ محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، ثقة، صحيح الحديث.

وعمر بن علي بن أبي طالب الهاشمي، ثقة، روى له الأربعة: أبو داود، والترمذي، والنّسائي، وابن ماجة، ولم يجرحه أحد، ووثقه

(١) ميزان الاعتدال ٦/٢٧٨، رقم الترجمة: ٨٠٠٧.
(٢) تقريب التهذيب، صفحة ٨٨١، رقم الترجمة: ٥٦١١.
(٣) المطالب العالية ١٦/١٤٢، رواية رقم: ٣٩٣٤.
(٤) تلخيص الحبير ٢/٢٦٦، رواية رقم: ٧٩٣.
(٥) البداية والنهاية ٥/٣٠٤.

العجلي[1]، وابن حبّان، فذكره في ثقاته[2]، وأخرج له في صحيحه[3]، ووثقه أبو الحسن الدّارقطني، والحاكم النيسباوري، وابن جرير الطبري، كما مرّ سابقًا أثناء الحديث عن ابنه محمد، ووثقه ابن حجر، فقال عنه في «تقريب التهذيب»: (ثقة)[4]، ووافق ابن حجر على توثيقه لعمر بن علي الشيخ شعيب الأرنؤوط، والدكتور بشّار عوّاد معروف، في كتابهما «تحرير تقريب التهذيب»[5].

فحديث الثقلين من هذه الطريق صحيح عند بعض العلماء، وحسن عند بعض آخر، وأمّا من ضعّفه من العلماء - إن وجد - فقد خالف قواعدهم في ذلك، وجانب الصّواب.

ومن طرقه ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده، فقال: (حدّثنا ابن نمير، حدّثنا عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: «إنّي قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا بعدي؛ الثقلين، وأحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبلٌ ممدودٌ من السّماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ألا وإنّهما لن يتفرّقا حتّى

(١) معرفة الثقات ٢/ ١٧٠، رقم الترجكة: ١٣٥٩.
(٢) الثقات ٥/ ١٤٦.
(٣) انظر صحيح ابن حبّان ٨/ ٣٨١، رواية رقم: ٣٦١٦، و ٨/ ٤٠٧، برقم: ٣٦٤٦.
(٤) تقريب التهذيب، صفحة ٧٢٥، رقم الترجمة: ٤٩٨٥.
(٥) تحرير تقريب التهذيب ٣/ ٨١، رقم الترجمة: ٤٩٤٨.

يردا عليّ الحوض»)[1].

وليس من علةٍ في السند سوى ما ورد من جرح من بعضهم في عطية العوفي، أمّا باقي رجال السند، فهم من الثقات عندهم، وبالتحقيق في حال العوفي، وما قيل فيه من تعديل وجرح سيتّضح أنّ هذه الطريق للحديث إن لم تكن صحيحة، فهي لا تنزل عن مرتبة الحديث الحسن لذاته.

فعطية بن سعد بن جنادة العوفي، عدّله ابن معين، قال عبّاس الدّوري، عن ابن معين: (صالح)[2]. وقال ابن طهمان، عن يحيى ابن معين: (عطية العوفي ليس به بأس، قيل يحتجُّ به؟ قال: ليس به بأس)[3].

وابن معين إذا قال عن الرّاوي: (لا بأس به)، أو (ليس به بأس)، فهو ثقة عنده، فعن أحمد بن أبي خيثمة، قال: (قلت ليحيى بن معين: إنّك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف؟، قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة ...)[4].

(١) مسند أحمد ١١٤/١٨، رواية رقم: ١١٥٦٠.
(٢) تهذيب الكمال ١٤٧/٢٠.
(٣) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرّجال، صفحة ٨٤، برقم: ٢٥١.
(٤) الكفاية في علم الرّواية، صفحة ٢٢.

وقال شعيب الأرنؤوط، والدكتور بشّار عوّاد معروف: (وقوله[1] في الرّاوي: لا بأس به، أو ليس به بأس، فهو ثقة عنده)[2].

وقال الدوري: (سألت يحيى عن عطية العوفي، وعن أبي نضرة، فقال: أبو نضرة أحبُّ إليَّ)[3].

وهذا النّص فيه توثيق لعطية، لأنّ أبا نضرة ثقة عند يحيى بن معين، فهو مقارنة بين ثقتين، فيحيى بن معين يحب عطية إلاّ أنّ أبا نضرة أحبُّ إليه منه.

وقال ابن أبي خيثمة: (سمعت يحيى بن معين، يقول: أبو الودّاك، ثقة، قيل ليحيى: عطيّة مثل أبي الودّاك؟ قال: لا، قيل: فمثل أبي هارون؟ قال: أبو الودّاك ثقة، ماله ولأبي هارون)[4].

وارتضاء ابن معين مقارنة عطية بأبي الودّاك، وعدم ارتضائه مقارنته بأبي هارون، هو توثيق لعطية، نعم هو عنده ليس في مرتبة وثاقة أبي الودّاك، لكنّه ثقة دونه، لأن للوثاقة أيضًا مراتب.

نعم رووا عن ابن معين أنّه ضعّف عطية العوفي، ففي كتاب

(١) أي يحيى بن معين.
(٢) تحرير التقريب ١/٤١.
(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدوري ٣/٤٣٨، برقم: ٢١٥٣.
(٤) موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله ٣/٣٨٢، رقم الترجمة: ٢٦٤٤.

الكامل في ضعفاء الرّجال، عن أبي مريم، قال: (سألت يحيى بن معين، عن عطيّة العوفي، فقال: ضعيف، إلاّ أنّه يكتب حديثه)[1].

وروى العقيلي عن جعفر بن أحمد، قال: حدّثنا محمد بن إدريس، عن كتاب أبي الوليد بن أبي الجارود، عن يحيى بن معين، قال: (كان عطيّة العوفي ضعيفًا)[2].

ومع تعارض جرح ابن معين مع تعديله لعطية، فلا بدّ من البحث عن مرجّحات وقرائن لترجيح أحدهما على الآخر، ومن ذلك ما ذكره ابن حجر العسقلاني في كتابه «بذل الماعون» عند حديثه عن تعارض جرح ابن معين وتوثيقه لأبي بلج، فقال بعد أن ذكر توثيق ابن معين لأبي بلح: (ونقل ابن الجوزي عن ابن معين أنّه ضعّفه، فإن ثبت ذلك، فقد يكون سئل عنه وعن من هو فوقه، فضعّفه بالنسبة إليه، وهذه قاعدة جليلة في من اختلف النقل عن ابن معين فيه، نبّه عليها أبو الوليد الباجي في كتابه «رجال البخاري»)[3].

ومن القرائن والمرجّحات، أنْ يكون الناقل لأحدهما تلميذًا

(١) الكامل في ضعفاء الرّجال ٨٤/٧.
(٢) الضعفاء الكبير ٣٥٩/٣، رقم الترجمة: ١٣٩٢.
(٣) بذل الماعون، صفحة ١١٧.

لرجل الجرح والتعديل وملازمًا له، فيقدم قوله على قول غيره، ففي كتاب «اتحاف النّبيل بأجوبة وأسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل» لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني: (أقول: إذا لم يعرف المتقدّم والمتأخّر، فإنّه يرجّح بقرائن أخرى قبل القول بتقديم التجريح على التعديل.

ومن هذه القرائن كأن يكون بعض تلاميذ الإمام أكثر ملازمة له من بعض، فتقدّم رواية الملازم على رواية غيره، كما هو الحال في تقديم رواية عبّاس الدّوري عن ابن معين لطول ملازمته له)[1].

قلت: وممن روى تعديل ابن معين لعطية عبّاس الدّوري، ويزيد ابن الهيثم بن طهمان، وهما بغداديان، من تلامذة يحيى بن معين، ومن أكثر النّاس ملازمة ليحيى لا سيما الدّوري، وأمّا من نقل الجرح فهو أحمد بن سعيد بن أبي مريم، وهو مصري، وما نقله العقيلي عن أبي موسى بن أبي الجارود فهو وجادة منقطعة، فيرجّح التعديل على التجريح.

ثم إنّ من مرجّحات التعديل على التجريح هنا، هو أنّ جرح ابن معين مجمل، لأنّهم ذكروا أنّ الجرح بقول: (ضعيف) جرحٌ مبهم[2]،

(١) اتحاف النبيل ١/٣٤٧.

(٢) انظر شفاء العليل، صفحة ٥٢٤.

وكما مرّ عليك أنّ التعديل يقدّم على الجرح إذا كان الجرح مجملًا غير مفسّر، فيقدّم هنا تعديل ابن معين على جرحه، فيكون عطية عند ابن معين ثقة.

وورد في سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: (قال رجل ليحيى: فالعوفي؟ قال: كان ضعيفًا في القضاء، ضعيفًا في الحديث)[1].

وقد أدرج الدكتور بشّار عوّاد معروف هذا القول، ضمن تعليقة له على ترجمة عطيّة، وذلك في كتاب تهذيب الكمال بتحقيقه على أنّه من الجرح الوارد من ابن معين في عطيّة[2]، ويبدو لي -والله العالم- أنّ هذا الجرح لا علاقة له بعطيّة العوفي، وإنّما هو في الحسين بن الحسن بن عطيّة العوفي، فهو من تولّى القضاء لهارون على الجانب الشرقي[3].

وعدّله الترمذي، فحسّن له العديد من الأحاديث، وقال عن حديث وقع في سنده عطيّة العوفي: (هذا حديث حسن صحيح)[4].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد، صفحة ٣٣١، رقم: ٢٣٤.
(٢) تهذيب الكمال ١٤٧/٢٠، هامش رقم : ٤.
(٣) انظر أخبار القضاة لوكيع ٢٦٥/٣.
(٤) سنن الترمذي، بتحقيق بشّار عوّاد معروف ٢٨٨/٤ - ٢٨٩، رواية رقم: ٢٥٢٢.

وهذا توثيق لجميع رجال السَّند، ومنهم عطيّة العوفي، فتصحيح أبي عيسى الترمذي لحديث ما في سننه هو تعديل لرواة ذلك الحديث، هذا ما صرّح به العديد من علماء أهل السّنة، قال الشيخ أحمد محمد شاكر معلّقًا على إسناد حديث في سنن الترمذي: (الحديث في إسناده «كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف»، وقد ضعّفوه جدّاً، بل رماه بعضهم بالكذب، وقال الذهبي في الميزان: «وأمّا الترمذي فروى من حديثه: «الصلح جائز بين المسلمين»، وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي». وهو غلو منه، فإنّ تصحيح الترمذي معتمد عند العلماء، وتصحيحه توثيق للرّاوي، وذهاب إلى أنّه لم يرض الكلام فيه)[1].

وفي كتاب «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»، قال أبو الحسن ابن القطّان: (وذكر حديث الفريعة بنت مالك في مكث المتوفّى عنها زوجها في البيت الذي كانت تسكن فيه مع الزّوج المتوفى، حتى يبلغ الكتاب أجله.

أتبعه تصحيح الترمذي له، وقول علي بن أحمد بن حزم: زينب بنت كعب مجهولة لم يرو حديثها غير سعد بن إسحاق، وهو غير

(١) سنن الترمذي ٢/٣٦٢، بتحقيق أحمد محمد شاكر.

مشهور بالعدالة.

وعندي أنّه ليس كما ذهب إليه، بل الحديث صحيح، فإنّ سعد ابن إسحاق، ثقة، وممن وثّقه النّسائي، وزينب كذلك ثقة.

وفي تصحيح الترمذي إيّاه توثيقها وتوثيق سعد بن إسحاق)[1].

وفي كتاب «نصب الرّاية»، قال الزيلعي: (قال الشيخ تقي الدّين الإمام[2]: ومن العجيب كون القطّان لم يلتفت لتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن بجدان مع تفرّده بالحديث، وهو نقل كلامه: «هذا حديث حسن صحيح»، وأي فرقٍ بين أن يقول: هو ثقة، أو يُصَحِّحُ له حديث انفرد به؟ وإن كان توقف لكونه لم يرو عنه إلاّ أبو قلابة، فليس هذا بمقتضى مذهبه، فإنّه لا يلتفت إلى كثرة الرّواة في نفي جهالة الحال، فكذلك لا يوجب جهالة الحال بانفراد راو واحد عنه بعد وجود ما يقتضي تعديله وهو تصحيح الترمذي)[3].

واعتبر شمس الدّين الذهبي تصحيح الترمذي لحديث راو من الرّواة، من الذين لم يرد فيهم جرح ولا تعديل هو نوع من

(١) بيان الوهم والإيهام ٣٥٩/٥.
(٢) يريد به ابن دقيق العيد.
(٣) نصب الرّاية ١٤٩/١.

التعديل للراوي، فقال في كتابه الموقظة: (الثقة، من وثقه كثير ولم يضعّف، ودونه من لم يوثّق ولا ضعّف، فإن خرج حديث هذا في الصحيحين، فهو موثقٌ بذلك، وإن صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيّدٌ أيضًا، وإن صحّح له كالدّارقطني والحاكم، فأقلُّ أحواله حسن حديثه)[1].

فيستفاد من كلام الذّهبي هذا أنّ تصحيح الترمذي وابن خزيمة لراو من الرّواة هو تعديل لذلك الرّواي.

قال الشريف حاتم بن عارف العوني، وهو يشرح كلام الذهبي: (يقول: «وإن صحّحَ له مثل الترمذي وابن خزيمة، فجيدٌ أيضًا».

أي من صحح له الترمذي وابن خزيمة فحديثه جيّد، وجيّد تعني: «صحيح»؛ وإن قال الإمام السيوطي بأنّ الحافظ لا يترك كلمة «صحيح» في الحكم على الحديث، ويستخدم كلمة «جيّد» إلاّ لأمر دقيق أنزل هذا الحديث عن مرتبة الصّحة، وارتفع به عنده عن مرتبة الحسن.

وعبارة الذهبي هنا توحي بهذه المرتبة الوسطى بين الصحة والحسن التي ذكرها السيوطي، فهو عندما قال: «وإن صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيّدٌ أيضًا» كأنّه يريد «رحمه الله» أن

(١) شرح موقظة الذهبي للعوني، صفحة ١٩٢.

يذكر منزلة ثانية؛ حيث ترك كلمة: «فهو ثقة»، واستخدم كلمة: «جيّد»، لكنّه عاد فقال: «أيضًا»، ليبيّن أنّ الفرق لا يكاد يذكر بين من صحح له البخاري ومسلم، ومن صحح له ابن خزيمة والترمذي).

ثم قال العوني: (وهنا وقفة يسيرة مع تصحيح الترمذي وابن خزيمة: أمّا تصحيح الترمذي: فقد وصفه بعض العلماء بالتّساهل في التّصحيح والتّحسين، وكان أشدُّ العلماء عبارة في وصفه للترمذي بالتّساهل الذّهبيُّ نفسه؛ إذ قال: «ولذلك لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي»، وقد ردّ عليه العراقي في «شرحه لجامع الترمذي» بقوله: «وما نقله عن العلماء من أنّهم لا يعتمدون على تصحيح الترمذي ليس بجيّد، وما زال النّاس يعتمدون تصحيحه».

ونضيف إلى كلام العراقي أن نقول: وممن يعتمد تصحيح الترمذي الذهبيُّ نفسه، بدليل كلامه هذا في «الموقظة»؛ حيث عدَّ مجرّد تصحيح الترمذي مفيدًا ثقة رجال إسناد ذلك الحديث الذي صححه، وهذا اعتمادٌ أيّما إعتماد!! ...)[1].

(١) شرح الموقظة للشريف العوني، صفحة ١٩٣ - ١٩٤.

وقال ابن كثير في كتابه «البداية والنّهاية»: (ثمّ رواه أحمد، عن غندر، عن شعبة، عن ميمون أبي عبد الله، عن زيد بن أرقم، إلى قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، قال ميمون: حدّثني بعض القوم، عن زيد، أنّ رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» قال: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه».

وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات على شرط السنن، وقد صحح الترمذي بهذا السند حديثًا في الزيت)[1].

فحكم ابن كثير على رجال سند الرّواية بأنّهم ثقات، مؤيّدًا ومؤكدًا لحكمه هذا بتصحيح الترمذي لحديث بنفس السند، الأمر الذي يدل على أنّ ابن كثير ممن يرى أنّ تصحيح الترمذي للحديث هو توثيق لرجال سنده.

فهؤلاء مجموعة من أعلام أهل السّنة يذهبون إلى أنّ تصحيح الترمذي لحديث في سننه هو توثيق لرجال سند ذلك الحديث.

ووثق عطية العوفي أيضًا ابنُ سعد، فقال في كتابه «الطبقات الكبرى»: (وكان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة، ومن النّاس من لا يحتج به)[2].

(١) البداية والنّهاية ٥/٢٣١.
(٢) الطبقات الكبرى ٦/٣٠٥، ترجمة رقم: ٢٣٧٥.

ويستفاد من قول ابن سعد: «ومن النّاس من لا يحتج به»، بعد توثيقه لعطية أنّه لم يقبل بجرحهم له ولم يعتد به.

وعدّله ابن خزيمة حيث أخرج له في صحيحه[1]، ومرّ عليك أنّ ابن خزيمة قال عن صحيحه: (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها)[2].

نعم قد يشكل علينا لقولنا بأنّ ابن خزيمة عدّل عطية العوفي بالقول: أنّ ابن خزيمة قال في سند أحد الأحاديث التي رواها من طريق عطية: (... عن عطيّة - مع براءتي من عهدته - عن أبي سعيد ...)، وقال أيضًا بعد أن أورد نصّ الحديث: (في القلب من عطيّة بن سعد العوفي، إلاّ أنّ هذا الخبر قد رواه زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، قد خرّجته في موضع آخر)[3]، ألا يعدُّ هذا مخالفًا لما ذكرتموه من تعديل ابن خزيمة لعطيّة؟!

(١) صحيح ابن خزيمة ١٥٩/٣، رواية رقم: ١٨٧١، و ٦٩/٤، رواية رقم: ٢٣٦٨.
(٢) صحيح ابن خزيمة ٣/١.
(٣) صحيح ابن خزيمة ١١٣٩/٢.

قلت: إنّ ابن خزيمة أوضح سبب قوله في القلب من الرّاوي شيء، وذلك في نفس صحيحه، حيث قال: (كتاب الصّيام. «المختصر من المختصر من المسند عن النبيِّ «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، على الشرط الذي ذكرناه، بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه «صلّى الله عليه وآله وسلم» من غير قطع في الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار، إلاّ ما نذكره أنّ في القلب من بعض الأخبار شيءٌ؛ إمّا لشك في سماع راو من فوقه خبرًا، أو راوٍ لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فنبيّن أنّ في القلب من ذلك الخبر، فإنّا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا نبيّن علّته، فيغترُّ به بعض من يسمعه، فالله الموفق للصواب)[1].

فأوضح أنّه يقول هذا القول لسببين:

الأول: الشّك في سماع الرّاوي من شيخه.

الثاني: جهالة حال الرّاوي.

والثاني منتف هنا؛ لأنّ ابن خزيمة ليس جاهلًا بحال عطيّة، فتعيّن أنّه قاله بسبب شكّه في سماع عطيّة للحديث من أبي سعيد الخدري، وليس هذا من الطعن في شيء، بدليل أنّه أخرج لعطيّة

(١) صحيح ابن خزيمة ٢/٩٠٥.

حديثًا آخر قبل هذا الحديث[1]، ولم يعلّق عليه بشيء، وهذا مما يؤكد ما قلناه من أنّ ابن خزيمة توهّم عدم سماع عطيّة للحديث من أبي سعيد، فقال ما قاله لهذا السبب، بدليل أيضًا أنّه قال: (إلاّ أنّ هذا الخبر قد رواه زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، وقد خرّجناه في موضع آخر)، ليؤكد على أنّ الحديث ثابت عن أبي سعيد من طريق آخر، فتعديل ابن خزيمة لعطيّة ثابت.

قال المنذري: (عطيّة بن سعد العوفي، قال أحمد وغيره: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه، ووثقه ابن معين وغيره، وحسّن له الترمذي غير ما حديث، وأخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه، وقال: في القلب من عطيّة شيء)[2].

فمع أنّ المنذري نقل عبارة ابن خزيمة في القلب من عطيّة شيء -التي سبق بيان معناها، ومراد ابن خزيمة منها- إلاّ أنّه عد ابن خزيمة من جملة معدّلي عطيّة بإخراج حديثه في صحيحه.

وعدّله أبو حفص عمر بن أحمد المعروف بـ «ابن شاهين»، فذكره في كتابه «تاريخ أسماء الثقات»، فقال: (عطيّة العوفي،

(١) صحيح ابن خزيمة ٣/١٥٩، رواية رقم: ١٨٧١.
(٢) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ٤/٣٣٠ - ٣٣١.

ليس به بأس، قاله يحيى)[1].

نعم ذكره في كتابه «تاريخ أسماء الضّعفاء والكذّابين»، فقال: (عطيّة العوفي، ضعّفه أحمد ويحيى)[2].

فإن كان يقصد بيحيى هنا ابن معين، فقد أثبتنا فيما سبق أنّ تعديل يحيى بن معين لعطّية هو الرّاجح، وأمّا تضعيف أحمد بن حنبل فسببه دعوى الكلبي تكنية عطيّة له بأبي سعيد، وادّعوا عليه بأنّه أراد بذلك أن يوهم السامع بأنّه أبو سعيد الخدري وهو الكلبي، قال عبد الله بن أحمد: (سمعت أبي ذكر عطيّة العوفي، فقال: هو ضعيف الحديث، قال: بلغني أنّ عطيّة كان يكنّي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيّه بأبي سعيد)[3].

وقال أيضاً: (حدّثني أبي، قال: حدّثنا أبو أحمد الزبيري، قال: سمعت سفيان الثوري، قال: سمعت الكلبي، قال: كنّاني عطيّة أبا سعيد)[4].

وحكاية تكنية عطيّة للكلبي بأبي سعيد مصدرها الكلبي،

(١) تاريخ أسماء الثقات، صفحة ١٧٢، برقم: ١٠٢٣.
(٢) تاريخ أسماء الضّعفاء والكذّابين، صفحة ١٤٨، برقم: ٤٨٠.
(٣) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ٣/١١، برقم: ١٨٠٥.
(٤) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ٣/١١.

وهو كذاب لا يعتمد على قوله، فهي مما لم يثبت ولم يصح، قال الشريف حاتم بن عارف العوني: (قلت: وضع عطيّة العوفي في الطبقة الرابعة من المدلسين، فيه نظر، حتى عند من وصفه بالتدليس! حيث إن الطبقة الرابعة من المدلسين، طبقة من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلاّ بما صرحوا فيه بالسماع، وعطيّة العوفي حتى وإن قال: «حدثني أبوسعيد» لا يُقبل حديثه عند من وصفه بالتدليس، لأن تدليسه تدليس شيوخ، لا تدليس إسناد حتى يؤثر في قبول عنعنته!!.

قال الإمام أحمد في العلل «رقم ١٣٠٦» : «هو ضعيف الحديث. بلغني أن عطيّة كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبوسعيد».

وقال ابن حبان في المجروحين «٢/١٦٧- ١٧٧»: «سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات أبوسعيد جعل يجالس الكلبي، ويحضر قصصه ... وكنّاه أباسعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبوسعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد الكلبي. «ثم أسند ابن حبان إلى» أبي خالد الأحمر قال: قال لي الكلبي: قال لي عطيّة، كنيتك بأبي سعيد، قال: فأنا أقول: حدثنا أبوسعيد».

وقال ابن رجب في شرح علل الترمذي «٢/٨٢٣» بعد نقل كلام الكلبي عن تدليس عطيّة العوفي له: «ولكن الكلبي لا يعتمد على ما يرويه. وإن صحت هذه الحكاية عن عطيّة، فإنما يقتضي التوقف فيما يحكيه عن أبي سعيد من التفسير خاصة. فأمّا الأحاديث المرفوعة، التي يرويها عن أبي سعيد، فإنما يريد أبا سعيد الخدري، ويصرح في بعضها بنسبته».

وقد كنت على أنّ عطيّة العوفي يدلس هذا التدليس القبيح، حتى تنبهت إلى أن الإمام الترمذي كان جاريًا في جامعه على تحسين ما يستغربه من حديث عطيّة العوفي عن أبي سعيد، فانظر جامعه «رقم ١٣٢٩، ٢١٧٤، ٢٣٥١، ٢٥٢٤، ٢٥٩٠، ٢٩٢٦، ١٩٣٥، ٣٠٧١، ٣١٩٢، ٣٧٢٧».

وإجلالي للترمذي جعلني أعاود النظر في وصفه بهذا التدليس، فظهر لي أنه لا يصح عنه !!!.

فدليل ابن حبان الذي أسنده، وأخرجه الإمام أحمد في العلل «رقم ٤٥٠٠»، والعقيلي «٣/٣٥٩»، وابن عدي «٥/٣٦٩» إنما هو من كلام الكلبي نفسه عن عطيّة، والكلبي كذاب، فكيف يُقبل نقله في جرح راوٍ أو وصفه بالتدليس ؟!!

ولعل الإمام أحمد لذلك لم يجزم بالخبر، وإنما قال: «بلغني».

أما ابن حبان فجزم، ولما ذكر دليله على هذا الجزم، ألفيناه غير صالح للاستدلال!.

فرحم الله الترمذي! كم يُتهم بالتساهل؟! وإنما ذنبه أنه علم ما جهله غيره!!)[1].

فاتّضح أنّ سبب تضعيف أحمد بن حنبل لعطيّة العوفي مما لم يثبت، فيردُّ تضعيفه له، ولا يعتدُّ به.

وعليه، فإن كان تضعيف ابن شاهين اعتمادًا على تضعيف يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، فإنّه اعتمد على تضعيف مرجوح، وهو تضعيف ابن معين، وآخر لم يثبت سببه، وهو تضعيف أحمد بن حنبل، وإن كان لسبب آخر، فلم يذكره، فيكون جرحًا غير معلوم السبب فيرد، لأنّه غير مفسّر، ويقدّم عليه التعديل.

فثبت من كل ذلك أنّ تعديل ابن شاهين هو الرّاجح على التضعيف، فيكون عطيّة العوفي عند ابن شاهين ثقة، لأنّه -كما مر- أدرجه في كتابه «تاريخ أسماء الثقات».

وعدّله العجلي، فقال في كتابه «معرفة الثقات»: (عطيّة

(١) أحاديث الشيوخ الثقات ٢/٥٢٦ - ٥٢٧.

العوفي، كوفي تابعي ثقة، وليس بالقوي)[1].

فالعجلي، وثّق عطيّة العوفي، إلاّ أنّه ليّنه قليلًا، فقال: (وليس بالقوي)، ولا يعلم سبب هذا التليين، هل هو لتشيّعه أم لسبب آخر؟، فإن كان لسبب آخر فلم يذكره، فهو تليين غير معلوم السبب، فلا يعتدُّ به في مثل هذا المورد، وإن كان بسبب التّشيّع فهو مما لا يكون سببًا للجرح، ويبدو لي أنّه يريد بقوله هذا أنّ عطيّة ثقة ولكنّه ليس في أعلى مراتب الوثاقة.

ووثقه محمد بن جرير أبو جعفر الطبري، فقال في كتابه «المنتخب من ذيل المذيّل»: (ذكر من هلك منهم في سنة ١١١: منهم عطيّة بن سعد بن جنادة العوفي، من جديلة قيس، ويكنّي أبا الحسن، قال ابن سعد: أخبرنا سعيد بن محمد بن الحسن ابن عطيّة، قال: جاء سعد بن جنادة إلى علي بن أبي طالب «عليه السّلام»، وهو بالكوفة، فقال: يا أمير المؤمنين إنّه ولد لي غلام فسمّه، فقال: هذا عطيّة الله، فسمي عطيّة، وكانت أمّه روميّة، وخرج عطيّة مع ابن الأشعث.

هرب عطيّة إلى فارس، وكتب الحجّاج إلى محمد بن القاسم

(١) معرفة الثقات ٢/ ١٤٠، برقم: ١٢٥٥.

الثّقفي أن ادع عطيّة فإن لعن علي بن أبي طالب وإلاّ فاضربه أربعمائة سوط، واحلق رأسه ولحيته، فدعاه وأقرأه كتاب الحجّاج، وأبى عطيّة أن يفعل، فضربه أربعمائة سوط، وحلق رأسه ولحيته، فلمّا ولي قتيبة بن مسلم خراسان، خرج إليه عطيّة، فلم يزل بخراسان حتّى ولي عمر بن هبيرة العراق، فكتب إليه عطيّة يسأله الإذن له بالقدوم، فأذن له، فقدم الكوفة، فلم يزل بها إلى أن توفي سنة ١١١، وكان كثير الحديث، ثقة إن شاء الله تعالى)[١].

وعدّله إسماعيل بن أبي خالد البجلي بروايته عنه، لأنّ إسماعيل هذا لا يروي إلاّ عن ثقة، قال مغلطاي: (وقال العجلي: ... وكان لا يروي إلاّ عن ثقة)[٢].

وعدّله محمد بن جُحادة الأودي الكوفي بروايته عنه أيضًا، قال الآجري، عن أبي داود: (كان لا يأخذ عن كلِّ أحد)[٣].

وعدّله ابن حجر، فقال كما في كتابه «نتائج الأفكار»: (ضَعْفُ عطيّة إنّما جاء من قبل التّشيّع، ومن قبل التدليس، وهو في نفسه

(١) المنتخب من ذيل المذيّل، ملحق بكتاب تاريخ الأمم والملوك للطبري ١١/٦٤٠.
(٢) إكمال تهذيب الكمال ٢/١٦٤.
(٣) تهذيب التهذيب ٥/٥١٥، رقم الترجمة: ٦٨٢٣.

صدوق)[1].

نعم قال عنه في كتابه «تقريب التّهذيب»: (صدوق يخطيء كثيرًا، وكان شيعيّاً مدلّسًا)[2].

وربّما قال عنه كلامًا مقاربًا لهذا الكلام في غير التّقريب، ولكنّه لم يصفه في نتائج الأفكار بأنّه يخطيء كثيرًا، وإنّما اقتصر على القول فيه بأنّه صدوق، وذكر سبب ضعفه وهو تشيّعه وتدليسه، والظّاهر أنّه تغيّر رأيه فيه، فغفل عن أن يستدركه في التقريب، وقد مرّ عليك أنّ التدليس غير ثابت عليه، وأمّا التّشيّع فسيأتي الكلام عنه، وكتاب نتائج الأفكار هو من آخر تآليفه، بعكس تقريب التهذيب فهو متقدّم في التأليف، بدليل أنّ ابن حجر لم يكمل كتاب نتائج الأفكار، وباشر تلميذه السّخاوي بإكمال الكتاب إلاّ أنّه لم يكمله أيضاً[3]، فيكون قوله في النتائج هو المعتمد والمرجّح، لأنّه آخر رأي له في عطيّه، فيكون عطيّة حسن الحديث عند ابن حجر العسقلاني.

وحسّن له أبو الحسن بن القطّان الفاسي، وذلك في كتابه

(١) نتائج الأفكار ١/٢٦٧.
(٢) تقريب التّهذيب، صفحة ٦٨٠، رقم الترجمة: ٤٦٤٩.
(٣) انظر المجلد الأول من نتائج الأفكار، صفحة ١١، مقدمة الطبعة الأولى.

«بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»، فقال: (وذكر من طريق الترمذي عن أبي سعيد، قال رسول الله «صلّى الله عليه وسلّم»: «إنّ أحبَّ النّاس إلى الله يوم القيامة، وأدناهم منه مجلسًا[1] إمام عادل»، الحديث، وسكت عنه، وهو إنّما يرويه عطيّة العوفي، وهو يضعّف، وقال فيه ابن معين: صالح، فالحديث به حسن)[2].

وحسّن له غيره.

وجرح عطيّة العديد من العلماء، وسبب جرحهم له هو، تشيّعه وتدلسيه، قال الحافظ ابن حجر: (ضعف عطيّة إنّما جاء من قبل التّشيّع، ومن قبل التدليس، وهو في نفسه صدوق، وقد أخرج له البخاري في الأدب المفرد، وأخرج له أبو داود عدّة من الأحاديث ساكتاً عليها، وحسّن له الترمذي عدّة أحاديث، بعضها من إفراده)[3].

فنعم هو من محبّي الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السّلام»، والمتشيّعين له، وقد عرض عليه النّواصبُ لعن الإمام علي «عليه السّلام»، فأبى ورفض أن يلعنه، فضرب،

(١) أي أقرب من الله منزلة لا أنّه المراد به القرب المكاني.
(٢) بيان الوهم والإيهام ٣٦٣/٤.
(٣) نتائج الأفكار ٢٦٧/١.

وحلق رأسه ولحيته، وهذا دليل على عظم حبّه لمولى المتقين، وأمير المؤمنين «عليه السلّام»، وعلى قوّة إيمانه، وتمسّكه بوصيّة الكتاب المجيد في لزوم مودّة قربى النبي «صلّى الله عليه وآله» الذين فرض الله سبحانه وتعالى مودتهم في كتابه بقوله: ﴿**قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾[1]، وعلي «عليه السّلام» منهم، ولقد ثبت عنه «عليه السّلام» أنّه قال: (والذي فلق الحبّة، وبرأ النّسمة، إنّه لعهد النبي الأمّي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» إليّ: أن لا يحبّني إلاّ مؤمن، ولا يبغضني إلاّ منافق)[2].

والتشيّع لعلي «عليه السلام» وأهل بيت النبي الأكرم «صلّى الله عليه وآله»، ومحبّتهم ليس من موجبات الجرح، بل هو واجب، وفرض، ومن الدّين، ومن المعيب على العالم المسلم أن يجرح راويًا لأنّه يحب الإمام عليّاً «عليه السلام» ويتشيّع له، بل حتّى لو كان يقدمه على غيره من الصّحابة في التفضيل، فإنّ هذا الأمر مما وقع الاختلاف فيه حتّى بين الصّحابة أنفسهم، والقائل بأفضليته «عليه السلام» على الجميع لم يكن قوله واعتقاده بذلك ناشئًا عن هوى، بل لأدلة وبراهين عنده، وهي عديدة وكثيرة، قال ابن

(١) الشورى: ٢٣.

(٢) صحيح مسلم ٨٦/١، رواية رقم: ١٣١.

عبدالبر: (وروي عن سلمان، وأبي ذر، والمقداد، وخبّاب، وجابر، وأبي سعيد الخدري، وزيد بن الأرقم: أن علي بن أبي طالب «رضي الله عنه» أوّل من أسلم، وفضلّه هؤلاء على غيره)[1].

وقال ابن حزم: (اختلف المسلمون فيمن هو أفضل النّاس بعد الأنبياء «عليهم السلام»، فذهب بعض أهل السّنة، وبعض أهل المعتزلة، وبعض المرجئة، وجميع الشيعة، إلى أنّ أفضل الأمّة بعد رسول الله «صلّى الله عليه وسلّم» علي بن أبي طالب «رضي الله عنه» وقد روينا هذا القول نصًّا عن بعض الصحابة «رضي الله عنهم»، وعن جماعة من التابعين والفقهاء)[2].

فمن جرحه كالجوزجاني بقوله عنه: (مائل)[3]، أو الساجي، بقوله عنه: (ليس بحجة، وكان يقدّم عليًّا على الكل)[4]، فلا يعتدُّ بجرحهما، لأنّ سببه هو المذهب، والعبرة بصدق الرّاوي وضبطه لا بمذهبه، فكم من الرّواة الشيعة والنّواصب والخوارج وغيرهم، قد أخرج حديثهم صاحبا الصحيحين، البخاري ومسلم.

(١) الاستيعاب، صفحة ٥٢٣، ترجمة الإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام»، رقم الترجمة: ١٨٧١.
(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل ١٨١/٤.
(٣) أحوال الرّجال، صفحة ٧٢، برقم: ٤٢، تهذيب التهذيب ٥١١/٤.
(٤) تهذيب التهذيب ٥١٢/٤.

والجوزجاني ناصبي بغيض، مشهور بنصبه وتحامله وعدائه للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، والمتحامل على أخي الرسول، وزوج البتول، وأبي السبطين، زائغٌ، ضالٌّ، مائلٌ عن طريق الحق، وهو منافق بنص حديث رسول الله «صلّى الله عليه وأله»، وكذلك هو مشهور في تعنته وجرحه للرواة، لا سيما المتشيّعة منهم، فجرحه غير معتبر في مثل عطيّة العوفي.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: (وأمّا الجوزجاني، فلا عبرة بحطّه على الكوفيين، فالتّشيّع في عرف المتقدّمين هو اعتقاد وتفضيل علي على عثمان، وأنّ عليّاً كان مصيبًا في حروبه، وأن مخالفه مخطئ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربّما اعتقد بعضهم أنّ عليّاً أفضل الخلق بعد رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، وإذا كان معتقد ذلك ورعًا، ديّنًا، صادقًا، مجتهدًا، فلا تردُّ روايته لا سيما إذا كان غير داعية)[1].

وقال أيضًا: (وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح، من كان بينه وبين من جرحه عداوة، سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة

(١) تهذيب التهذيب ١/٨٩.

أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة، حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية)[1].

وقال العلامة المعلّمي اليماني: (والجوزجاني فيه نصب، وهو مولع بالطعن في المتشيّعين)[2].

وقال: (وكان هو نفسه -أي الجوزجاني- مبتدعًا منحرفًا عن أمير المؤمنين علي، متشدّدًا في الطعن على المتشيّعين)[3].

والساجي كان بصريًا، والنّصب معروف في كثير من أهل البصرة، كما قال ابن حجر في لسان الميزان[4]، فهم يطعنون في من كان يفضّل عليّاً على عثمان لأنّهم عثمانيون، فمن باب أولى أنّ طعنهم في من كان يفضله على الثلاثة أكبر وأعظم، وقد أوضح الساجي سبب جرحه لعطيّة هو تقديمه الإمام عليّاً على الكل.

وأغلب من جرحه بسبب التدليس المعروف بتدليس الشيّوخ، وهو معتمد على قول كذّاب وهو الكلبي، ومن هؤلاء إمام الحنابلة

(١) لسان الميزان ١٦/١.
(٢) فوائد وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث، صفحة ٥٨.
(٣) المصدر السابق.
(٤) لسان الميزان ٣٣٧/٦.

أحمد بن حنبل، وقد مرّ الكلام عن جرحه[1]، ومنهم ابن حبّان، فقال في كتابه المجروحين: (عطيّة بن سعد العوفي، كنيته أبو الحسن، من أهل الكوفة، يروي عن أبي سعيد الخدري، روى عنه فراس بن يحيى، وفضيل بن مرزوق، سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث فما مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي قال رسول الله بكذا فيحفظه، وكنّاه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له من حدّثك بهذا القول، فيقول حدّثني أبو سعيد، فيتوهّمون أنّه يريد أبا سعيد الخدري، وإنّما أراد به الكلبي، فلا يحل الإحتجاج به، ولا كتابة حديثه إلاّ على وجه التّعجّب، ومات عطيّة سنة سبع وعشرين ومائة.

سمعت مكحولاً يقول: سمعت أبا جعفر بن أبان يقول ابن نمير، يقول: قال لي أبو خالد الأحمر، قال لي الكلبي: قال لي عطيّة: كنيتك بأبي سعيد، قال فأنا أقول حدّثنا أبو سعيد)[2].

فتبيّن أنّ معتمد ابن حبّان في جرحه لعطيّة هو نفسه الدّعوى التي ادّعاها الكلبي على عطيّة، والعجيب من ابن حبان، هذا الذي وصفه الذهبي بالخسّاف المتهوّر[3]، كيف أنّه اعتمد على

(١) انظر صفحة ٤٧ - ٥٠ .
(٢) المجروحين ٢/٢٥٣.
(٣) ميزان الإعتدال ٦/٢٩٨.

قول الكلبي، وهو بنفسه ترجم للكلبي في كتابه المجروحين، ونقل قول البعض من العلماء في اتّهامهم له بالكذب، فصدق الذهبي عندما قال عنه بأنّه لا يدري ما يخرج من رأسه[٤]، وهو متعنّت في الجرح، فعليه فإنّ جرحه لعطيّة مردود لأنّه بسبب دعوى لم تثبت.

وجرحه ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرّجال، فقال:

(عطيّة بن سعد العوفي، كوفي، يكنّى أبا الحسن.

حدّثنا علي بن أحمد بن سليمان، حدّثنا ابن أبي مريم، سألت يحيى بن معين عن عطيّة العوفي فقال: ضعيف، إلاّ أنّه يكتب حديثه.

حدّثنا ابن حمّاد، حدّثني عبد الله بن أحمد، عن أبيه، قال: كان سفيان الثّوري يضعّف عطيّة، قال: وسمعت أبي وذكر عطيّة العوفي، قال: هو ضعيف الحديث.

ثمّ قال: بلغني أنّ عطيّة كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، قال: وكان يكنّيه بأبي سعيد، فيقول قال أبو سعيد، وكان هشيم يضعّف حديث عطيّة.

(٤) ميزان الاعتدال ١/٤٤١.

حدّثنا ابن حمّاد، قال: حدّثني عبد الله بن أحمد، حدّثني أبي، حدّثنا أبو أحمد، سمعت سفيان الثوري يقول: سمعت الكلبي يقول: قال كنّاني عطيّة أبا سعيد.

سمعت ابن حمّاد يقول: قال السعدي: عطيّة بن سعد مائل.

حدّثنا أبو العلاء محمد بن أحمد الكوفي بمصر، حدّثنا محمد ابن الصّباح الدّولابي، حدّثنا إبراهيم بن سليمان بن رزين، وهو ابن إسماعيل المؤدّب، حدّثنا عطيّة العوفي، في سنة عشر ومائة، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: إنّ أهل عليين ليراهم من تحتهم كما ترون الكوكب الدّرّي بالأفق، وإنّ أبا بكر وعمر منهم وأنعما.

قال ابن الصّباح: يعني وأنعما يعني وارفعا، وهذا معروف لعطيّة، وقد رواه عنه جماعة من الثقات، ولعطيّة عن أبي سعيد الخدري أحاديث عداد عن غير أبي سعيد، وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وكان يعدّ من شيعة الكوفة)[1].

قلت: لا يخلو أن يكون جرح ابن عدي لعطيّة العوفي، سببه هو جرح من ذكرهم، أو رواية الكلبي، أو تشيّعه، أو غير ذلك، فإن كان

(١) الكامل في ضعفاء الرّجال ٨٥/٧.

الرّابع فلم يذكره، فيكون جرحًا غير معلوم السبب، فلا يقدّم على التّعديل، وإن كان الثالث فلا يستلزم الجرح، وإن كان الثاني فلم يثبت، وإن كان الأول، فإنّ تجريح ابن معين قدّ ترجح عليه تعديله كما سبق، وجرح أحمد معتمده رواية الكلبي التي لم تصح، وجرح الجوزجاني غير معتبر في مثل عطيّة، وأمّا جرح سفيان الثوري وهشيم فلا يعلم ما هو سببه، فهو جرح غير مفسّر، وأغلب الظّن أنّه بسبب التشيّع أو رواية الكلبي، والأول كما أسلفنا لا يستلزم الجرح، والثاني مما لم يصحُّ ولم يثبت، وسفيان الثوري نفسه كان يمارس تدليس الشيوح، قال ابن حبّان في ترجمة الكلبي: (محمّد ابن السائب الكلبي، كنيته أبو النّضر، من أهل الكوفة، وهو الّذي يروي عنه الثوري ومحمد بن إسحاق، ويقولان حدّثنا أبو النّضر حتّى لا يعرف)[1].

فيوهمان أنّه راو آخر يكنّى بأبي النّضر وهو ثقة، فإن كان جرح الثوري لعطيّة سببه هذا النّوع من التدليس، فهو أيضًا ممن كان يفعله، فعلام جرح عطيّة بسببه؟!.

والرّواية التي ذكرها ابن عدي في ترجمة عطيّة، إن كان ذكره لها على أنّها من مرويّات عطيّة حسب، فلا كلام، وإن كان أوردها

(١) المجروحين ٢/٢٥٣، ترجمة محمد بن السائب الكلبي.

على أنّها من منكرات مرويات عطيّة،فإنّ عطيّة صدوق لم يتّهمه أحد بالكذب، فاختلاقه لها مستبعد جدّاً، ومعناها ورد من طريق آخر صحيح عندهم، ففي تفسير ابن كثير، قال: (ولهذا جاء في الصحيحين أن رسول الله «صلّى الله عليه وسلّم»، قال: إنّ أهل عليين ليراهم من أسفل منهم كما ترون الكوكب الغابر في أفق من آفاق السّماء، قالوا: يا رسول الله، تلك منازل الأنبياء، لا ينالها غيرهم؟ فقال: بلى، والّذي نفسي بيده رجالٌ آمنوا بالله وصدّقوا المرسلين)[1].

فلا يبقى إلاّ أن يكون مما ينكر في رواية عطيّة هو زيادة: (وإنّ أبا بكر وعمر منهما، وأنعما)، فإنّه لم يرد إلاّ من طريق عطيّة.

والذي نخلص إليه من كل ذلك أنّ جرح ابن عدي لعطيّة العوفي لا يعتد به لما قدّمناه من ردود في دفعه.

وليّنه أبو زرعة، فقال: (كوفي، ليّن)[2].

وقولهم عن الرّاوي بأنّه «ليّن» هو تليين خفيف، من المرتبة السادسة من مراتب التجريح، وهي من أدنى هذه المراتب، وهو جرح غير مفسّرٌ، لم يذكر سببه، فلا اعتداد به، بناءً على تصريح

(١) تفسير ابن كثير ٤/ ١٣.
(٢) الجرح والتّعديل ٦/٣٨٣، ترجمة عطيّة العوفي.

جمهور علمائهم من أنّ الجرح غير المفسّر لا يقدّم عليه التعديل.

وقال عنه أبو حاتم الرّازي: (ضعيف الحديث، يكتب حديثه، وأبو نضرة أحبُّ إليَّ من عطيّة)[1].

وأبو حاتم الرّازي، متعنّت في الجرح، وجرحه هذا مجملٌ غير معروف السبب، فلا اعتداد به أيضًا، وكذلك جرح بقيّة من جرحه من العلماء كالنّسائي، وأبي داود، والبيهقي، والدّارقطني، وغيرهم، فجرحهم له مردودٌ، لأنّه مجملٌ لا يعلم سببه، أو أنّه بسبب التدليس، وهو مما لم يثبت عليه، أو التشيّع وهو -كما ذكرنا- لا يكون موجبًا وسببًا للجرح.

بقي شيء، وهو أنّه حتّى وإنْ ثبت على عطيّة التدليس الذي رمي به، فالحقُّ أنّه لا تردُّ رواياته التي ينفرد بها برمّتها، فالرّوايات التي يرويها عن غير أبي سعيد حسب، أو يرويها عن أبي سعيد ويصرّح بأنّه الخدري فلا يحتمل فيها التدليس مع كونه صدوقًا، غير مطعون في عدالته وصدقه.

وعليه فيكون حديث عطيّة العوفي بعد ثبوت وثاقته، ورد الطعن فيه، من قسم الحديث الصحيح، وإن تنازلنا عن القول بصحّة حديثه، وقلنا بأنّه في مرتبة صدوق، كما هو رأي الحافظ

(١) الجرح والتعديل ٦/٢٨٣.

ابن حجر، فيكون حديثه من قسم الحديث الحسن المحتجِّ به.

وبه يثبت أنّ طريق عطيّة لحديث الثقلين، الذي نحن بصدده، طريق صحيح للحديث أو حسن لذاته، خصوصًا وأنّه صرّح في السّند بأنّه رواه عن أبي سعيد الخدري.

وأما قول البخاري في التاريخ الأوسط: (قال أحمد في حديث عبد الملك، عن عطيّة، عن أبي سعيد، قال النبي «صلّى الله عليه وسلّم»: تركت فيكم الثقلين، أحاديث الكوفيين هذه مناكير)[1].

فإنّ أحمد بن حنبل يطلق المنكر على الحديث الفرد، الذّي ينفرد بروايته راو معيّن، ولم يصل لأحمد من طريق راو آخر، ومن نفس الطريق الذي رواه منه ذلك الرّاوي، ولو أنّه أراد بهذا القول الطعن في نفس مضمون الحديث، وأنّه يراه منكرًا متنًا، لما رواه في مسنده، الذى جعله حجة وأرجع إليه في حال الإختلاف في حديث رسول الله «صلّى الله عليه وآله»، فقال: (إنّ هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفًا، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله «صلّى الله عليه وسلّم» فارجعوا إليه فإن كان فيه وإلاّ فليس بحجّة)[2].

(١) التاريخ الأوسط ٢٦٧/١، برقم: ١٣٠٠.
(٢) زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد دراسة وتخريجاً، صفحة ١١١.

ومن طرقه الصحيحة أيضًا ما رواه العلاّمة الطحاوي في كتابه «شرح مشكل الآثار»، فقال: (كما حدّثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمد بن المثنّى، قال: حدّثنا يحيى بن حمّاد، قال: حدّثنا أبو عوانة، عن سليمان - يعني الأعمش -، قال: حدّثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطّفيل، عن زيد بن أرقم، قال: لمّا رجع رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، عن حجّة الوداع، ونزل بغدير خم، أمر بدوحات فقممن، ثم قال: «كأنّي دعيت فأجبت، إنّي قد تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر؛ كتاب الله عزّ وجل وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض».

ثمّ قال: «إنّ الله عزّ وجل مولاي، وأنا وليُّ كلِّ مؤمن».

ثمَّ أخذ بيد علي «رضي الله عنه» فقال: «من كنت وليّه فهذا وليّه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه».

فقلت لزيد سمعته من رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»؟.

فقال: ما كان في الدّوحات أحدٌ إلاّ رآه بعينيه، وسمعه بأذنيه).

ثمَّ قال الطّحاوي: (فهذا الحديث صحيح الإسناد، لا طعن لأحد في أحد من رواته).

وقال محقق الكتاب شعيب الأرنؤوط: (رجاله ثقات، رجال الشيخين، إلاّ أنّ حبيب بن أبي ثابت مدلّس، وقد عنعن، لكنّه تابعه فطر بن خليفة عند المؤلّف «١٧٦٢»، فالحديث صحيح)[١].

قلت: حبيب بن أبي ثابت تدليسه محتمل، وليس بمكثر، إذ لم يصفه أحدٌ من المتقدّمين بكثرة التدليس، وإنّما وصفه ابن حجر العسقلاني بذلك، وهو من المتأخرين، وقد أخطأ في ذلك، ثم إنّ رمي حبيب بن أبي ثابت بالتّدليس سببه إرساله بعض الرّوايات، ولذلك أخرج له صاحبا الصحيحين بعض رواياته التي عنعن فيها، وكذلك فعل غيرهم كأصحاب السنن، وصحح العديد من العلماء رواياته التي لم يصرّح فيها بالتحديث، وشاهدنا على ذلك هو تصحيح العلاّمة الطحاوي لهذه الرّواية، وعندنا دليل آخر على أنّ حبيب بن أبي ثابت قد سمع مضمون هذه الرّواية من أبي الطفيل عامر بن واثلة «رحمه الله»، وهي رواية رواها أبو طاهر الذهلي في جزئه المعروف بـ «جزء أبي طاهر»، فقال:

(حدّثنا القاسم بن زكريّا بن يحيى، قال: حدّثنا يوسف بن موسى، قال: حدّثنا عبيد الله بن موسى، قال: أخبرنا يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، أنّه دخل على أبي الطّفيل ومعه حبيب

(١) شرح مشكل الآثار ٩/١٨، رواية رقم: ١٧٦٥.

ابن أبي ثابت، ومجاهد، وناس من أصحابه، فقال أبو الطّفيل: حدّثني زيد بن أرقم: أنّ النّبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» نزل بين مكّة والمدينة، عند سمرات خمس دوحات عطاس، فكنس النّاس لرسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» ما تحت السمرات، ثم راح عشيّة فحمد الله وأثنى عليه، ثمَّ قال: «إنّي تارك فيكم أمرين لن تضلّوا ما اتّبعتموهما؛ كتاب الله عزّ وجل، وأهل بيتي».

ثمّ قال: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم»؟

قالها ثلاث مرّات، قال النّاس: بلى، قال: «فمن كنت مولاه فعلي مولاه».

ثمّ أخذ بيده فرفعه.

قال يحيى: وكان النّاس يجيئون أبي فيقولون: إنّ حبيب بن أبي ثابت، يقول: اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه. قال: إنّي قد سمعت ما سمعوا، ولكن قد نسيت)[1].

فهذه الرّواية تدلُّ على أنّ حبيب بن أبي ثابت كان من جملة من حضر مجلس أبي الطفيل عامر بن واثلة، وسمع منه الحديث، فانتفت عنه تهمة تدليسه لهذه الرّواية، وعليه فطريق الطّحاوي هذه لحديث الثقلين صحيحة كما صرّح الطّحاوي بذلك.

(١) جزء أبي طاهر، صفحة ٥٠، رواية رقم: ١٥٢.

ومن طرقه الصحيحة ما رواه الطبراني في «المعجم الكبير»، فقال: (حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل، حدثنا إسرائيل، عن عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، قال: لقيت زيد بن أرقم داخلًا على المختار أو خارجًا، قال: قلت حديثًا بلغني عنك سمعت رسول الله «صلى الله عليه وسلّم يقول: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي»؟

قال: نعم)[1].

ورجال سند هذه الطريق كلهم من الثقات عند أهل السنة.

فـ«علي بن عبد العزيز» هو: الحافظ البغوي، الثقة المأمون[2].

و«أبو غسان مالك بن إسماعيل» ثقة متقن، أخرج له الجميع[3].

و «إسرائيل» هو: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ثقة أخرج له الجميع[4].

و«عثمان بن المغيرة» ثقة أخرج له الجماعة عدا مسلم بن الحجاج[5].

(١) المعجم الكبير ١٨٦/٥، رواية رقم: ٥٠٤٠.
(٢) لسان الميزان ٥٥٩/٥، رقم الترجمة: ٥٤٣١.
(٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٨٦/٢٧، رقم الترجمة: ٥٧٢٧.
(٤) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٢٤٨/١، رقم الترجمة: ٤٩٧.
(٥) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٤٤٨/٤، رقم الترجمة: ٥٣١٣.

و«علي بن ربيعة» ثقة من رجال الجميع[1].

وهذه الرّواية أخرجها يعقوب بن سفيان الفسوي في كتابه «المعرفة والتاريخ»[2] عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل، بنفس باقي سند الطبراني.

وعبيد الله بن موسى شيخ الفسوي، هو: عبيد الله بن موسى ابن أبي المختار باذام أبو محمد العبسي الكوفي، ثقة روى له الجماعة[3]، فسنده أيضًا صحيح.

ورواه من طريق إسرائيل أيضًا، الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»، وقال محقق الكتاب شعيب ألأرنؤوط: (إسناده صحيح، على شرط البخاري، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عثمان بن المغيرة، فمن رجال البخاري)[4].

وله طرق أخرى صحيحة وحسنة غير ما ذكرت، وأمّا المصححون من علماء أهل السّنة لحديث الثقلين فهم كثيرون، فقد مرّ عليك تصحيح ابن جرير الطبري، والحافظ ابن حجر العسقلاني، والعلاّمة الطحاوي، والشيخ شعيب الأرنؤوط، وممن

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٥٦٩/٤، رقم الترجمة: ٥٥٥٠.
(٢) المعرفة والتاريخ ٢٩٥/١.
(٣) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٣٤٩/٤، رقم الترجمة: ٥١٠٢.
(٤) شرح مشكل الآثار ٨٨/٩، رواية رقم: ٣٤٦٣.

صرّح بصحته أيضًا، الشيخ محمد ناصر الدّين الألباني، في أكثر من كتاب له، منها صحيح سنن الترمذي، فقال فيه ناقلًا الحديث عن سنن الترمذي: (حدثنا نصر بن عبد الرحمن الكوفي، حدثنا زيد بن الحسن -الأنماطي- عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، قال: رأيت رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» في حجته يوم عرفة، وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: «يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي»).

قال الألباني: (صحيح: «المشكاة» ٦١٤٣- التحقيق الثاني)[1].

وهذه الرّواية حسّنها الترمذي في سننه، فقال بعد أن أورد الحديث: (وفي الباب عن أبي ذر، وأبي سعيد، وزيد بن أرقم، وحذيفة بن أسيد.

وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. وزيد بن الحسن، قد روى عنه سعيد بن سليمان وغير واحد من أهل العلم)[2].

وقال الألباني في «صحيح سنن الترمذي» أيضًا: (حدثنا علي ابن المنذر الكوفي، حدثنا محمد بن فضيل، حدثنا الأعمش، عن

(١) صحيح سنن الترمذي ٣/٥٤٢، رواية رقم: ٣٧٨٦.
(٢) سنن الترمذي ٦/١٢٤، رواية رقم: ٣٧٨٦.

عطية، عن أبي سعيد، والأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن زيد ابن أرقم «رضي الله عنهم» قالا: قال رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم»: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»).

ثم قال الألباني معلقًا على الحديث: (صحيح: «المشكاة»: ٦١٤٤، «الروض النضير»: ٩٧٧-٨٧٨، «الصحيحة»: ٣٥٦/٤ -٣٥٧)[١].

وحسن الترمذي أيضًا هذه الرّواية في سننه فقال: (هذا حديث حسن غريب)[٢].

وقال الألباني في «صحيح الجامع الصغير»: («إني تارك فيكم خليفتين، كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

«صحيح»، «حم، طب، عن زيد بن ثابت». الرّوض النضير ٩٧٧، ٩٧٨)[٣].

(١) صحيح سنن الترمذي ٥٤٣/٣، رواية رقم: ٣٧٨٨.
(٢) سنن الترمذي ١٢٥/٦، رواية رقم: ٣٧٨٨.
(٣) صحيح الجامع الصّغير رزياداته ٤٨٢/١، رواية رقم: ٢٤٥٧.

وقال في نفس المصدر أيضًا: («إنّي تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبلٌ ممدودٌ من السّماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما».

«صحيح»، «ت»، عن زيد بن أرقم. الرّوض النّضير ٩٧٧، المشكاة ٦١٤٤)[1].

وقال في سلسلة الأحاديث الصّحيحة: (١٧٦١- «يا أيّها النّاس! إنّي قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي».

أخرجه الترمذي «٣٠٨/٢»، والطبراني «٢٦٨٠»، عن زيد بن الحسن الأنماطي، عن جعفر، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، قال: رأيت رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» في حجّته يوم عرفة، وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: فذكره، وقال: «حديث حسن غريب من هذا الوجه، وزيد بن الحسن قد روى عنه سعيد بن سليمان، وغير واحد من أهل العلم».

قلت: قال أبو حاتم، منكر الحديث وذكره ابن حبّان في «الثقات»، وقال الحافظ: «ضعيف»[2].

(١) صحيح الجامع الصّغير رزياداته ٤٨٢/١، رواية رقم: ٢٤٥٨.
(٢) بل الحديث من طريق زيد الأنماطي حسن، كما ذهب إلى ذلك أبو عيسى=

قلت: لكن الحديث صحيح، فإنّ له شاهدًا من حديث زيد بن أرقم، قال: «قام رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» يومًا فينا خطيبًا بماء يدعى «خمّاً» بين مكة والمدينة، فحمد الله، وأثنى عليه، ووعظ وذكّر، ثم قال: أمّا بعد، ألا أيّا النّاس، فإنّما أنا بشر، يوشك أن يأتي رسول ربّي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين، أوّلهما كتاب الله، فيه الهدى والنّور «من استمسك به وأخذ به كان على الهدى، ومن أحطأه ضل»، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به - فحثَّ على كتاب الله ورغّب فيه، ثمّ قال: - وأهل بيتي، أذكرهم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي». أخرجه مسلم «١٢٢/٧- ١٢٣»، والطّحاوي في «مشكل الآثار»، «٣٦٨/٤»، وأحمد «٣٦٦/٤ - ٣٦٧»، وابن أبي عاصم في «السّنة»، «١٥٥٠ و ١٥٥١»، والطّبراني «٥٠٢٦»، من طريق يزيد ابن حيّان التّميمي، عنه[1].

=الترمذي، وقد تابع زيدًا حاتمُ بن إسماعيل متابعة تامة على رواية هذا الحديث عن الإمام جعفر بن محمد الصادق «عليه السّلام»، وذلك عند الرّافعي في كتابه «أخبار قزوين» كما مر.

(١) انظر كيف أنّ الألباني جعل حديث زيد بن أرقم الذي رواه مسلم وغيره شاهدًا على الحديث الذي رواه الترمذي من طريق جابر بن عبدالله، وهو صريح في لزوم ووجوب التّمسك بالكتاب والعترة معًا، وعثمان الخميس يقول انّ النبي لم يأمر بالتّمسك بأهل بيته وإنّما أوصى بمحبتهم ورعايتهم واحترامهم وإعطائهم حقوقهم حسب!

ثمّ أخرج أحمد «٤/ ٣٧١»، والطبراني «٥٠٤٠»، والطّحاوي من طريق علي بن ربيعة، قال: «لقيت زيد بن أرقم وهو داخل على المختار، أو خارج من عنده، فقلت له: أسمعت رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، يقول: إنّي تارك فيكم الثقلين «كتاب الله وعترتي»؟، قال: نعم». وإسناده صحيح، رجاله رجال الصّحيح.

وله طرق أخرى عند الطبراني، «٤٩٦٩-٤٩٧١ و ٤٩٨٠-٤٩٨٢ و ٥٠٤٠»، وبعضها عند الحاكم «٣/ ١٠٩ و ١٤٨ و ٥٣٣»، وصحح هو والذّهبي بعضها.

وشاهد آخر من حديث عطيّة العوفي، عن أبي سعيد الخدري، مرفوعًا: «إنّي أوشك أن أدعى فأجيب وإنّي تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا بعدي، الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبلٌ ممدودٌ من السّماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ألا وإنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليّ الحوض»، أخرجه أحمد «٣/ ١٤ و ١٧ و ٢٦ و ٥٩»، وابن أبي عاصم «١٥٥٣ و ١٥٥٥»، والطّبراني «٢٦٧٨ - ٢٦٧٩»، والدّيلمي «٢/ ١/ ٤٥»، وهو إسناد حسن في الشّواهد[1].

(١) سبق وأن اثبتنا أنّ عطية العوفي ثقة فحديثه إن لم يكنْ صحيحًا فهو لا ينزل عن مرتبة الحديث الحسن لذاته.

وله شواهد أخرى من حديث أبي هريرة عند الدّارقطني «ص ٥٢٩»، والحاكم «١/٩٣»، والخطيب في «الفقيه والمتفقّه ١/٥٦».

وابن عبّاس عند الحاكم ،صححه، ووافقه الذّهبي.

وعمرو بن عوف عند ابن عبد البر، في «جامع بيان العلم ٢/٢٤، ١١٠»، وهي وإن كانت مفرداتها لا تخلو من ضعف، فبعضها يقوّي بعضًا، وخيرها حديث ابن عبّاس.

ثمّ وجدت له شاهدًا قويّاً من حديث علي مرفوعًا به. أخرجه الطّحاوي في «مشكل الآثار ٢/٣٠٧» من طريق أبي عامر العقدي: حدّثنا يزيد بن كثير، عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن علي مرفوعًا بلفظ: «... كتاب الله بأيديكم، وأهل بيتي». ورجاله ثقات غير يزيد بن كثير فلم أعرفه، وغالب الظّن أنّه محرّف على الطابع أو النّاسخ، والله أعلم.

ثمّ خطر في البال أنّه لعلّه انقلب على أحدهم، وأنّ الصواب كثير بن زيد، ثم تأكدت من ذلك بعد أن رجعت إلى كتب الرّجال، فوجدتهم ذكروه في شيوخ عامر العقدي، وفي الرّواة عن محمد ابن عمر بن علي، فالحمد لله على توفيقه[1].

(١) نعم هو كثير بن زيد، فقد وقع الإسم صحيحًا عند الفسوي في المعرفة والتّاريخ، وعند ابن حجر في المطالب العالية، وكما سيذكر الألباني عند ابن أبي عاصم في السّنة.

ثمّ ازددت تأكدًا حين رأيته على الصّواب عند ابن أبي عاصم «١٥٥٨».

وشاهد آخر يرويه شريك، عن الرّكين بن الرّبيع، عن القاسم ابن حسّان، عن زيد بن ثابت، مرفوعًا به.

أخرجه أحمد «٥/١٨١ - ١٨٩»، وابن أبي عاصم «١٥٤٨ - ١٥٤٩»، والطبراني في «الكبير ٤٩٢١ - ٤٩٢٣»، وهذا إسناد حسن في الشّواهد والمتابعات، وقال الهيثمي في «المجمع ١/١٧٠»: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات»!، وقال في موضع آخر «٩/١٦٣»: «رواه أحمد، وإسناده جيّد»[1]!.

بعد تخريج هذا الحديث بزمن بعيد، كتب عليَّ أن أهاجر من دمشق إلى عمان، ثمّ أسافر منها إلى الإمارات العربية، أوائل سنة «١٤٠٢» هجريّة، فلقيت في «قطر» بعض الأساتذة والدكاترة الطيبين، فأهدى إليَّ أحدهم رسالة له مطبوعة في تضعيف هذا الحديث، فلمّا قرأتها تبيّن لي أنّه حديث عهد بهذه الصّناعة، وذلك من ناحيتين ذكرتهما له:

(١) قلت: لم يذكر طريق أبي الضّحى عن زيد بن أرقم ، وهي طريق صحيحة لحديث الثقلين، وهي الطريق الثانية من طرق هذا الحديث التي تكلمت عن إسنادها في هذا الكتاب.

الأولى: أنّه اقتصر في تخريجه على بعض المصادر المطبوعة المتداولة، ولذلك قصّر تقصيرًا فاحشًا في تحقيق الكلام عليه، وفاته كثير من الطرق والأسانيد التي هي بذاتها صحيحة أو حسنة، فضلًا عن الشّواهد والمتابعات، كما يبدو لكلِّ ناظر يقابل تخريجه بما خرّجته هنا ..

الثانية: أنه لم يلتفت إلى أقوال المصحّحين للحديث من العلماء، ولا إلى قاعدتهم التي ذكروها في «مصطلح الحديث»: أنّ الحديث الضّعيف يتقوّى بكثرة الطرق، فوقع في هذا الخطأ الفادح من تضعيف الحديث الصحيح.

وكان قد نمى إلي قبل الالتقاء به واطلاعي على رسالته أنّ أحد الدكاترة في «الكويت» يضعّف الحديث، وتأكدت من ذلك حين جاءني خطاب من أحد الأخوة هناك يستدرك على إيرادي الحديث في «صحيح الجامع الصّغير» بالأرقام (٢٤٥٣ و ٢٤٥٤ و ٢٧٤٥ و ٧٧٥٤)، لأنّ الدكتور المشار إليه قد ضعّفه، وأنّ هذا استغرب منّي تصحيحه! ويرجو الأخ المشار إليه أن أعيد النظر في تحقيق هذا الحديث، وقد فعلت ذلك احتياطًا، فلعلّه يجد فيه ما يدلّه على خطأ الدكتور، وخطئه هو في استرواحه واعتماده عليه، وعدم تنبهه للفرق بين ناشئ في هذا العلم، ومتمكن فيه،

وهي غفلة أصابت كثيرًا من النّاس اللذين يتبعون كل من كتب في هذا المجال، وليست لهم قدم راسخة فيه. والله المستعان)[1].

وصححه ابن حجر الهيتمي في كتابه «الصواعق المحرقة»، فقال: (ومن ثم صح أنه «صلى الله عليه وآله وسلّم» قال: إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي)[2].

وقال في نفس المصدر: (وفي رواية صحيحة: «إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما، وهما كتاب الله وأهل بيتي عترتي» .

زاد الطبراني: «إني سألت لهما فلا تقدموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم» ...)[3].

كما صححه البوصيري في «اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» فقال: (وعن علي بن أبي طالب، أن النبي «صلى الله عليه وسلم» حضر الشجرة بخم، ثم خرج آخذًا بيد علي فقال: «ألستم تشهدون أن الله ربكم؟».

قالوا : بلى. قال: «ألستم تشهدون أن الله ورسوله أولى بكم من

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/ ٣٥٥ - ٣٥٩.
(٢) الصواعق المحرقة ٢/٤٢٨.
(٣) الصواعق المحرقة ٢/٤٣٩.

أنفسكم وأن الله ورسوله مولاكم؟».

قالوا: بلى.

قال: «فمن كان الله ورسوله مولاه فإن هذا مولاه، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله سببه بيده وسببه بأيديكم وأهل بيتي»).

قال البوصيري: (رواه إسحاق بسند صحيح)[1].

وصححه العلامة حسن بن علي السقاف في كتابه «صحيح صفة صلاة النبي» قال: (ففي سنن الترمذي ٦٦٣/٥ برقم: ٣٧٨٨ قال رسول الله «صلى الله عليه وسلّم»: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما») .

ثم قال السقاف: (وهو صحيح)[2].

وصححه الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرك على الصحيحين فقال: (حدثنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم

(١) اتحاف الخيرة المهرة ٢٧٩/٩.

(٢) صحيح صفة صلاة النبي، صفحة ٢٩.

الحنظلي ببغداد، حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، حدثنا يحيى بن حماد، وحدثني أبو بكر محمد بن بالويه، وأبو بكر أحمد بن جعفر البزار، قالا: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا يحيى بن حماد، وحدثنا أبو نضر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، حدثنا صالح بن محمد الحافظ البغدادي، حدثنا خلف بن سالم المخرمي، حدثنا يحيى بن حماد ، حدثنا أبو عوانة، عن سليمان الأعمش قال: حدثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم «رضي الله عنه» قال: لما رجع رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» من حجة الوداع ونزل بغدير خم أمر بدوحات فقممن فقال: «كأني قد دعيت فأجبت، إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله تعالى وعترتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يتفرّقا حتى يردا عليّ الحوض».

ثم قال: «إن الله عز وجل مولاي وأنا مولى كل مؤمن» ثم أخذ بيد علي «رضي الله عنه» فقال: «من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»).

ثم قال الحاكم النيسابوري: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله)[1].

(١) المستدرك على الصحيحين ١١٨/٣، رواية رقم: ٤٥٧٦.

وصححه العلاّمة ابن كثر، فقال: (وقد ثبت في الصحيح أن رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم قال في خطبته بغدير خم: «إني تارك فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»)[1].

وصححة شمس الدّين الذهبي وارتضى ابن كثير تصحيحه، فلم يتعقّبه بشيء، فقال ابن كثير: (وقد روى النسائي في سننه، عن محمد بن المثنى، عن يحيى بن حماد، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم قال: لما رجع رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» من حجة الوداع ونزل بغدير خم أمر بدوحات فقممن، ثم قال: «كأني دعيت فأجبت، إني تارك فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟ فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

ثم قال: «الله مولاي، وأنا مولى كل مؤمن».

ثم أخذ بيد علي، فقال: «من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه».

فقلت لزيد سمعته من رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم»؟،

(١) تفسير ابن كثير ١٢٢/٤.

فقال: ما كان في الدوحات أحد إلاّ رآه بعينه، وسمعه بأذنيه).

ثم قال ابن كثير: (تفرد به النسائي من هذا الوجه، قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: «وهذا حديث صحيح»)[1].

وصححه أحمد بن ميرين البلوشي وذلك في تعليقة له على الرّواية رقم «٧٩» في كتاب خصائص علي للنسائي بتحقيقه، فقال: (صحيح رجاله ثقات من رجال الشيخين، غير أن فيه عنعنة حبيب بن أبي ثابت وهو مدلّس، لكنه توبع ...)[2].

وصحح اسناد الرّواية المذكورة أبو إسحاق الحويني الأثري، فقال في كتاب «خصائص علي» للنسائي بتحقيقه: (إسناده صحيح إن نجا من تدليس حبيب بن أبي ثابت)[3].

وحكم بصحته أبو حذيفة نبيل بن منصور البصارة الكويتي في كتابه «أنيس الساري» فقال معلقًا على الحديث بلفظ النسائي والذي أوردنا نصّه عن ابن كثير: (قال الطحاوي: هذا الحديث صحيح الإسناد، لا طعن لأحد في أحد من رواته».

(١) البداية والنهاية لابن كثير ٥/٢٢٨، السيرة النبويّة لابن كثير ٤/٤١٦.
(٢) خصائص علي، صفحة ٩٦، رواية رقم: ٧٩، بتحقيق أحمد بن ميرين البلوشي.
(٣) لقد ذكرنا سابقاً ما يدل على انّ حبيب بن ابي ثابت سمع الحديث من أبي الطفيل، انظر صفحة ٧٠ - ٧١ من هذا الكتاب.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين».

وقال ابن كثير: قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديث صحيح».

قلت: هو صحيح كما قالوا، وحبيب وإن كان مدلسًا إلاّ أنّ فطر ابن خليفة قد تابعه عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم كما تقدم في حديث عليّ)[1].

وقال جمال الدين القاسمي: (وقد ثبت في الصحيح أن رسول «صلى الله عليه وآله وسلّم» قال في خطبته: «إني تارك فيكم الثقلين ، كتاب الله وعترتي، وأنهما لم يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»)[2].

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: (وعن زيد بن ثابت عن رسول الله «صلى الله عليه وسلّم» قال: «إني تركت فيكم خليفتين ، كتاب الله وأهل بيتي ، وأنهما لن يتفرّقا حتى يردا علي الحوض»).

ثم قال: (رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات)[3].

وقال أيضاً: (عن زيد بن ثابت قال رسول الله «صلى الله عليه

(١) أنيس الساري ٥٢٨١/٧.
(٢) محاسن التأويل ٣٠٧/٤.
(٣) مجمع الزوائد ١٧٠/١.

وسلّم»: «إني تارك فيكم خليفتين، كتاب الله عز وجل حبل ممدود ما بين السماء والأرض، أو ما بين السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي ، وإنهما لن يتفرّقا حتى يردا عليّ الحوض» .

ثم قال: (رواه أحمد، وإسناده جيد)[1].

وقال السمهودي في كتابه «جواهر العقدين»: (أخرجه أحمد في مسنده، وعبد بن حميد بسند جيد، ولفظه: إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي...).

وقال: (وأخرجه الطبراني في الكبير برجال ثقات، ولفظه: «إني تارك فيكم خليفتين، كتاب الله عزّ وجل وأهل بيتي، وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»)[2].

وقال: (وعن علي «رضي الله عنه»، أن النبي «صلى الله عليه وآله وسلم» قال: «قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله سببه بيده، وسببه بأيديكم، وأهل بيتي» أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده من طريق كثير بن زيد، عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جدّه علي به، وهو سند جيد،

(١) مجمع الزّوائد ٩/٢٥٦.
(٢) جواهر العقدين ٢/٨٢.

وكذا الدولابي في الذّرية الطاهرة)[1].

وصححه محمد بن إسحاق، وارتضى الأزهري تصحيحه، فلم يتعقبّه بشيء، قال الأزهري: (روى شريك، عن الركين، عن القاسم بن حسان، عن زيد بن ثابت، قال: قال رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم»: «إني تارك فيكم الثقلين خلفي، كتاب الله وعترتي فإنهما لن يتفرّقا حتى يردا عليّ الحوض»).

ثم قال الأزهري: (قال محمد بن إسحاق: «وهذا حديث حسن صحيح»)[2].

وأقرَّ محمود شكري الألوسي في كتابه «مختصر التحفة» بثبوت حديث الثقلين عن رسول الله «صلّى الله عليه وآله»، فقال: (وههنا فوائد جليلة لها مناسبة مع هذا المقام، وهي أن رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» قال: إني تارك فيكم الثقلين فإن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وهذا الحديث ثابت عند الفريقين أهل السنة والشيعة)[3].

(١) جواهر العقدين ٢/٨٥ - ٨٦.
(٢) تهذيب اللغة ٢/٢٦٤.
(٣) مختصر التّحفة، صفحة ٥٢.

وقال شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي: (وأنت تعلم أنّ ظاهر ما صحَّ من قوله «صلّى الله عليه وسلّم»: «إنّي تارك فيكم خليفتين - وفي رواية - ثقلين، كتاب الله حبلٌ ممدودٌ ما بين السّماء والأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»، يقتضي أنّ النساء المطهّرات غير داخلات في أهل البيت الذين هم أحد الثقلين ...)[1].

هذا إضافة إلى أنّ الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، فهو صحيح عند مسلم وكل من يقول بصحة روايات صحيحه.

وعليه فإن حديث الثقلين، حديث ثابت، لا غبار على صحته، وطرقه عديدة، والكثيرون من أعلام أهل السنة تلقوه بالقبول، واستشهدوا به في موارد مختلفة، إلاّ من هم على مذهب أبي يعقوب الجوزجاني الناصبي المشهور، فهؤلاء لا يروق لهم أن يرووا فضيلة لعلي «عليه السلام» وأهل بيته «عليهم السّلام» يتميّزون بها على غيرهم، فلذلك يطعنون في روايات هذه الفضائل بما لا يعدُّ طعنًا، وهؤلاء لا كلام لنا معهم، ومن ذلك يظهر عدم صحة قول عثمان الخميس: (أن الحديث فيه كلام من حيث صحته وثبوته عن النبي «صلى الله عليه وآله وسلّم»).

(١) روح المعاني ١١/١٩٧.

وعندما نعرف أنّ عثمان الخميس مطلع على الحديث ومتخصص به، ولا بد أنه قرأ هذه المصادر كلها أو جلها، وعلى الأقل ما صححه شيخه الألباني نطمئن بأن طعنه في صحة حديث الثقلين ناتج عن مرضه وغرضه فقط.

كما نعرف أن تصويره للحديث، وكأن روايته محصورة بلفظ مسلم، التي يزعم أنه ليس فيها أمر التمسك بأهل البيت «عليهم السلام» هو تدليس في معنى حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله».

فهل هذه محبة أهل البيت «عليهم السلام» التي يدّعيها الخميس ويتشدّق بها؟! وإعطائهم حقوقهم كاملة وبدون نقيصة كما يزعم؟![1].

فهل من محبتهم وإعطائهم حقوقهم كاملة، أن يكتم العالم العارف صحة ما هو ثابت من مناقبهم وفضائلهم، ويزعم أن حديثها غير ثابت؟!.

(١) قال في صفحة ٣٧٥ من كتاب «حقبة من التاريخ»: (بل نحن أتباع عترة النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» الذين أعطيناهم حقّهم، ولم نزد ولم ننقص).

النبي أوصى في حديث الثقلين بالتمسك بالكتاب والعترة

وأمّا حول قوله: (وقد ثبت من حديث جابر في مسلم، أن النبي «صلى الله عليه وسلّم»، لما خطب في حجة الوداع قال: قد تركت فيكم ما لن تضلوا إن اعتصمتم به كتاب الله ولم يذكر أهل البيت).

فجوابه: أن كل من قرأ حديث الثقلين الشريف من علماء المسلمين، واطلع على صيغه المتعددة، يعرف أنّ النبي «صلى الله عليه وآله» قد كرره مرارًا عند فتح الطائف، ثم في المدينة، ثم في حجة الوداع، ثم في مرض وفاته «صلى الله عليه وآله».. ويعلم أنه أوصى بالتمسك بهما معًا، وليس بخصوص الكتاب.

قال ابن حجر في «الصواعق المحرقة» وهو يتحدث عن حديث الثقلين: (ثم اعلم أن لحديث التمسك بذلك طرقًا كثيرة، وردت عن نيف وعشرين صحابيًا... وفي بعض تلك الطرق، أنه قال ذلك بحجة الوداع بعرفة، وفي أخرى أنه قاله بالمدينة في مرضه، وقد امتلأت الحجرة بأصحابة، وفي أخرى أنه قال ذلك بغدير خم، وفي أخرى أنه قاله لما قام خطيبًا بعد انصرافه من الطائف كما مر، ولا تنافي إذ لا مانع أنه كرر عليهم ذلك في تلك المواطن

وغيرها اهتمامًا بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة)[1].

فإن هذا الإهتمام من النبي «صلى الله عليه وآله» بهذا الحديث، وتكراره له على أصحابه في مواطن متعددة، لهو دليل على عظم وأهمية الكتاب والعترة، لأنّهما واجبا الاتباع والطاعة، وهناك حكمة أخرى من هذا الاهتمام بالحديث والتكرار له، وهي التأكيد على عدم نبذهما لما يترتب على ذلك من الغواية والضلالة.

ثم لماذا لا تكون رواية مسلم ناقصة أو مبتورة؟!

فإن مسلم بن الحجاج روى الحديث الذي ذكره الخميس من طريق حاتم بن إسماعيل، عن الإمام جعفر بن محمد الصادق «عليه السلام»، عن أبيه الإمام محمد بن علي الباقر «عليه السلام»، عن جابر بن عبد الله الأنصاري «رضي الله عنه»، وقد مرّ عليك أنّ العلامة الرافعي في كتابه التدوين روى حديث الثقلين من طريق حاتم هذا، وفيه أمر بالتمسك بالكتاب والعترة معًا.

ومنه يظهر أن هناك بترًا في رواية مسلم، فقد بتر أحد رواتها

(١) الصواعق المحرقة ٢/ ٤٤٠.

وصيته وأمره «صلى الله عليه وآله» بالتمسك بالعترة من أهل بيته «عليهم السلام».

بل حتى لو فرضنا صحة رواية مسلم، وعدم نقصانها، فإن أمره «صلى الله عليه وآله» في موقف ما بالتمسك بالقرآن الكريم، لا ينافي أمره في موقف آخر بالتمسك بالكتاب والعترة معًا، ولا يعد ذلك دليلًا على بطلانه بعد ثبوته بالدليل الصحيح.

لكن عثمان الخميس استغل لفظ مسلم، ومهد بمزعومة زعمها أنّ حديث الثقلين باللفظ الذي ذكره الترمذي، أو بالألفاظ القريبة منه، في صحته كلام! ليخدع القارىء لكتابه، ويوهمه أن النبي «صلى الله عليه وآله» لم يأمر فيه بالتمسك بالعترة الطاهرة «عليهم السلام» مع الكتاب، وإنما كان الأمر خاصًا بالتمسك بالقرآن فقط! وهو بفعله هذا يقلّد النواصب أخزاهم الله الذين يسعون بكل جهدهم لتحريف أحاديث النبي «صلى الله عليه وآله» الصحيحة في حق أهل بيته «عليهم السلام»، ويغمضون عيونهم عن تصحيح أئمة علماء السنة لها.

لقد فهم العلماء حتى من رواية مسلم وجوب التمسك بالثقلين

فحديث الثقلين حتى بلفظ مسلم المروي من طريق يزيد بن حيّان، عن زيد بن أرقم، صريح وواضح في أنّ النبي «صلى الله عليه وآله» إنّما أمر المسلمين فيه بالتمسك بالكتاب والعترة معًا، وليس بخصوص الكتاب كما زعم الخميس، وهذا ما فهمه العلماء من هذا الحديث، فهم لا يفرقون بين ألفاظ هذا الحديث وغيره في دلالتها على لزوم التمسك بالكتاب والعترة الطاهرة، وهذه نماذج من أقوالهم:

ففي شرح المقاصد للتفتازاني، قال: (وقال عليه الصلاة والسلام: «إني تركت فيكم ما أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي»، وقال «عليه السلام»: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي».

ومثل هذا يشعر بفضلهم على العالم وغيره، لاتصافهم بالعلم والتقوى وشرف النسب، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام قرنهم بكتاب الله تعالى، في كون التمسك بهما منقذًا عن الضلالة، ولا معنى للتمسك بالكتاب إلاّ الأخذ بما فيه من العلم والهداية، فكذا

العترة، ولهذا قال النبي «صلى الله عليه وآله وسلّم»: من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه)[1].

وقال العلاّمة الشوكاني وهو يرد على من ادعى أن آل النبي «صلى الله عليه وآله» جميع الأمة: (ولكن ههنا مانع من حمل الآل على جميع الأمة، وهو حديث إنّي تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي، الحديث، وهو في صحيح مسلم وغيره، فإنه لو كان الآل جميع الأمة لكان المأمور بالتمسك والأمر المتمسك به شيئًا واحدًا، وهو باطل)[2].

وعقد محب الدين الطبري بابًا في كتابه «ذخائر العقبى» بعنوان «باب فضل أهل البيت والحث على التمسك بهم، وبكتاب الله عز وجل والخلف فيهما بخير»، ونقل تحت هذا الباب حديث الثقلين عن سنن الترمذي وصحيح مسلم[3].

وقال الشيخ محمد أمين بن محمد معين في كتابه «دراسة اللبيب في الأسوة بالحبيب»: (ووجدنا في أهل البيت سلام الله تعالى عليهم أجمعين، حديث التمسك المشهور، وفتشنا عن مخرجيه، فإذا هو أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري، في

(١) شرح المقاصد ٢/٢٢١.
(٢) نيل الأوطار ٢/٣٢٨.
(٣) ذخائر العقبى، صفحة ١٦.

صحيحه ولفظه...). فنقل حديث الثقلين بلفظ مسلم.

وقال وهو يتحدث عن حديث الثقلين باللفظ الذي أخرجه مسلم: (فحملنا قوله «صلّى الله عليه وآله»: أذكركم الله، على مبالغة التثليث فيه على التذكير بالتمسك بهم، والردع عن عدم الاعتداد بأقوالهم وأعمالهم وأحوالهم وفتياهم، وعدم الأخذ بمذهبهم)[1].

وبعد أن عرفت أن ألفاظ الحديث في غير مسلم قد صرحت بوجوب التمسك بالكتاب والعترة «عليهم السلام»، وأن علماء أهل السنة قد فهموا حتى من حديث مسلم وجوب التمسك بالثقلين الكتاب والعترة لا بالكتاب وحده، فلم يبق عذر لعثمان الخميس وأمثاله أن يردوا على رسول الله «صلى الله عليه وآله» بأنك لم تأمرنا بالتمسك بالعترة.

(١) دراسة اللبيب، صفحة ٢٠١.

دلالات حديث الثقلين

يدل حديث الثقلين على أمور في غاية الأهمية لكل مسلم، نذكر منها:

الدّلالة الأولى

وجوب التمسك بالقرآن الكريم والعترة الطاهرة

وذلك لأن النبي «صلى الله عليه وآله» جعل التمسك بهما عاصمًا من الضلالة، وذلك في قوله: «وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا، كتاب الله سببه بيده، وسببه بأيديكم وأهل بيتي»[1]، وقوله: «إنّي تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي»[2]، وقوله: «إنّي تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي»[3]، وقوله: «إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن تبعتموهما، وهما كتاب الله،

(١) جامع الأحاديث ٣٧١/٢٩، رواية رقم: ٣٢٣٥٧، كنز العمّال ١٤٠/١٣، رواية رقم: ٣٦٤٤١، المطالب العالية ١٤٢/١٦، رواية رقم: ٣٩٤٣، اتحاف الخيرة المهرة ٢١٠/٧، رواية رقم: ٦٦٨٣.

(٢) المنتخب من مسند عبد حميد، صفحة ١٠٧، رواية رقم: ٢٤، المعجم الصغير للطبراني، صفحة ٢٣٢، رواية رقم: ٣٧٦.

(٣) صحيح سنن الترمذي ٥٤٢/٣، رواية رقم: ٣٧٨٨.

وأهل بيتي عترتي»[1]، وغيرها من الألفاظ التي هي بهذا المعنى، ومن كان التمسك به عاصمًا من الضلالة فالتمسك به واجب.

والتّمسك بالقرآن الكريم هو اتباعه، والاهتداء به بالائتمار بأوامره والانتهاء عن نواهيه، وأخذ معارف الشريعة وأحكامها وتعاليمها منه، والتمسك بأهل البيت «عليهم السلام»، إطاعتهم ولزوم تلقي تعاليم الدّين الحنيف منهم، والعمل بأوامرهم ونواهيهم، والاقتداء إلى الله سبحانه وتعالى بهم، وهذا ما فهمه - إضافة إلى علماء الشيعة - جماعة من علماء السنة، قال العلامة المناوي: (وفي هذا مع قوله إنّي تارك فيكم تلويح بل تصريح بأنهما كتوأمين خلفهما ووصى أمته بحسن معاملتهما وإيثار حقهما على أنفسهم والاستمساك بهما في الدين)[2].

وقال التفتازاني: (ألا يرى أنه «صلى الله عليه وآله وسلّم» قرنهم بكتاب الله في كون التمسك بهما منقذًا من الضلالة، ولا معنى للتمسك بالكتاب إلاّ الأخذ بما فيه من العلم والهداية فكذا العترة)[3].

(١) الصواعق المحرقة ٢/٤٣٩.
(٢) فيض القدير ٢/٤٣٩.
(٣) شرح المقاصد ٢/٢٢١.

وقال الملا علي القارئ: (والمراد بالأخذ بهم التمسك بمحبتهم ومحافظة حرمتهم والعمل بروايتهم والاعتماد على مقالتهم)[1].

وقال الشيخ محمد أمين: (فحملنا قوله: أذكركم الله، على مبالغة التثليث فيه على التذكير بالتمسك بهم والردع عن عدم الاعتداد بأقوالهم وأعمالهم وأحوالهم وفتياهم وعدم الأخذ بمذهبهم).

وقال أيضًا: (فنظرنا فإذا هو - حديث الثقلين - مصرح بالتمسك بهم، وبأن اتباعهم كاتباع القرآن على الحق الواضح، وبأن ذلك أمر محتم من الله تعالى لهم، ولا يطرأ عليهم في ذلك ما يخالفه حتى الورود على الحوض، وإذا فيه حث بالتمسك فيهما بعد الحث على وجه أبلغ)[2].

وقال ابن الملك: (التمسك بالكتاب العمل بما فيه، وهو الإئتمار بأوامر الله والانتهاء بنواهيه، ومعنى التمسك بالعترة محبتهم، والاهتداء بهداهم وسيرتهم)[3].

وقال العلامة حسن بن علي السقاف: (والمراد بالأخذ بآل

(١) تحفة الأحوذي ١٠/١٩٦.
(٢) دراسة اللبيب، صفحة ٢٠١.
(٣) المرقاة في شرح المشكاة ٥/٦٠٠.

البيت والتمسك بهم هو محبتهم، والمحافظة على حرمتهم، والتأدب معهم، والاقتداء بهديهم وسيرتهم، والعمل بروايتهم، والاعتماد على رأيهم ومقالتهم واجتهادهم، وتقديمهم في ذلك على غيرهم)[1].

الدّلالة الثانية

انحصار النجاة في التمسك بالكتاب والعترة

لقوله «صلى الله عليه وآله»: (لن تضلّوا)، فلو كان ترك التمسك بهما أو التمسك بغيرهما عاصمًا للمسلم من الضلالة، للزم أن يذكره النبي «صلى الله عليه وآله»، لكنّه حصر النجاة من الضلال بالأخذ بهما جميعًا دون غيرهما، فلا نجاة لأحد من الأمّة إلاّ بالتمسك بالكتاب العزيز والعترة الطاهرة، فلا يمكن بأي وجه من الوجوه الاكتفاء بأحدهما والاستغناء عن الآخر، فهما معًا يشكلان الحصانة المانعة من الضلال، وذلك لأنّ القرآن الكريم هو مصدر التشريع الإلهي، والحاوي لقوانين الشريعة وأحكامها وتعاليمها ومعارفها، وأهل البيت «عليهم السلام» هم المبيّن لتشريعات وقوانين وأحكام وتعاليم ومعارف القرآن، وهم القائمون على تنفيذها وتطبيقها، تمامًا كما كان النبي «صلى الله

(١) صحيح العقيدة الطّحاوية، صفحة ٦٥٤.

عليه وآله» يقوم بذلك في حياته، فجميع وظائف النبي «صلى الله عليه وآله» انتقلت إليهم باستثناء وظيفة تلقي الوحي وتبليغه للنّاس، وذلك لأنّ النبي لم يرحل عن الدّنيا إلاّ بعد أن اكتمل ما أراد الله سبحانه وتعالى أن ينزله من تشريعات دين الإسلام، وهم المعين الصافي والمصدر المضمون والمصون لأخذ سنة النبي «صلى الله عليه وآله» حيث يمتنع وقوعهم في السهو والخطأ والنسيان والتّعمد في نقلها بخلاف ما تلقوه عنه «صلى الله عليه وآله» وذلك لمكان عصمتهم «عليهم السلام» كما سيأتي، فالقرآن الكريم وأهل البيت «العترة» يشكلان وحدة واحدة في هداية المسلمين إلى ما هو خير وسعادة لهم في الدّنيا والآخرة.

الدّلالة الثالثة

عصمة العترة

وذلك لأن النبي «صلى الله عليه وآله» أوجب في حديث الثقلين التمسك بهم، ومن يحتمل معصيته وخطؤه وسهوه واشتباهه يستحيل أن يأمر الله تعالى ونبيه الأكرم بالتمسك به، فلو لم يكونوا معصومين لجاز أن يكون المتمسك بهم ضالاً، وبما أن الأمر النبوي بالتمسك بهم مطلق بدون قيد أو شرط، دل ذلك على هداية من تمسك بهم مطلقًا، ومن كان التمسك به هداية

دائمًا، فهو معصوم.

هذا، مضافًا إلى أنّ النبي «صلى الله عليه وآله» قد صرّح في حديث الثقلين بعدم افتراقهم عن القرآن الكريم، في قوله: «ولن يتفرّقا حتى يردا عليّ الحوض»، وتجويز المعاصي والأخطاء والاشتباه عليهم يعني تجويز افتراقهم عن القرآن .

قال توفيق أبو علم بعد نقله حديث الثقلين: (وحديث الثقلين من أوثق الأحاديث النبوية وأكثرها ذيوعًا، وقد اهتم العلماء به اهتمامًا بالغًا، لأنه يحمل جانبًا مهمًا من جوانب العقيدة الإسلامية، كما أنه من أظهر الأدلة التي تستند إليها الشيعة في حصر الإمامة في أهل البيت وفي عصمتهم من الأخطاء والأهواء.

إنّ النبي «صلى الله عليه وآله وسلم» قرنهم بكتاب الله العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فلا يفترق أحدهما عن الآخر، ومن الطبيعي أن صدور أيّة مخالفة لأحكام الدين تعتبر افتراقًا عن الكتاب العزيز، وقد صرّح النبي «صلى الله عليه وآله وسلم» بعدم افتراقهما حتى يردا عليّ الحوض، فدلالته على العصمة ظاهرة جلية.

وقد كرر النبي «صلى الله عليه وآله وسلّم» هذا الحديث في مواقف كثيرة لأنه يهدف إلى صيانة الأمة والمحافظة على استقامتها وعدم انحرافها في المجالات العقائدية وغيرها إن تمسكت بأهل البيت ولم تتقدم عليهم ولم تتأخر عنهم)[1]

الدّلالة الرّابعة

أنّ عترة النبي أعلم النّاس بعده

ويدل حديث الثقلين على أنّ الأئمة عترة النبي «صلى الله عليه وآله» هم أعلم الناس بعده، حيث جعلهم عدل القرآن، وأنهم لا يفترقون عنه ولا يضلون لا هم ولا المتمسك بهم، وذلك يفيد أنّ عندهم من العصمة والتسديد الرباني والعلوم ما ليس عند غيرهم، فهم أعلم بالكتاب والسنة من غيرهم، وهم السابقون بالخيرات المشار إليهم في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ**﴾[2][3].

---

(١) أهل البيت، صفحة ٧٨.

(٢) فاطر: ٣٢.

(٣) قال الإمام الباقر «عليه السلام» في بيان مصداق السابق بالخيرات في الآية المذكورة: «السابق بالخيرات الإمام، فهي في ولد علي وفاطمة». «بصائر الدرجات، صفحة ٦٥.

قال السمهودي: (والحاصل إنه لما كان كل من القرآن العظيم والعترة الطاهرة معدنًا للعلوم الدينية، والأسرار والحكم النفيسة الشرعية، وكنوز دقائقها، أطلق «صلى الله عليه وآله وسلّم» عليهما «الثقلين»، ويرشد لذلك حثه في بعض الطرق السابقة على الاقتداء والتمسك والتعلم من أهل بيته...)[1].

وقال أيضاً: (وأحق من يتمسك به منهم إمامهم وعالمهم علي بن أبي طالب «رضي الله عنه» في فضله وعلمه ودقائق مستنبطاته وفهمه وحسن شيمه ورسوخ قدمه)[2].

وقال ابن حجر في الصواعق المحرقة: (ثقلين، لأن الثقل كل نفيس خطير مصون، وهذان كذلك إذ كل منهما معدن للعلوم اللدنية والأسرار والحكم العلية والأحكام الشرعية)[3].

وقال أيضاً: (ثم أحق من يتمسك به منهم إمامهم وعالمهم علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه لما قدمناه من مزيد علمه ودقائق مستنبطاته)[4].

والنّصوص الشريفة الدّالة على كونهم أعلم الأمّة كثيرة،

(١) جواهر العقدين ٢/٩٢ - ٩٣.
(٢) جواهر العقدين ٢/٩٧.
(٣) الصواعق المحرقة ٢/٤٤٢.
(٤) المصدر السابق.

فالأئمة من أهل البيت «عليهم السلام» قد ورثوا علم رسول الله وأعطوا فهمه، فعنه «صلى الله عليه وآله» أنّه قال: «من سرّه أن يحيا حياتي، ويموت مماتي، ويدخل جنة ربي عدن غرسها بيده، فليتولّ علي بن أبي طالب «عليه السلام» والأوصياء من بعده، فإنّهم لحمي ودمي أعطاهم الله فهي وعلمي»[1].

الدّلالة الخامسة

أنّ الأئمة على الأمّة هم عترة النبي

ويدل حديث الثقلين أيضًا على إمامة العترة «عليهم السلام» لأن من وجب التمسك به لضمان الهداية والعصمة من الضلالة كان معصومًا، ولا بد أن يكون عالمًا بالشريعة تمام العلم في معرفها وأحكامها وسائر تعاليمها وتوجيهاتها كعلم النبي «صلى الله عليه وآله» بها وحسب الواقع، وهذا بلاشك هو المستحق لمنصب الإمامة وخلافة النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله» وليس من يفتقد هذه الصفات، وثبت بدلالة هذا الحديث الشريف وغيره أنّ الأئمة من عترة النبي معصومون، وأنّهم أعلم الناس بعده «صلى الله عليه وآله».

وأمّا أنّه يجب أن يكون المتولّي لمنصب الإمامة العظمى عالمًا

(١) الكافي ١/٢٠٩.

بمعارف الشريعة الغراء وأحكامها وتعاليمها كعلم النبي «صلى الله عليه وآله» بها واضح، لأنّه لو لم يكن كذلك لما أمكنه القيام بوظيفة تبليغ الشريعة وبيان معارفها وأحكامها وتعاليمها للنّاس، ففاقد الشيء لا يعطيه، والمفروض أنّه خليفة النبي والقائم بوظائفه من بعده، فلازمه أن يكون مثله في ذلك.

وأمّا أنّه يلزم أن يكون معصومًا فلأنّه لو لم يكن كذلك فلربما يقتحم الذنب والمعصية فيبيّن معارف الشريعة وأحكامها أو يفسّر آيات الكتاب المجيد على غير واقعها ووجهها الصحيح، أو يخطأ في ذلك، أو ينسى شيئًا منها أو من بيانها ومعناها، أو يدخل عليه السهو في ذلك، وكل ذلك مخالف للهدف الذي نصّب الإمام وجعل من أجله، وهو هداية النّاس، فمن لم يكن معصومًا فلا يؤمن عليه من أن يأخذ بالآخرين إلى طريق الغواية والضلال.

الدّلالة السادسة

أن إمامة العترة مستمرة إلى يوم القيامة

كما ويدل حديث الثقلين على أنّ الزمان لا يخلو من واحد من العترة الطاهرة، ممن يجب التمسك بهم، وهذا ما فهمه العديد من علماء أهل السنة من هذا الحديث الشريف.

قال السمهودي: (إن ذلك يفهم وجود من يكون أهلًا للتمسك

من أهل البيت والعترة الطاهرة في كل زمان وجدوا فيه إلى قيام الساعة، حتى يتوجه الحث المذكور على التمسك به، كما أن الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا كما سيأتي أمانًا لأهل الأرض فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض)[1].

وقال ابن حجر: (وفي أحاديث الحث على التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة، كما أن الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أمانًا لأهل الأرض ...)[2].

وقال أبو بكر العلوي الشافعي: (قال العلماء: والذين وقع الحث على التمسك بهم من أهل البيت النبوي والعترة الطاهرة، هم العلماء بكتاب الله عز وجل منهم، إذ لا يحث «صلى الله عليه وآله وسلّم» على التمسك إلاّ بهم، وهم الذين لا يقع بينهم وبين الكتاب افتراق حتى يردوا الحوض، ولهذا قال: لا تقدموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، واختصوا بمزيد الحث على غيرهم من العلماء كما تضمنته الأحاديث السابقة، وذلك مستلزم لوجود من يكون أهلًا للتمسك به منهم، كما أن الكتاب العزيز كذلك ولهذا

(١) جواهر العقدين ٢/٩٤.
(٢) الصواعق المحرقة ٢/٤٢٢.

كانوا أمانًا للأمة كما سيأتي ، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض)[1].

الدّلالة السابعة

أنّ العترة أفضل الخلق بعد النبي

ودلالة هذا الحديث على أفضليّة الأئمة «عليهم السّلام» على غيرهم من بقيّة الأمّة ظاهرة جليّة واضحة لمن تدبّره وفهم معناه، فيكفي في دلالته على أفضليّهم أنّه يدل على عصمتهم، ولا شكّ أنّ المعصوم أفضل من غيره، وأنّه يدل على لزوم التمسك بهم، ومن كان أهلًا لأن يتمسك به، ويكون عاصمًا لمن تمسّك به من الضلال فهو أفضل ممن ليس كذلك.

محاولة عثمان الخميس الفاشلة

لتوسيع دائرة العترة!

قال الخميس: (من عترة النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم»؟، عترة الرجل أهل بيته، وعترة النّبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» هم كل من حرمت عليه الزّكاة، وهم بنو هاشم.

هؤلاء هم عترة النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، وقيل معهم بنو عبد المطّلب بن عبد مناف)[2].

(١) رشفة الصادي، صفحة ٧٢ - ٧٣.
(٢) حقبة من التّاريخ، صفحة ٣٧٤.

قلت:

أوّلًا: ليس عند عثمان الخميس دليل من حديث النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» يصرّح فيه أنّ المراد من لفظة العترة في حديث الثقلين هم كل من ذكرهم، فهو قول وزعم بلا دليل، ومخالف لقول أهل اللغة في معنى العترة، فأهل اللغة وعلمائها صرّحوا ونصّوا على أنّ العترة في اللغة، هم: الأولاد والأقارب والأدنون، لا مطلقهم.

قال الفيروز آبادي: (والعترة بالكسر قلادة تعجن بالمسك، ونسل الرّجل ورهطه، وعترته الأدنون)[1].

وقال ابن منظور: (أبو عبيدة وغيره: عترة الرّجل وأسرته، وفصيلته، ورهطه الأدنون...)[2].

وقال ابن الأثير: (عترة الرّجل أخص أقاربه ...)[3].

وقال أيضًا: (وقال ابن الأعرابي: العترة ولد الرّجل وذريّته، وعقبه من صلبه، قال: فعترة النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم»

(١) القاموس المحيط ٢/ ١٢٠.
(٢) لسان العرب ٤/ ٥٣٨.
(٣) لسان العرب ٤/ ٥٣٨.

ولد فاطمة البتول ...)[1].

ثانيًا: إنّ العديد من علماء أهل السّنة فهموا من حديث الثقلين أنّ النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» لم يقصد بعترته عامّة أقربائه من بني هاشم، وإنّما أراد جماعة خاصّة، منهم.

وهذه نماذج من أقوالهم:

قال الشيخ عبد الحق الدهلوي: (قوله: والعترة رهط الرّجل وأقرباؤه وعشيرته الأدنون، وفسّره رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» بقوله «وأهل بيتي» للإشارة إلى أنّ مراده من العترة أخص عشيرته وأقاربه، وهم أولاد الجد القريب، أي أولاده وذريّته «صلّى الله عليه وآله وسلّم»)[2].

وقال المناوي: (وعترتي أهل بيتي، تفصيل بعد إجمال، بدلًا أو بيانًا، وهم أصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرّجس وطهرهم تطهيرا)[3].

وقال الملا علي القارئ: (وأقول: الأظهر هو أنّ أهل البيت غالبًا يكونون أعرف بصاحب البيت وأحواله، فالمراد بهم أهل العلم

(١) لسان العرب ٤/٥٣٨.
(٢) اشعة اللعمات ٤/٦٨١.
(٣) فيض القدير ٣/١٩.

منهم والمطّلعون على سيرته، الواقفون على طريقته، العارفون بحكمه وحكمته، وبهذا يصلح أن يكونوا مقابلًا لكتاب الله ...)[1].

وقال الحكيم الترمذي: (فقول رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، قوله: ما إنْ تمسكتم به لن تضلّوا، واقع على الأئمة منهم السّادة، لا على غيرهم)[2].

وقال أبو بكر العلوي الشّافعي: (قال العلماء: والذين وقع الحثُّ على التّمسك بهم من أهل البيت النّبوي والعترة الطاهرة، هم العلماء بكتاب الله عزّ وجل منهم، إذ لا يحث «صلّى الله عليه وآله وسلّم» على التّمسك إلاّ بهم، وهم الذين لا يقع بينهم وبين الكتاب افتراق حتّى يردا الحوض، ولهذا قال: لا تقدّموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا)[3].

وقال العلاّمة حسن بن علي السّقاف: (والمراد بالأخذ بآل البيت والتّمسك بهم هو محبتهم، والمحافظة على حرمتهم، والتأدب معهم، والاهتداء بهديهم وسيرتهم، والعمل بروايتهم، والاعتماد على رأيهم ومقالتهم واجتهادهم، وتقديمهم في ذلك

(١) مرقاة المفاتيح ١٠/٥٣١.
(٢) نوادر الأصول ١/٢٥٩.
(٣) رشفة الصّادي، صفحة ١٢٣.

على غيرهم، والمراد بهم بعد وفاة أهل الكساء ذريتهم من أهل العلم، والمجتهدون الأتقياء الورعون منهم، العارفون المطّلعون على سيرته «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، الواقفون على طريقته منهم، بهذا يكونون مقابل كتاب الله سبحانه وتعالى، كما جاء في الأحاديث الصحيحة)[1].

وكلام هؤلاء العلماء صريح في أنّ المراد بالعترة وأهل البيت في حديث الثقلين، ليس كل أقرباء النّبي «صلّى الله عليه وآله»، كما زعم عثمان الخميس، وإنّما هم فئة خاصة من أقربائه، وهم حسب عقيدتنا أولئك الذين اختارهم الله تعالى، وحددهم النبي الأكرم «صلّى الله عليه واله» بعلي والحسن والحسين وتسعة من ذرّية الحسين «عليهم السّلام»، لأنّه توفرت فيهم صفات ومؤهّلات معينة، من التقوى والورع والمعرفة التّامة بكتاب الله عزّ وجل وسنة النبيّ «صلّى الله عليه وآله» وسيرته، فهؤلاء هم الذين يصحُّ أن يكونوا عدل القرآن الكريم.

ثالثًا: سبق وأن أثبتنا أنّ حديث الثقلين يدل على عصمة العترة وأعليمتهم من غيرهم بالكتاب وسنة النبي «صلّى الله عليه وآله»، وهذه الصّفات بلا شك لم تتوفر في جميع أقرباء النبي «صلّى

(١) صحيح شرح العقيدة الطّحاوية، صفحة ٦٥٧.

الله عليه وآله»، بل هي مخصوصة في الأئمة الإثني عشر من أهل البيت «عليهم السلام»، لورود الأدلّة الصحيحة والصريحة عندنا[1]، ولما هو معروف عن هؤلاء من سيرتهم وحياتهم «عليهم السّلام».

رابعًا: في أقرباء النبي «صلّى الله عليه وآله» الجاهل والعاصي المرتكب للذنوب والأخطاء، فهل كان أمر رسول الله «صلّى الله عليه وآله» في حديث الثقلين بالتّمسّك حتّى بهؤلاء؟! وهل هؤلاء يعصمون غيرهم من الضّلالة وهم لم يعصموا أنفسهم منها؟!

إنّ القول بأنّ المراد بالعترة في حديث الثقلين كلّ أقرباء النبي «صلّى الله عليه وآله» من بني هاشم ممن حرمت عليهم الصّدقة، لا يقول به إلاّ جاهل لم يفقه هذا الحديث، أو مكابرٌ معاندٌ

(١) ففي الخبر الصحيح الذي رواه الشيخ الصدوق «رحمه الله» في كتابه «معاني الأخبار»، صفحة ٩٠: (حدّثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني «رضي الله عنه»، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن غياث بن إبراهيم، عن الصّادق جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين «عليهم السّلام»، قال: سئل أمير المؤمنين «عليه السّلام» عن معنى قول رسول الله «صلّى الله عليه وآله»: «إنّي مخلّف فيكم كتاب الله وعترتي»، من العترة؟، فقال: أنا والحسن والحسين والأئمة التسعة من ولد الحسين، تاسعهم مهديّهم وقائمهم، لا يفارقون كتاب الله ولا يفارقهم حتّى يردوا على رسول الله «صلّى الله عليه وآله» حوضه).

متعصّبٌ يسعى للتعتيم على الحق وتلبيسه بالباطل، ويضرب على وتر النّواصب أخزاهم الله.

عثمان الخميس يتمسّك بروايات موضوعة وضعيفة في مقابل حديث الثقلين

قال عثمان الخميس: (هذا الحديث مثل قول رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: «تركت فيكم ما إنْ تمسكتم به لن تضلّوا أبدًا، كتاب الله وسنّتي».

وقال النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: «عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الرّاشدين بعدي عضّوا عليها بالنواجذ»، فأمر بالعضِّ عليها بالنّواجذ.

وقال: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»

وقال: «اهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود»

ولم يدلُّ هذا على الإمامة أبدًا، وإنّما دلَّ على أنّ أولئك على هدى الرّسول «صلّى الله عليه وآله وسلّم»)[1].

قلت: إنّ عثمان الخميس وأضرابه ليس لهم منهجٌ علمي يتّبعونه في قبول الحديث وردّه، فإنّ الرّواية إذا وافقت أهواءهم حضيت لديهم بالقبول، فأخذوا يستشهدون ويحتجّون بها على

(١) حقبة من التّاريخ، صفحة ٣٧٦.

خصومهم، حتّى وإن كانت رواية ضعيفة أو موضوعة، بل إنّ بعضهم يستميت في إثبات صحّة الرّواية الضعيفة والموضوعة، وإن كان في ذلك رمي لجميع الأسس والقواعد والمباني التي وضعها علماء أهل السنة لقبول الرّواية أو رفضها، أو ينقلون الرّواية ويرسلونها إرسال المسلّمات على أنّها صحيحة ومما ثبت عن رسول الله «صلّى الله عليه وآله»، وهي في واقعها وحقيقتها ليست كذلك، وهذا ما فعله عثمان الخميس هنا، فنقل بعض الرّوايات المنسوبة إلى النبي «صلّى الله عليه وآله» وكأنّها روايات صحيحة، والحق أنّها روايات موضوعة وضعيفة، فما نسب إلى النبي «صلّى الله عليه وآله» من أنّه قال: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا أبدًا، كتاب الله وسنّتي»، فهو كلام موضوع على النبيِّ «صلّى الله عليه وآله»، لم يرد بسند صحيح عندهم، بل هو من مختلقات السّياسة المعادية لأهل البيت «عليهم السّلام»، فكلُّ الطرق التي وردت بها هذه الرّواية ضعيفة لا تخلو من كذّاب أو وضّاع للحديث، ونحن سنستعرض ما وقفنا عليه من طرق له، ونبيّن جهة الضعف فيها.

الطريق الأوّل:

رواه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين[1]،

(١) المستدرك على الصحيحن ١/١٧١، رواية رقم: ٣١٨٠.

والبيهقي في السّنن الكبرى[1]، وغيرهما، من طريق إسماعيل ابن أبي أويس، قال: حدّثني أبي، عن ثور بن زيد الديلي، عن عكرمة، عن ابن عبّاس، أنّ رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» خطب الناس في حجة الوداع فقال: قد يئس الشيطان بأن يعبد بأرضكم!، ولكنّه رضي أن يطاع فيما سوى ذلك، مما تحاقرون من أعمالكم فاحذروا، يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدًا كتاب الله وسنة نبيه.

وإسماعيل بن عبد الله إبن أبي أويس وأبوه، ضعيفان يسرقان الحديث، قال ابن معين: (أبو أويس وابنه ضعيفان)[2]، وقال : (ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث)[3]، وقال عن الإبن : (مخلط يكذب ليس بشيء)[4]، وقال: (ابن أبي أويس يساوي فلسين)[5]، وقال النسائي: (ضعيف)[6]، وقال مرة: (ليس بثقة)[7]، وقال النضر بن سلمة المروزي: (ابن أبي أويس كذاب)[8]، وقال الدار

(١) السنن الكبرى ١١٤/١٠، رواية رقم: ٢٠١٢٣.
(٢) تهذيب الكمال ١٢٧/٣.
(٣) تهذيب الكمال ١٢٧/٣، تهذيب التهذيب ٢٩٢/١.
(٤) تهذيب الكمال ١٢٧/٣ - ١٢٨، تهذيب التهذيب ٢٩٢/١.
(٥) تهذيب التهذيب ٢٩٢/١.
(٦) تهذيب التهذيب ٢٩٢/١، تهذيب الكمال ١٢٨/٣.
(٧) تهذيب التهذيب ٢٩٢/١، تهذيب الكمال ١٢٨/٣.
(٨) تهذيب التهذيب ٢٩٢/١.

قطني: (لا أختاره في الصحيح)[1]، وقال أبو القاسم اللالكائي: (بالغ النسائي في الكلام عليه إلى أن يؤدي إلى تركه، ولعله بان له ما لم يبن لغيره، لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنّه ضعيف)[2]، وقال ابن عدي: (روى عن خاله أحاديث غرائب لا يتابعه عليها أحد)[3]، وقد اعترف على نفسه بوضع الحديث فكان يقول: (ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء بينهم)[4].

وقال علي بن المديني عن الأب: (كان عند أصحابنا ضعيفًا)[5]، وقال النسائي: (مدني، ليس بالقوي)[6]، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه ولا يحتج به وليس بالقوي)[7].

وفي السند عكرمة مولى ابن عباس، وقد اتهموه بالكذب على ابن عباس، قال سعيد بن المسيب لغلامة «برد»: (يا برد لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس)[8]، وقد قيّده علي بن عبد

(١) تهذيب التهذيب ١/٢٩٢.
(٢) تهذيب التهذيب ١/٢٩٢، تهذيب الكمال ٣/١٢٨.
(٣) تهذيب التهذيب ١/٢٩٢.
(٤) تهذيب التهذيب ١/٢٩٣.
(٥) تهذيب الكمال ١٥/١٦٩.
(٦) تهذيب الكمال ١٥/١٧٠.
(٧) تهذيب الكمال ١٥/١٧٠.
(٨) تهذيب الكمال ٢٠/٢٨٠

الله بن عباس على باب الحش! ولمّا قيل له عن سبب ذلك؟، قال: (إنه يكذب على أبي)[1]، وقد كذبه سعيد بن جبير وابن سيرين، وابن المسيّب[2].

الطريق الثاني:

رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين[3]، والبيهقي في السنن الكبرى[4]، وابن عدي في الكامل[5]، والدّارقطني في سننه[6]، وغيرهم، من طريق صالح بن موسى الطلحي، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما، كتاب الله وسنتي ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض.

وصالح بن موسى الطلحي، ضعيف، واه، متروك الحديث، ليس بشيء، قال الذهبي: (واهٍ)[7]، وقال في ميزان الاعتدال:

(١) تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٨٠.
(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب.
(٣) المستدرك على الصحيحن ١/ ١٧٢، رواية رقم: ٣١٩.
(٤) سنن البيهقي الكبرى ١٠/ ١١٤، رواية رقم: ٢٠١٢٤.
(٥) الكامل في ضعفاء الرّجال ٤/ ٦٩.
(٦) سنن الدارقطني ٤/ ٢٤٥، رواية رقم: ١٤٩.
(٧) الكاشف ١/ ٤٩٩، رقم الترجمة: ٢٣٦٤.

(ضعيف)[1]، وقال في سير أعلام النبلاء: (ليس بحجة)[2]، وقال النسائي: (متروك الحديث)، وقال مرة: (لا يكتب حديثه، ضعيف)[3]، وقال ابن حجر: (متروك)[4]، وقال ابن معين: (ليس بثقة)[5]، وقال مرة: (ليس بشيء)[6]، وقال أبو نعيم الأصفهاني: (يروي المناكير عن عبد الملك بن عمير وغيره، متروك)[7]، وقال البخاري: (منكر الحديث)[8]، وقال العقيلي بعد أن روى رواية هو في طريقها: (لا يتابع عليه ولا على غير شيء من حديثه)[9]، قال ابن حبّان: (كان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، حتى يشهد المستمع لها أنها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به)[10]، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (سألت أبي عن صالح ابن موسى الطلحي، فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدًا، كثير المناكير عن الثقات، قلت: يكتب حديثه؟ قال: ليس يعجبني

(١) ميزان الاعتدال ٣/٢٧٧.
(٢) سير أعلام النبلاء ٨/١٨٠.
(٣) تهذيب الكمال ١٣/٩٧.
(٤) تقريب التّهذيب، صفحة ٤٤٨.
(٥) تهذيب الكمال ١٣/٩٦.
(٦) تهذيب الكمال ١٣/٩٦، الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/٢٠٣.
(٧) الضعفاء لأبي نعيم، صفحة ٩٣.
(٨) التاريخ الكبير ٤/٢٩١.
(٩) الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/٢٠٣.
(١٠) المجروحين ١/٣٦٩.

حديثه)[1].

الطريق الثالث:

رواه ابن حيّان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، في كتابه «طبقات المحدّثين بأصبهان والواردين عليها»[2] من طريق هشام بن سلمان المجاشعي، عن يزيد الرّقاشي، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: لقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا، كتاب الله وسنة نبيّه.

وهشام بن سلمان المجاشعي، قال عنه ابن حبّان: (منكر الحديث جدًّا، ينفرد عن الثقات بالمناكير الكثيرة، وعن الضّعفاء بالأشياء المقلوبة، على قلّة روايته، لا يجوز الاحتجاج به فيما وافق فكيف إذا انفرد)[3]، وذكر ابن حجر في لسان الميزان أنّ موسى بن إسماعيل المنقري ضعفه[4].

ويزيد بن أبان الرّقاشي، قال عنه النّسائي: (متروك)[5]، وقال الذهبي: (ضعيف)[6]، ومثله قال ابن حجر[7]، وكان شعبة يتكلّم

(١) الجرح والتعديل ٤/٤١٥.
(٢) طبقات المحدثين ٤/٦٧.
(٣) المجروحين ٣/٨٩.
(٤) لسان الميزان ٨/٣٣٥، رقم الترجمة: ٨٢٦٢.
(٥) الضعفاء للنسائي، صفحة ١١٠.
(٦) الكاشف ٢/٣٨٠.
(٧) تقريب التهذيب، صفحة ١٠٧١، رقم الترجمة: ٧٧٣٣.

فيه[1]، وقال شعبة: (لأن أقطع الطريق أحبُّ إليَّ من أن أروي عن يزيد)[2]، وقال عبد الله بن إدريس: (سمعت شعبة يقول: لأن أزني أحبُّ إليَّ من أنْ أروي عنْ يزيد وأبان)[3]، وقال ابن سعد: (كان ضعيفًا قدريّاً)[4]، وقال يحيى بن معين: (رجل صالح، وليس حديثه بشيء)[5]، وقال مرة: (ضعيف)[6]، وضعّفه الدّارقطني، والبرقاني، وقال النسائي والحاكم أبو أحمد: (متروك الحديث)[7]، وقال النّسائي أيضًا: (ليس بثقة)[8]، وقال ابن حبّان: (كان يقلب كلام الحسن فيجعله عن أنس بن مالك، عن رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، فلا تحلُّ الرّواية عنه إلاّ على جهة التّعجّب)[9].

الطريق الرّابع:

رواه الخطيب البغدادي في كتابه «الفقيه والمتفقّه»[10]، من

(١) التاريخ الكبير ٨/ ٣٢٠، تهذيب الكمال ٣٢/ ٦٦.
(٢) تهذيب الكمال ٣٢/ ٦٦.
(٣) تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٣.
(٤) تهذيب الكمال ٣٢/ ٦٦.
(٥) تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٣.
(٦) تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٣.
(٧) تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٣.
(٨) تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٤.
(٩) تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٤.
(١٠) الفقيه والمتفقه ١/ ٢٧٥.

طريق شعيب بن إبراهيم التميمي، عن سيف بن عمر، عن أبان بن إسحاق الأسدي، عن الصّباح بن محمد، عن أبي حازم، عن أبي سعيد الخدري، قال: خرج رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، في مرضه الذي توفي فيه، ونحن في صلاة الغداة، فذهب أبو بكر ليتأخر، فأشار إليه مكانك، وصلّى مع النّاس، فلما انصرف، حمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا أيّها النّاس، إنى قد تركت فيكم الثقلين، كتاب الله وسنّتي فاستنطقوا القرآن بسنّتي، ولا تُعْسفوه، فإنّه لن تعمى أبصاركم، ولن تزل أقدامكم، ولن تقصر أيديكم ما أخذتم بهما.

ويكفي في سقوط هذه الطريق للرّواية أنّ فيها سيف بن عمر التميمي، وهو مشهور بالكذب واختلاق الأحداث، قال أبو حاتم: (متروك الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي)[1]، وقال ابن العجمي: (وكان سيف يضع الحديث، وقد اتّهم بالزّندقة)[2]، وقال عنه يحيى بن معين: (ضعيف الحديث)، وقال مرّة: (فلس خيرٌ منه)[3]، وقال ابن حبّان: (يروي الموضوعات عن الأثبات، قال: وقالوا: كان يضع الحديث)[4]، وقال الأصفهاني: (متّهم في دينه،

(١) تهذيب الكمال ١٢/٣٢٦.
(٢) الكشف الحثيث عمّن رمي بوضع الحديث، صفحة ١٣١.
(٣) تهذيب الكمال ١٢/٣٢٦.
(٤) تهذيب الكمال ١٢/٣٢٦.

مرمي بالزّندقة، ساقط الحديث، لا شيء)[1]، وقال أبو داود: (ليس بشيء)[2]، وقال الحاكم: (اتّهم بالزّندقة، وهو في الرّواية ساقط)[3]، وقال النّسائي: (ضعيف)[4]، ومثل قوله قال العقيلي في ضعفائه[5]، وقال الذهبي: (تركوه، واتّهم بالزّندقة)[6].

الطريق الخامس:

ورد في موطأ مالك: (وحدّثني عن مالك أنّه بلغه أنّ رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، قال: تركت فيكم أمرين لن تضلّوا ما مسكتم بهما، كتاب الله وسنة نبيّه)[7].

وهذه الطريق للرّواية مرسلة، فهو خبر مرفوع لا سند له، فلا يعلم من هو الذي أبلغ مالك به وعمّن أخذه.

نعم في شرح الزّرقاني لموطأ مالك، قال: (رواه ابن عبد البر من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جدّه)[8].

---

(١) الضعفاء لأبي نعيم، صفحة ٩١.
(٢) تهذيب الكمال ٣٢٦/١٢.
(٣) تهذيب التهذيب ١٢٤/٣.
(٤) تهذيب الكمال ٣٢٦/١٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي، صفحة ٥٠.
(٥) الضعفاء للعقيلي ١٧٥/٢.
(٦) ديوان الضّعفاء، صفحة ١٨٣.
(٧) موطأ مالك ٨٩٩/٢.
(٨) شرح الزّرقاني على الموطأ ٣٨٧/٤.

قلت: وكثير بن عبد الله بن عمرو، قال عنه أحمد بن حنبل: (منكر الحديث، ليس بشيء)، وقال عبد الله بن أحمد: (ضرب أبي على حديث كثير بن عبد الله في المسند، ولم يحدّثنا عنه)، وقال أبو خيثمة، قال لي أحمد بن حنبل: (لا تحدّث عنه شيئًا)، وقال يحيى بن معين: (لجدّه صحبة، وكثير ضعيف الحديث)، وقال مرّة: (ليس بشيء)، وقال أبو داود: (كان أحد الكذّابين)، وقال الشافعي: (ذاك أحد الكذّابين، أو أحد أركان الكذب)، وقال أبو زرعة: (واهي الحديث، ليس بالقوي)، وقال أبو حاتم: (ليس بالمتين)، وقال النّسائي، والدّارقطني: (متروك الحديث)، وقال النسائي في موضع آخر: (ليس بثقة)، وقال ابن حبّان: (روى عن أبيه عن جدّه نسخة موضوعة لا يحلّ ذكرها في الكتب، ولا الرّواية عنه إلاّ على وجه التّعجّب)[1].

وعليه فإنّ كلَّ طرق هذا الخبر ضعيفة، وإن ورد من غير ما ذكرناه من طرق، فهي إمّا أن يكون فيها من هو متروك، وضعيف كذّاب، أو منقطعة السند.

قال العلاّمة حسن بن علي السّقاف: (وأمّا حديث: تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبدًا، كتاب الله وسنّتي، الذي

(١) انظر ترجمته في كتاب تهذيب الكمال ١٣٦/٢٤، رقم الترجمة: ٤٩٤٨.

يردده النّاس فيما بينهم، ويقوله الخطباء على المنابر، فحديث مكذوب، وضعه الأمويّون وأتباعهم ليصرفوا النّاس عن هذا الحديث الصحيح في العترة[1]، فانتبه لذلك جيّدًا، وقد ذكرت جميع طرقه، وبيّنت ما في أسانيده من الكذّابين والوضّاعين في آخر كتابي «صحيح صفة صلاة النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» ص ٢٨٩، فارجع إليه إن شئت التّوسع)[2].

فانظر أيّها القارئ المنصف، كيف أنّ عثمان الخميس حاول أن يخدش في حديث الثقلين، الوارد بلفظ «وعترتي أهل بيتي»، الذي هو حديث صحيح ثابت عن النبي «صلّى الله عليه وآله»، في حين استشهد واحتجّ برواية ضعيفة، شهد علماؤهم على أنّ في رواتها ضعفاء وكذّابين وضّاعين للحديث على النبي «صلّى الله عليه وآله»؟.

ثم لو صحّت رواية «وسنّتي» فإنّها خبر آحاد لا يقدّم على رواية «وعترتي» الثابتة بالتواتر، ومع ذلك فيمكن الجمع بينهما لعدم التّعارض، لأنّ سنة النبي «صلى الله عليه وآله» أمرت بالتّمسك بالعترة، في حديث «وعترتي» وحديث «وسنتي» يأمر بالتّمسك

(١) يريد حديث الثقلين، الصحيح الوارد عن النبي «صلّى الله عليه وآله» بلفظ «كتاب الله وعترتي».

(٢) صحيح شرح العقيدة الطحاوية، هامش صفحة ٦٥٤.

بالسّنة، وبما أنّ السنة أمرت بالتّمسك بالعترة فيكون الأمر بالتّمسك بالسّنة أمرٌ بالتّمسك بالعترة أيضًا.

من هم الخلفاء الرّاشدون؟

وأمّا بخصوص القول المنسوب إلى النبي المصطفى «صلّى الله عليه وآله»: «عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الرّاشدين بعدي عضّوا عليها بالنواجذ»، فإنّه ورد ضمن رواية يقول فيها العرباض بن سارية أنّ النبي «صلّى الله عليه وآله» قال: (صلّى بنا رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» الصّبح ذات يوم، ثمّ أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله كأنّها موعظة مودع، فما تعهد إلينا؟ فقال: أوصيكم بتقوى الله، والسّمع والطّاعة وإن كان عبداً حبشيّاً، فإنّه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الرّاشدين المهديين، فتمسّكوا بها، وعضّوا عليها بالنّواجذ، وإيّاكم ومحدثات الأمور، فإنّ كلَّ محدثة بدعة، وكلُّ بدعة ضلالة)[1].

ولم يرد أثر عند أهل السّنة بسند معتبر عندهم أنّ النبيَّ «صلّى الله عليه وآله» قد خصّص مصطلح الخلفاء الرّاشدين

(١) المستدرك على الصحيحين ١/١٧٦، رواية رقم: ٣٣٢.

بأحد، إلاّ أنّهم زعموا أنّ المراد به هم «أبو بكر وعمر وعثمان وعلي».

فعندما يطلق هذا المصطلح من قبلهم يريدون به هؤلاء الأربعة فقط، إلا أنّه - وبعد التسليم بصحة رواية العرباض بن سارية هذه من ناحية السّند- لدينا من الأدلّة من داخل مضمون هذه الرّواية وخارجها ما يدلُّ على أنّ المراد به غير هؤلاء باستثناء الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السّلام»، فإنّه داخل في جملة المرادين به، ونحن نورد هذه الأدلة تباعًا:

الخلفاء الرّاشدون إثنا عشر

لقد صرّح النبيُّ الأكرم «صلّى الله عليه وآله» بعدد الخلفاء والأئمّة الذين يتولون قيادة الأمّة من بعده، وحددهم بإثني عشر خليفة وإمام، ففي مسند إمام الحنابلة، أحمد بن حنبل، روى بسنده عن مسروق أنّه قال: (كنّا جلوسًا عند عبد الله بن مسعود، وهو يقرئنا القرآن، فقال له رجل: يا أبا عبد الرّحمن هل سألتم رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» كم تملك هذه الأمّة من خليفة؟ فقال: عبد الله بن مسعود: ما سألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثمّ قال: نعم، ولقد سألنا رسول الله

«صلّى الله عليه وآله وسلّم»، فقال: «إثنا عشر، كعدّة نقباء بني إسرائيل»[1].

وفي رواية أخرى عن أحمد رواها في مسنده بسنده عن مسروق، قال: (كنّا مع عبد الله جلوسًا في المسجد يقرئنا، فأتاه رجل، فقال: يا ابن مسعود، هل حدّثكم نبيّكم كم يكون من بعده خليفة؟ قال: نعم، كعدّة نقباء بني إسرائيل)[2].

وأخرج مسلم بن الحجّاج في صحيحه، بسنده عن جابر بن سمرة، قال: (دخلت مع أبي على النبيِّ «صلّى الله عليه وآله وسلّم» فسمعته يقول: «إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتّى يمضي فيهم إثنا عشر خليفة»، قال: ثمَّ تكلّم بكلام خفي عليّ، قال: فقلت لأبي ما قال؟ قال: «كلّهم من قريش»)[3].

وأخرج مسلم أيضًا في صحيحه بسنده عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، قال: (كتبت إلى جابر بن سمرة مع غلامي نافع أن أخبرني بشيءٍ سمعته من رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»،

(١) مسند أحمد ٤/٢٨، رواية رقم: ٣٧٨١، وقال محقق الكتاب العلاّمة أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح».

(٢) مسند أحمد ٤/٦٢، رواية رقم: ٣٨٥٩، وقال العلاّمة أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح».

(٣) صحيح مسلم ٣/١٤٥٢، رواية رقم: ١٨٢١.

قال: فكتب إليَّ سمعت رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» يوم جمعة عشيّة رجم الأسلمي، يقول: «لا يزال الدّين قائمًا حتّى تقوم السّاعة، أو يكون عليكم إثنا عشر خليفة كلّهم من قريش»[١].

وروى أبو يعلى في معجمه، أنّ النبيَّ «صلّى الله عليه وآله»، قال: (يكون لهذه الأمّة إثنا عشر قيّمًا)[٢].

وفي معجمي الطبراني الأوسط والكبير، عن جابر بن سمرة، أنّ النبيَّ «صلّى الله عليه وآله»، قال: (... «يكون لهذه الأمّة إثنا عشر قيّمًا، لا يضرّهم من خذلهم»، ثمّ همس رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» بكلمة لم أسمعها، فقلت لأبي ما الكلمة التي همس بها النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم»؟، قال: «كلّهم من قريش»)[٣].

وفي «المعجم الكبير»، روى الطبراني بسنده عن جابر بن سمرة، عن النبيِّ «صلّى الله عليه وآله»، أنّه قال: (... «إنّ هذا الأمر لن ينقضي حتّى ينقضي إثنا عشر خليفة»)[٤].

---

(١) صحيح مسلم ٣/١٤٥٣، رواية رقم: ١٨٢٢.

(٢) معجم أبي يعلى، صفحة ١٠٧، رواية رقم: ٦٥، وقال محققا الكتاب حسين سليم أسد و عبده علي كوشك: «إسناده صحيح».

(٣) المعجم الأوسط ٣/٢٠١، رواية رقم: ٢٩٢٢، المعجم الكبير ٢/١٩٦، رواية رقم: ١٧٩٤.

(٤) المعجم الكبير ٢/٢٥٥، رواية رقم: ٢٠٦٨.

وفي مسند أبي عوانة، عن جابر بن سمرة، أنّ النبيَّ «صلّى الله عليه وآله»، قال: (لا يزال هذا الأمر عزيزًا منيفًا لا يضرّه من ناوأه حتّى تقوم السّاعة، إلى إثني عشر خليفة كلّهم من قريش)[1].

فهذه النّصوص جميعها تدل على أنَّ خلفاء النبيِّ «صلّى الله عليه وآله» إثنا عشر خليفة، فرواية ابن مسعود صريحة كلَّ الصّراحة في أنَّ جميع خلفائه «صلّى الله عليه وآله» إثنا عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل، وأنّ إمامتهم على الأمّة تمتد من بعد وفاة النبي «صلّى الله عليه وآله»، وإلى قيام السّاعة، فما دامت هذه الأمّة موجودة فإنّه لا بدَّ من وجود واحدٍ من هؤلاء الإثني عشر في كلِّ زمان وجودها، يكون هو الخليفة للنبي «صلّى الله عليه وآله» عليها، وهو الإمام القائم مقامه «صلّى الله عليه وآله» في إدارة أمورها وشؤونها الدينيّة والدنيويّة، فالسائل الذي سأل ابن مسعود عن عدد الخلفاء لم يسأله عن عددهم في زمان محدد من وجود أمّة النبيِّ «صلّى الله عليه وآله»، وإنّما كان سؤاله عن عددهم في مدّة وجودها، فهو يسأله ويقول له: (سألتم رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» كم تملك هذه الأمّة من خليفة؟)، فتمعن في قوله: (كم تملك هذه الأمّة من خليفة؟) الدّال على أن

(١) مسند ابي عوانة ٤/٣٦٩، رواية رقم: ٦٩٧٦.

السائل سأله عن عددهم في كلِّ زمان وجود هذه الأمّة، من بعد وفاة النبي «صلّى الله عليه وآله» وإلى قيام السّاعة، فأجابه ابن مسعود بقوله: (نعم، كعدّة نقباء بني إسرائيل).

وكذلك نصوص روايات جابر بن سمرة، فكما أنّها تدلُّ صراحة على أنّ الخلفاء على الأمّة من بعد النبيِّ «صلّى الله عليه وآله» إثنا عشر، فهي تدلُّ أيضًا على أنَّ مدّة خلافتهم تمتدُّ إلى قيام السّاعة، في كلِّ زمانٍ تواجدت فيه الأمّة، وكان دين الإسلام موجودًا باقيًا، فالمراد بالدّين والأمر في قوله «صلّى الله عليه وآله» الوارد في رواية جابر بن سمرة، هو الإسلام، وبلا شك أنَّ دين الإسلام باق إلى قيام السّاعة، فهو خاتم الأديان، والنبيُّ «صلّى الله عليه وآله» حدد مدّة هؤلاء الخلفاء الإثني عشر بمدّة وجود الإسلام، فدلَّ ذلك على أنّ مدّة إمامتهم وخلافتهم تمتد من بعد وفاته «صلّى الله عليه وآله» إلى يوم القيامة.

بل إنّ قوله «صلّى الله عليه وآله»: (يكون لهذه الأمّة إثنا عشر قيّمًا لا يضرّهم من خذلهم) صريحٌ غاية الصّراحة في الدّلالة على ذلك.

ويستفاد من رواية جابر بن سمرة التي رواها مسلم بن الحجاج في صحيحه والتي قال فيها النبي «صلّى الله عليه وآله»: (لا يزال

أمر النّاس ماضيًا ما وليهم إثنا عشر رجلًا)، أنّ هؤلاء الإثني عشر على الحقِّ والصّواب دائمًا وأبدًا، بحيث أنّهم يحكمون النّاس بالعدل والحق، ويأخذون بأيديهم إلى الصّراط المستقيم والطريق القويم، فدلَّ ذلك على أنّ جميع هؤلاء الإثني عشر متّصفون بصفة الرّشد، وعليه فيكون عدد الخلفاء الرّاشدين أكثر مما يدّعيه أهل السّنة.

الخلفاء الرّاشدون من عترة النبي صلّى الله عليه وآله

والأدلّة قائمة على أنّ خلفاء النبيِّ «صلّى الله عليه وآله» على الأمّة من بعده هم من عترته وأهل بيته، ومن هذه الأدلّة حديث الثقلين، ففيه يأمر النبيُّ «صلّى الله عليه وآله» الأمّة بالتمسّك بالكتاب المجيد وعترته أهل بيته، وجعل التّمسّك بهما جميعًا مانعًا من الضلالة، ولم نجد في أثر عنه «صلّى الله عليه وآله» صحيح أنّه أمر بالتّمسّك بأحد وجعل التّمسّك به عاصمًا من الضلالة إلاّ عترته أهل بيته، فدلَّ ذلك على أنّ الخلفاء الرّاشدين الهادين المهديين هم من عترته، «صلّى الله عليه وآله».

الخلفاء الرّاشدون معصومون

ثم إنّ النبيَّ «صلّى الله عليه قرن في قوله: (فعليكم بسنتي

وسنّة الخلفاء الرّاشدين المهديين) سنّته بسنّة هؤلاء الخلفاء في حثٍّ الأمّة على الأخذ بهما جميعًا، فكما أنّ سنته «صلّى الله عليه وآله» وهي قوله وفعله وتقريره، حجة، فكذلك سنّة الخلفاء الرّاشدين، قولهم وفعلهم وتقريرهم حجة، كحجيّة سنته، الأمر الذي يدلُّ على أنّهم لا يقعون في فعلهم وقولهم وتقريرهم في خطأ، فهم إذًا معصومون، فحاشا للنبي الأكرم «صلّى الله عليه وآله» أن يحثَّ على الأخذ والعمل بسنة من يعلم أنّه يقع في فعله أو قوله أو تقريره في الخطأ، ويكون عرضة في كلٍّ ذلك إلى مخالفة الشريعة الإسلاميّة الغرّاء في أصولها وفروعها وتعاليمها وتوجيهاتها.

ويؤكّد هذه الدّلالة الأمر منه «صلّى الله عليه وآله» للأمّة بالعضِّ على سنّته وسنّة هؤلاء الخلفاء بالنّواجذ، فعلمنا من ذلك أنّ سنّتهم كسنّته، لا يتطرّق إليها الخطأ.

وفي وصف النبيِّ «صلّى الله عليه وآله» لهؤلاء الخلفاء بأنّهم مهديّون إشعارٌ بعصمتهم أيضًا، فهم مهتدون في أنفسهم، هادون لغيرهم، ومن كان مهتديًا مطلقًا، وهاديًا لغيره مطلقًا، فلا يكون إلاّ معصومًا.

ولم يثبت بدليل أنّ أبا بكر وعمر وعثمان معصومون، ولم يدّع

أهل السّنة -القائلون بأنّ هؤلاء الثلاثة من الخلفاء الرّاشدين- لهم العصمة، فدلَّ ما قدّمناه من أدلّة على عصمة الخلفاء الرّاشدين أنّ الثلاثة ليسوا من جملتهم، وأنّ المراد بهم غير هؤلاء وهم الأئمة من أهل البيت «عليهم السّلام» الذين ثبتت عصمتهم بأدلّة كثيرة.

الحديث المزعوم

(اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر)

وأمّا بالنّسبة لرواية: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»، فردّنا عليه هو:

أوّلًا: أنّ هذه الرّواية لم تثبت ولم تصح عن النبي «صلّى الله عليه وآله» فجميع الطرق التي رويت بها هي طرقٌ ضعيفة جدّاً.

الطريق الأول:

رواه أبو عيسى الترمذي[1]، والحاكم النيسابوري[2]، وغيرهما، من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه إسماعيل، عن يحيى بن سلمة بن كهيل، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الزّعراء، عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله «صلّى الله

(١) سنن الترمذي ٥/٦٧٢، رواية رقم: ٣٨٠٥.
(٢) المستدرك على الصحيحين ٣/٨٠، رواية رقم: ٤٤٥٦.

عليه وآله وسلّم»: (اقتدوا باللذين من بعدي من أصحابي، أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود).

وإبراهيم بن إسماعيل بن يحيى، ضعيف، اتهمه أبو زرعة[١]، وقال ابن حجر: (ضعيف)[٢]، وقال العقيلي: (حدّثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، قال: كان ابن نمير لا يرضى إبراهيم بن إسماعيل ويضعّفه، قال: روى أحاديث مناكير)[٣]، وقال العقيلي: (ولم يكن إبراهيم هذا يقيم الحديث)[٤]، وقال الذهبي: (ليّنه أبو زرعة وتركه أبو حاتم)[٥].

وإسماعيل بن يحيى بن سلمة، قال فيه الدّارقطني: (متروك)[٦]، وكذلك قال عنه ابن حجر[٧]، وقال الذهبي في الكاشف: (واه)[٨].

ويحيى بن سلمة بن كهيل، قال عنه البخاري: (في حديثه مناكير)[٩]، وقال أيضاً: (منكر الحديث)[١٠]، وقال الترمذي:

(١) الكاشف ١/٣٤، ترجمة رقم: ١١٦.
(٢) تقريب التهذيب ١/٤٧.
(٣) تهذيب الكمال ٢/٤٨.
(٤) تهذيب الكمال ٢/٤٩.
(٥) ميزان الاعتدال ١/٢٠.
(٦) جامع الجرح والتعديل ١/٨٠، برقم: ٣٩٤.
(٧) تقريب التهذيب، صفحة ١٤٥، رقم الترجمة: ٤٩٨.
(٨) الكاشف ١/٨٢، برقم: ٤١٥.
(٩) تهذيب الكمال ٣١/٣٦٣.
(١٠) جامع الجرح والتعديل ٣/٢٩٢، برقم: ٤٩٠٦.

(يضعّف في الحديث)[1]، وقال أبو حاتم: (منكر الحديث، ليس بالقوي)[2]، وقال العجلي: (ضعيف الحديث)[3]، وبذلك وصفه يحيى بن معين أيضًا[4]، وقال أبو داود: (ليس بشيء)[5]، ومثل قوله قاله يحيى بن معين[6]، وقال النسائي: (متروك الحديث)[7]، وقال أيضًا: (ليس بثقة)[8]، وقال الذهبي: (ضعيف)[9]، وقال ابن حجر: (متروك)[10].

وأبو الزعراء هو عبد الله بن هاني الكندي، وهو وإن وثقه البعض إلاّ أنّ البخاري قال عنه: (لا يتابع على حديثه)[11]، وذكره العقيلي في الضّعفاء[12]، ولم يرو عنه إلاّ سلمة بن كهيل، وشكك ابن عدي في سماعه من عبد الله بن مسعود، فقال: (ويروي

(١) جامع الجرح والتعديل ٣/٢٩٢، برقم: ٤٩٠٦.
(٢) تهذيب الكمال ٣١/٣٦٣.
(٣) جامع الجرح والتعديل ٣/٢٩٢.
(٤) تهذيب الكمال ٣١/٣٦٢.
(٥) جامع الجرح والتعديل ٣/٢٩٢.
(٦) تهذيب الكمال ٣١/٣٦٢.
(٧) جامع الجرح والتعديل ٣/٢٩٢.
(٨) تهذيب الكمال ٣١/٣٦٣.
(٩) الكاشف ٣/٢٤٤، برقم: ٦٢٦١.
(١٠) تقريب التهذيب ٢/٣٥٦، برقم: ٨٥١٥.
(١١) التاريخ الكبير ٥/٧٢٠، تهذيب الكمال ١٦/٢٤١.
(١٢) ضعفاء العقيلي ٢/٣١٤.

سلمة بن كهيل عن أبي الزّعراء، عن عبد الله بن مسعود إن كان قد سمع من عبد الله بن مسعود)[١٣]، وحكم الذهبي في تلخيص المستدرك على هذه الطريق بقوله: (قلت: سنده واه)[١٤].

ورواه الطبراني في معجمه الأوسط[١٥]، من طريق إبراهيم بن سلم بن رشيد الهجيمي، عن عمرو بن زياد الباهلي، عن عبد الله ابن المبارك، عن سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله «صلّي الله عليه وآله وسلّم»: (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر).

وإبراهيم بن سلم بن رشيد غير معروف، قال الهيثمي في «مجمع الزّوائد»: (وفيه إبراهيم بن سلم «سالم» ولم أعرفه)[١٦].

وعمرو بن زياد الباهلي، قال عنه أبو حاتم الرّازي: (كان كذّابًا أفّاكًا، يضع الحديث)[١٧]، وقال عنه الدّارقطني: (يضع الحديث)[١٨]، وقال ابن عدي: (يسرق الحديث، ويحدّث بالبواطل)[١٩]، وقال

(١٣) تهذيب الكمال ١٦/٢٤١ - ٢٤٢.
(١٤) تلخيص المستدرك ٣/٧٦.
(١٥) المعجم الأوسط ٧/١٦٨، رواية رقم: ٧١٧٧.
(١٦) مجمع الزوائد ١٠/١٦٣.
(١٧) ميزان الاعتدال ٣/٢٦٠، الكشف الحثيث ١/٢٠١، لسان الميزان ٤/٣٦٤.
(١٨) الجامع في الجرح والتعديل ٢/٢٨٨، ميزان الاعتدال ٣/٢٦١، الكشف الحثيث ١/٢٠٢.
(١٩) ميزان الاعتدال ٣/٢٦١، لسان الميزان ٤/٣٦٤.

العقيلي في ترجمته: (قال لنا محمد بن يوسف: قدم علينا هذا الشيخ من الرّي، وذكر أنّه كان ببغداد، وكان يذكر أحمد بن حنبل وأنّه يعرفه، وذكر أبا زرعة وأملى علينا أحاديث، فأنكرها بعض من كان معنا من أصحابنا، فكتبنا إلى أبي زرعة وبعثنا إليه بحديثه، فكتب إلينا أبو زرعة: إنّ هذه الأحاديث موضوعة، وإنّ الرجل كذّاب)[1].

وأبو الزعراء مرّ الكلام عنه.

الطريق الثاني:

رواه ابن عدي في كتابه «الكامل في ضعفاء الرّجال»[2]، من طريق مسلم بن صالح، عن حمّاد بن دليل، عن عمرو بن نافع، عن عمرو بن هرم، قال: (دخلت أنا وجابر بن زيد على أنس بن مالك، فقال: قال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: اقتدوا باللذين من بعدي أبو بكر وعمر، وتمسّكوا بعهد ابن أمِّ عبد، واهتدوا بهدي عمّار).

أمّا مسلم بن صالح، فلم أجد له ترجمة فيما توفر لدّي من مصادر الرّجال، فهو مجهول.

(١) الضعفاء الكبير ٣/٢٧٥.
(٢) الكامل في ضعفاء الرّجال ٥/٤٦.

وحمّاد بن دليل، وثقه البعض، وضعّفه الأزدي[1].

وعمرو بن هرم، وثقه البعض وضعفه يحيى القطّان[2].

الطريق الثالث:

رواه العقيلي في كتابه الضعفاء[3]، من طريق محمد بن عبد الله بن عمر بن القاسم بن عبد الله بن عبيد الله بن إبراهيم بن عمر بن الخطّاب، عن مالك عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر).

قال العقيلي: (حديث منكر، لا أصل له من حديث مالك).

وقال الذهبي وابن حجر العسقلاني أثناء ترجمتهما لمحمد ابن عبد الله بن عمر العدوي: (محمد بن عبد الله بن عمر بن القاسم بن عبد الله بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطّاب العدوي العمري، ذكره العقيلي، فقال: لا يصحُّ حديثه، ولا يعرف بنقل الحديث.

حدّثنا أحمد بن الخليل، حدّثنا إبراهيم بن محمد الحلبي،

(١) ميزان الاعتدال ١/٥٩٠، تهذيب التهذيب ٣/٨.
(٢) ميزان الإعتدال ١/١٠٥.
(٣) الضعفاء ٤/٩٤.

حدثني محمد بن عبد الله بن عمر بن القاسم، أخبرنا مالك، عن ابن عمر مرفوعًا: اقتدوا باللذين من بعدي، أبي بكر وعمر، فهذا لا أصل له من حديث مالك، بل هو معروف من حديث حذيفة بن اليمان[1].

وقال الدّارقطني: العمري هذا يحدّث عن مالك بأباطيل، وقال ابن منده: له مناكير)[2].

ورواه الذهبي في ميزان الاعتدال عند ترجمته لأحمد بن صليح، فقال: (أحمد بن صليح، عن ذي النّون المصري، عن مالك، عن نافع،، عن ابن عمر، بحديث: اقتدوا باللذين من بعدي).

ثمّ قال الذهبي: (هذا غلط، وأحمد لا يعتمد عليه)[3].

وأضاف ابن حجر: (وقال العقيلي بعد تخريجه: هذا حديث منكر لا أصل له، وأخرجه الدّارقطني من رواية أحمد الخليلي الضمري بسنده، وساق بسند كذلك، ثمّ قال: لا يثبت والعمري ضعيف)[4].

---

(١) قلت: قولهما هذا لا يدل على أنّهما يصححان الرّواية من طريق حذيفة، وإنّما هو إخبار عن أنّ هذه الرّواية معروفة من طريق حذيفة، وطريق حذيفة ضعيف أيضاً كما سنبينه لاحقاً.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/٦١٠، لسان الميزان ٥/٢٣٧.

(٣) ميزان الاعتدال ١/١٠٥.

(٤) لسان الميزان ٥/٢٣٧.

وقال الذهبي وابن حجر في ترجمة «أحمد بن غالب الباهلي»:

(ومن مصائبه، قال: حدّثنا محمد بن عبد الله العمري، حدّثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، فهذا ملصق بمالك، وقال أبو بكر النّقاش: وهو واهٍ)[1].

وعليه، فهذه الطريق ضعيفة، وكلام العقيلي، والذهبي، وابن حجر العسقلاني، وغيرهم يفيد أنّها موضوعة على ابن عمر، وأنّه لم يروها.

الطريق الرّابع:

رواها أحمد بن حنبل في مسنده[2]، وابن أبي شيبة في مصنّفه[3]، والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين[4]، وغيرهم، من طريق سفيان الثوري، عن عبد الملك بن عمير، عن مولى لربعي بن حراش، عن حذيفة ... الرّواية.

وعبد الملك بن عمير، قال فيه آحمد: (مضطرب الحديث

(١) ميزان الاعتدال ١/١٤٢، لسان الميزان ١/٢٧٣.
(٢) مسند أحمد ٥/٤٠٢ رواية رقم: ٢٣٤٦٧، و ٥/٢٨٣، رواية رقم: ٢٣٢٩٣.
(٣) مصنّف ابن أبي شيبة ٧/٤٣٣، رواية رقم: ٣٧٠٤٩، و ٦/٣٥٠، رواية رقم: ٣١٩٤٢.
(٤) المستدرك على الصحيحين ٣/٧٩، رواية رقم: ٤٤٥٤.

جدّاً مع قلّة روايته، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها)[1]، وقال إسحاق بن منصور: (ضعّفه أحمد جدّاً)[2]، وقال المروزي: (سئل أبو عبد الله عن عبد الملك بن عمير، فقال: مضطرب الحديث، قلّ من روى عنه إلاّ اختلف عليه)[3]، وقال أبو داود: (سمعت أحمد قال: عبد الملك بن عمير مضطرب جدّاً في حديثه، اختلف عليه الحفّاظ، يعني فيما رووا عنه)[4]، وقال الذهبي: (وقال أحمد: ضعيف يغلط)[5]، وقال ابن معين: (مخلط)[6]، وقال أبو حاتم: (ليس بحافظ، تغيّر حفظه)[7]، وقال ابن خراش: (كان شعبة لا يرضاه)[8]، وكان مدلّسًا[9]، مشهورًا به[10]، وصفه بذلك الدّارقطني وابن حبّان وغيرهما[11]، وكان

(١) الجرح والتعديل ٥/٣٦٠، موسوعة أقوال أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ٢/٣٨٩.

(٢) تهذيب التهذيب ٣/٥٠٦، موسوعة أقوال أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ٢/٣٨٩، ميزان الاعتدال ٢/٦٦٠.

(٣) موسوعة أقوال أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ٢/٣٨٨ - ٣٨٩.

(٤) موسوعة أقوال أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ٢/٣٨٩.

(٥) ميزان الاعتدال ٢/٦٦٠

(٦) تهذيب التهذيب ٣/٥٠٦، ميزان الاعتدال ٢/٦٦٠، تهذيب الكمال ٥/٥٦٧.

(٧) ميزان الاعتدال ٢/٦٦٠.

(٨) ميزان الاعتدال ٢/٦٦٠.

(٩) تهذيب التهذيب ٣/٥٠٧.

(١٠) التحصيل في أحكام المراسيل ١٠٨، أسماء المدلسين ١/١٤٢.

(١١) طبقات المدلسين ١/٤١.

قاضيًا لبني أميّة.

ومولى ربعي بن حراش، وقد سمّي في بعض الطرق بـ «هلال»، مجهول الحال، قال ابن حزم: (وقد سمّى بعضهم المولى، فقال: هلال مولى ربعي، وهو مجهول الحال، لا يعرف من هو أصلًا)[1].

ورواه الترمذي في سننه[2]، وابن حنبل في مسنده[3]، والحاكم في المستدرك على الصحيحين[4]، من طريق عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة ... الرّواية.

وفيها علتان، الأولى: عبد الملك بن عمير، وقد مرّ الكلام عنه، والثانية: أنّ عبد الملك بن عمير لم يسمعها من ربعي بن حراش مباشرة وإنّما بواسطة مولى ربعي، فأسقطه هنا من السند، وهذا المولى مجهول الحال كما مر.

ففي كتاب العلل لابن أبي حاتم، قال: (سألت أبي عن حديث رواه إبراهيم بن سعد، عن الثوري، عن عبد الملك بن عمير، عن هلال مولى ربعي، عن ربعي، عن حذيفة، عن النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، قال: اقتدوا باللذين من بعدي، ورواه زائدة

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٨٠٩/٦.
(٢) سنن الترمذي ٦٠٩/٥، رواية رقم: ٣٦٦٢.
(٣) مسند أحمد ٣٨٢/٥، رواية رقم: ٢٣٢٩٣.
(٤) المستدرك على الصحيحين ٧٩/٣، رواية رقم: ٤٤٥١.

وغيره، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي، عن حذيفة، عن النبي، قلت: أيّهما أصح[1]؟ ، قال أبي: حدثنا ابن كثير، عن الثوري، عن عبد الملك بن عمير، عن مولى ربعي، عن ربعي، عن حذيفة، قلت: فأيّهما أصح؟ قال: ما قال الثوري ...)[2].

وقال العلاّمة «حسّان بن عبد المنّان»، بعد أن أشار إلى بعض طرق رواية حذيفة: (قلت: فهذه الرّوايات فيها اضطراب شديد مدارها على هلال مولى ربعي بن حراش، وهو مجهول، أمّا من أسقطه بين عبد الملك وربعي فخطأ)[3].

ورواه أحمد في مسنده[4]، والترمذي في سننه[5]، وابن حبّان في صحيحه[6]، وغيرهم، من طريق سالم المرادي، عن عمرو بن هرم الأزدي، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة.

وسالم المرادي، قال عنه النّسائي: (ضعيف الحديث)[7]، وقال

(١) إن سؤال ابن أبي حاتم لأبيه بقوله: «أيّهما أصح» ليس المراد منه السؤال عن صحّة الرّواية، وإنّما المراد منه السؤال عن السند المعروف عندهم والذي تروى به هذه الرّواية.
(٢) العلل لابن أبي حاتم ٢/٣٨١.
(٣) حوار مع الشيخ الألباني، صفحة ١٥٢.
(٤) مسند أحمد ٥/٣٩٩، رواية رقم: ٢٣٤٣٤.
(٥) سنن الترمذي ٥/٦١٠، رواية رقم: ٣٦٦٣.
(٦) صحيح ابن حبّان ١٥/٣٢٧، رواية رقم: ٦٩٠٢.
(٧) الجامع في الجرح والتعديل ١/٢٨٢.

الدوري عن يحيى بن معين: (ضعيف الحديث)[1]، وقال ابن حزم: (ضعيف)[2]، وفي لسان الميزان: (ضعّفه ابن الجارود)[3].

وقال العلّامة «حسّان عبد المنّان»: (وأمّا رواية عمرو بن هرم فمدارها على سالم أبو العلاء المرادي، وهو ضعيف، وقد لا يكون عمرو بن هرم سمعها من ربعي، فإنّه لا رواية له يصرّح عنه بالسّماع)[4].

وفيه عمرو بن هرم، وقال الذهبي: (ضعّفه القطّان وغيره)[5].

الطريق الخامس:

أخرجها الهيثمي في «مجمع الزوائد» عن الطبراني، فقال: (وعن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، فإنهما حبل الله الممدود، ومن تمسك بهما فقد تمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها»).

ثم قال الهيثمي: (رواه الطبراني وفيه من لم أعرفهم)[6].

---

(١) تهذيب الكمال ٣/٩٩، ضعفاء العقيلي ٢/١٥٠.
(٢) الإحكام ٦/٨٠٩.
(٣) لسان الميزان ٣/٧.
(٤) حوار مع الشيخ الألباني، صفحة ١٥٢.
(٥) ميزان الاعتدال ٣/٢٩١.
(٦) مجمع الزوائد ٩/٥٣.

الطريق السادس:

رواه ابن حزم في الإحكام، قال: (حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور، حدّثنا أحمد بن الفضل الدينوري، حدّثنا محمد بن جبير، حدّثنا عبد الرحمن بن الأسود الطفاوي، حدّثنا محمد ابن كثير الملائي، حدّثنا المفضل الضبي، عن ضرار بن مرة، عن عبد الله بن أبي الهذيل العنزي، عن جدته، عن النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» قال: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وتمسكوا بعهد ابن أم عبد»).

وضعف ابن حزم هذه الرواية بـ «المفضل الضبي»، فقال عنه: (ليس بحجة)[1].

علماء السنة يطعنون في الرواية التي استشهد بها الخميس!

وطعن في رواية الاقتداء هذه جمع من العلماء، وقالوا بعدم صحتها، فأعلها أبو حاتم الرازي، وحكم عليها بعدم الصحة كل من البزار وابن حزم، قال العلامة المناوي في فيض القدير: (وأعله أبو حاتم، وقال البزار كابن حزم لا يصح، لأن عبد الملك لم

(١) الإحكام ٦/٢٤٢.

يسمعه من ربعي، وربعي لم يسمعه من حذيفة، لكن له شاهدًا)[1].

قلت: لقد استعرضنا طرق هذه الرواية، وجميعها ضعيفة جدًا ومضطربة، ولا يصلح أن يكون أحدها شاهدًا للآخر، وعلى من يصحح هذه الرواية أو صححها بجعل كل طريق - وإن كان شديد الضّعف - شاهدًا للآخر أن يصحح العشرات من الروايات بهذه الطريقة، وهذا مما لن يلتزم به القوم، خصوصًا بالنسبة لبعض الروايات الخاصة بمناقب وفضائل أهل البيت «عليهم السّلام»، فالمكيال عندهم هنا مكيال آخر.

وقال ابن حزم الأندلسي: (وأما الرواية اقتدوا باللذين من بعدي، فحديث لا يصح، لأنه مروي عن مولى لربعي مجهول، وعن المفضل الضبي وليس بحجة)[2].

وقال أيضاً : (ولو أننا نستجيز التدليس، والأمر الذي لو ظفر به خصومنا طاروا به فرحًا، أو أبلسوا أسفًا، لاحتججنا بما روي اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر ... ولكنه لم يصح، ويعيذنا الله من الاحتجاج بما لا يصح)[3].

(١) فيض القدير ٢/٥٦.
(٢) الإحكام ٦/٢٤٢.
(٣) الفصل ٤/٨٨.

وحكم ببطلانه شيخ الإسلام أحمد بن يحيى الهروي الشافعي، فقال: (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، باطل)[1].

وحكم برهان الدين الفرعاني بوضعه، فقال: (وقيل: اجماع الشيخين حجة لقوله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، فالرسول أمرنا بالاقتداء بهما، والأمر للوجوب، وحينئذ يكون مخالفتهما حرامًا، ولا نعني بحجية إجماعهما سوى ذلك.

الجواب: أن الحديث موضوع ، لما بينا في شرح الطوالع)[2].

وقال أبو عبد الرّحمن مقبل بن هادي الوادعي: (قال الترمذي «رحمه الله»، «ج١٠ص١٤٧»: حدّثنا الحسن بن الصّباح البزّار، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي، وهو ابن حراش، عن حذيفة، قال: قال رسول الله «صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم»: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر.

هذا حديث حسن.

(١) الدر النضيد : ٩٧.

(٢) الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة للميلاني ، الرسالة الثالثة صفحة ٣١ ، نقلاً عن شرح المنهاج مخطوط.

ثمّ عقبه الترمذي بأنّه منقطع، وأنّ عبد الملك بن عمير لم يسمعه من ربعي، وإنّما سمعه من مولى ربعي هلال.

قال أبو عبد الرّحمن: وهلال مولى ربعي مجهول، لم يرو عنه إلاّ عبد الملك بن عمير، ولم يوثقه معتبر، وزاد المناوي في «فيض القدير» أنّ ابن حجر يقول: إنّ أبا حاتم أعلّه بأنّ ربعي بن حراش لم يسمعه من حذيفة. اهـ

ومما ذكر أنّ حديث ابن مسعود، وحديث أنس يشهدان له لا يصلح، لأنّه منقطع، وهما شديدا الضعف. والله العالم)[1].

بطلان هذا الحديث من جهة دلالته!

ثانيًا: أما من حيث الدلالة والمعنى، فهذه الرواية أيضًا باطلة، لأن الأمر منه «صلّى الله عليه وآله» فيها بالاقتداء بهما بهذه الكيفية المطلقة، يعني أنهما معصومان من الخطأ ولا قائل بذلك.

ولأنهما اختلفا في كثير من الأحكام والأفعال، فيكون الأمر بالاقتداء بهما غير ممكن للزوم التناقض منه!

ولأنهما كانا يجهلان بعض مسائل الدين، ومحال أن يأمر الله سبحانه وتعالى ورسوله «صلّى الله عليه وآله» بالاقتداء

(١) أحاديث معلّة ظاهرها الصّحة، صفحة ١١٨.

بمن هكذا حاله. ولأنه لو كان هذا القول صدر من النبي «صلّى الله عليه وآله» في حقهما، لاحتج به أبو بكر أو عمر في سقيفة بني ساعدة، بل لم يؤثر لنا أن واحدًا منهما احتج بذلك في وقت من الأوقات، وكان أبو بكر في سقيفة بني ساعدة يخاطب الحاضرين بقوله: (بايعوا أي الرجلين شئتم)[1]، يريد عمر بن الخطاب وأبا عبيدة الجراح، ويلتفت إلى أبي عبيدة قائلًا: (امدد يدك أبايعك)[2].

ثم نقول لهؤلاء: أما ترون البخاري ومسلمًا مع حرصهما على رواية ما يحتمل أن يكون فيه فضيلة لأبي بكر وعمر، لم يخرجا هذه الرواية في الصحيح؟!

فهذا دليل على وجود علة مفضوحة فيها منعتهما من إخراجها!

وعليه، فرواية الاقتداء بهما موضوعة على لسان النبي «صلّى الله عليه وآله»، فاستشهاد عثمان الخميس بها، استشهاد بما هو ضعيف وباطل وموضوع.

أما قول الخميس: إن ذلك لا يدل على الإمامة، فهو رد على

(١) مسند أحمد ٥٦/١ ، تاريخ الطبري ٣٠٩/٣ ، صحيح البخاري ٢٥٠٣/٦، السيرة الحلبية ٣٨٦/٣.

(٢) الطبقات الكبرى ١٢٨/٣ ، مسند أحمد ٣٥/١ ، السيرة الحلبية ٣٨٦/٣.

بعض علماء أهل السنة، الذين ادّعوا أنّ هذه الرواية نص على خلافة أبي بكر، فهم الذين استدلوا بها على إمامة أبي بكر وعمر، وعلى حجية سنتيهما وليس الشيعة الذين جزموا بوضعها واختلاقها على لسانه «صلّى الله عليه وآله»، وتشهد الأحداث وواقع الحال في تلك الفترة التي أعقبت وفاة النبي «صلّى الله عليه وآله» بأنه لم يكن لها ولمثلها وجود، وإنما اختلقت بعد ذلك.

وهدف عثمان الخميس منها أن يقول أن هذا الحديث مقابل حديث الثقلين، فإن قلتم أنه يدل على الإمامة فهذا يدل عليها، وإن قلتم إن الأمر بالاقتداء فيها بأبي بكر وعمر لا يدل على الإمامة، فكذلك الأمر بالتمسك بأهل البيت في حديث الثقلين لا يدل على إمامتهم!

ونحن نقول لجميع هؤلاء عليكم أولًا إثبات العرش ثم النقش، فلكي تحتجوا بهذه الرواية عليكم أن تثبتوا صحتها ولو بطريق واحد صحيح خال من القدح والاضطراب، وبعدها عليكم أن تجيبوا على جميع الاشكالات المتوجهة إليها من حيث الدلالة والمعنى.

وأنى لهم بذلك؟!!.

ثمّ إنّ هذه الرّواية مما انفرد بروايتها أهل السّنة، ولم ترو من

طريق الشيعة، فلا يصحُّ الإحتجاج بها على الشيعة، فليس من أصول المناظرة والإحتجاج أن يحتج على الخصم بما لم يثبت عنده.

أما بالنسبة لقول : «واهتدوا بهدي عمار»، فردنا عليه هو:

لقد ثبت هذا المضمون في عمار بن ياسر «رضوان الله عليه» وأن النبي «صلّى الله عليه وآله» جعله علمًا للأمة بعده، وأخبر الأمة أنها ستنحرف ويكون عمار مع علي «عليه السّلام» قائد الفئة المحقة، وتقتل عمارًا الفئة الباغية. لكن ألا يدرك عثمان الخميس عندما يقول إن الحديث لا يدل على إمامة عمار بن ياسر أنه يوجد فرق كبير جدًا بين (اهتدوا بهدي عمار) وبين قوله «صلّى الله عليه وآله»: (إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما)، ففي الأول توجيه بالاهتداء بهدي عمار، وفي الثاني أمر بلزوم التمسك بالعترة «عليهم السلام» مع الكتاب العزيز لكونهما يعصمان متبعهما من الضلالة، فمن يريد أن يجعل معنى هذين القولين واحدًا فما هو إلاّ مغالط، يحرف الكلام والألفاظ.

ألا يعرف عثمان الخميس أن عمار بن ياسر «رضوان الله تعالى عليه» كان على الهدى، لأنه كان متبعًا للقرآن الكريم، ومعتصمًا بالعترة الطاهرة «عليهم السّلام»، فما دام صح عند الخميس أن النبي «صلّى الله عليه واله» أمر بالاهتداء بهديه، فلكونه متمسكًا بالثقلين الكتاب والعترة، ومهتديًا بهديهما، فقد كان عمار بن ياسر ملازمًا لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» إلى اليوم الذي استشهد فيه معه في صفين، ممتثلًا لقول النبي «صلّى الله عليه واله» له: (يا عمار إن رأيت عليّاً قد سلك واديًا، وسلك الناس كلهم واديًا، فاسلك مع علي، فإنه لن يدليك في ردى، ولن يخرجك من هدى ... يا عمّار: إن طاعة علي طاعتي، وطاعتي من طاعة الله عزّ وجل)[1].

وكان «رضوان الله تعالى عليه» من يوم السقيفة يدعو الناس إلى بيعة علي «عليه السّلام»، وجعل أمر الإمامة في أهل بيت النبي «صلّى الله عليه وآله»، وهو من جملة من تخلف عن بيعة أبي بكر[2]، وقال لعبد الرحمن بن عوف عندما طلب من الناس أن يشيروا عليه، وذلك في قضية الشورى: (إن أردت أن لا يختلف

(١) مناقب الخوارزمي ١٩٤ /٣٣٢ ، بغية الطلب في تاريخ حلب ٧/ ٣٣٠ ، فرائد السمطين ١/ ١٧٨.

(٢) المختصر في أخبار البشر ١/ ١٥٦.

المسلمون فبايع عليّاً)[1].

وقال بعد أن بويع لعثمان بن عفان: (يا معشر قريش، أما إذا صدفتم هذا الأمر عن أهل بيت نبيكم هاهنا مرة بعد مرة، فما أنا بآمن من أن ينزعه الله فيضعه في غيركم، كما نزعتموه من أهله ووضعتموه في غير أهله)[2].

ولقد مضى «رضوان الله تعالى عليه» شهيدًا في معركة صفين، وهو يقاتل مع علي «عليه السّلام» معاوية بن أبي سفيان وجيشه، وقد قال فيه رسول الله «صلّى الله عليه وآله»: (ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار)[3].

وقال «صلّى الله عليه وآله»: (من عادى عمّارًا عاداه الله، ومن أبغضه أبغضه الله)[4].

وإذا صح عند عثمان الخميس أن النبي «صلّى الله عليه وآله» وجه أولئك الصحابة إلى الإهتداء بهدي عمار «رضي الله عنه»

(١) تاريخ الطبري ٢٩٧/٣.
(٢) مروج الذهب ٣٤٢/٢.
(٣) صحيح البخاري ١٧٢/١ برقم : ٤٣٦ و ١٠٣٥/٣ برقم : ٢٦٥٧ ، صحيح ابن حبان ٥٥٣/١٥ برقم : ٧٠٧٨ و ٥٥٤/١٥ برقم : ٧٠٧٩.
(٤) صحيح ابن حبان ٥٥٦/١٥ برقم : ٧٠٨١ ، المستدرك على الصحيحين ٤٤١/٣ برقم : ٥٦٧٤ ، مسند أحمد ٨٩/٤ برقم : ١٦٨٦٠ ، مصنف ابن أبي شيبة ٣٨٦/٦ برقم : ٣٢٢٥٢.

فإنّ كل من وقف منهم مقابل الجبهة التي وقف فيها عمار خالف أمر النبي «صلّى الله عليه وآله» وانحرف عن الإسلام.

أما قوله: وتمسكوا بعهد ابن مسعود، فالجواب عليه:

أولًا: إنّ هذا مثل رواية الأمر بالإقتداء بأبي بكر وعمر لم يرد عندهم بطريق صحيح عن النبي «صلّى الله عليه وآله» فلا يصح الاستشهاد به، وجعله مقابلًا لحديث الثقلين الصحيح الثابت.

ثانيًا: على فرض صحة هذا الأمر النبوي في ابن مسعود، فنحن أيضًا مع الخميس في أنه لا يدل على إمامته، لأنه حسب روايتهم أمر بالتمسك بعهد ابن مسعود وليس بالتمسك بابن مسعود وهديه، لكن هل يصل إلى مستوى حديث الثقلين، وأن الضامن للأمة من الضلال هو التمسك بهما، وإلاّ فإنها تضل وتنحرف كما انحرفت الأمم الأخرى بعد أنبيائها؟!

ثم لنا أن نسأل عثمان الخميس: ما هو عهد ابن مسعود هذا الذي أمر الناس بالتمسك به؟

هل هو إشارة إلى أمر معين مخصوص أم ماذا؟

ننتظر من الشيخ الخميس أن يتحفنا بالجواب على هذا السؤال!!

دعوى عثمان الخميس بأن الإمام عليّاً قال بأفضليّة أبي بكر وعمر عليه

قال عثمان الخميس: (بل إنّ عليَّ بن أبي طالب قد ثبت عنه أنّه قال: أفضل النّاس بعد رسول الله أبو بكر وعمر)[1].

الإمام علي أفضل الأمّة بعد رسول الله

قلت: إذا كان يدّعي أنّ ذلك ثابت عند الشيعة، فهو من الكذب المبين، وإن كان يقصد أنّه ثابت عندهم فمروياتهم ليست بحجة على الشيعة، وما أكثر ما كُذب على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السّلام»، ونُسب إليه من القول ما لم يتفوّه به، على أنّ روايتهم التي نسبوا فيها لأمير المؤمنين «عليه السّلام» أنّه قال بأفضليّة أبي بكر وعمر عليه، معارضة بأدلة كثيرة تثبت أنّ الإمام عليّاً «عليه السّلام» هو أفضل الأمّة بعد رسول الله «صلّى الله عليه وآله»، منها:

آية التطهير، والتي خصص النبيُّ «صلّى الله عليه وآله»، المرادين فيها بعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين، وذلك عندما جللهم بكسائه، وقال: (اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرّجس وطهرهم تطهير)، وبلاشك أنّ من أذهب الله عنه الرّجس، وطهّره

(١) حقبة من التاريخ، صفحة ٣٧٥.

من كلِّ دنسٍ تطهيرًا، أفضل ممن لم يحصل له هذا التطهير[1].

وحديث الثقلين، فإنّه يكفي في دلالته على أفضليّة عترة النبيِّ «صلّى الله عليه وآله» - والإمام علي «عليه السّلام» منهم - أنّه يدلُّ على عصمتهم، ومن كان معصومًا، فهو أفضل ممن ليس بمعصوم، كما ويدلُّ أيضًا على لزوم التّمسّك بالعترة، ومن كان التّمسّك به واجبًا فإنّه أفضل ممن لم يوجب الله سبحانه وتعالى ونبيّه «صلّى الله عليه وآله» التّمسّك به[2].

وحديث الغدير[3]، ففيه جعل النبيُّ «صلّى الله عليه وآله» للإمام علي «عليه السّلام» من الولاية على الأمّة ما له هو «صلّى الله عليه وآله» عليها، فعليٌّ «عليه السّلام» أولى بالمسلمين من أنفسهم جميعًا، بما فيهم أبو بكر وعمر، فيكون الإمام علي أفضل منهم، إذ لا يصحُّ أن يجعل المفضول أولى بالفاضل من نفسه[4].

وحديث المنزله[5]، ففيه جعل النبي «صلّى الله عليه وآله» جميع

(١) انظر في دلالة آية التطهير على عصمة المخاطبين بها كتابنا «آية التطهير فوق الشّبهات» وكتابنا الأخر «آية التطهير في من نزلت».
(٢) انظر دلالات حديث الثقلين في صفحة ٩٨ وما بعدها من هذا الكتاب.
(٣) وهو قول النبي «صلّى الله عليه وآله»: «من كنت مولاه فعلي مولاه».
(٤) انظر في دلالة حديث الغدير على ذلك كتابنا «حديث الغدير فوق الشّبهات».
(٥) حديث المنزله هو قول النبي «صلّى الله عليه وآله» للإمام علي «عليه=

المنازل التي كانت لهارون من موسى «عليهما السّلام» لعلي «عليه السّلام» منه «صلّى الله عليه وآله»، وهارون أفضل أمّة موسى، فكذلك علي، أفضل أمّة محمد «صلّى الله عليه وآله».

ومنها آية المباهلة، ففي سنن الترمذي، قال: (حدّثنا قتيبة، حدّثنا حاتم بن إسماعيل، عن بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد ابن أبي وقّاص، عن أبيه، قال: لمّا أنزل الله هذه الآية ﴿تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾[1]، دعا رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» عليًا، وفاطمة، وحسنًا، وحسينًا، فقال: «اللهم هؤلاء أهلي).

قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب صحيح)[2].

فجعل النبيُّ «صلّى الله عليه وآله» مصداق الأبناء في الآية الحسن والحسين «عليهما السّلام»، والنّساء فاطمة الزّهراء «عليها السّلام»، والأنفس علي بن أبي طالب «عليه السّلام»[3]،

=السّلام»: «أنت منّي بمنزله هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي».

(١) الآية كاملة هي: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾، «آل عمران: ٦١».

(٢) سنن الترمذي ٢٥١/٥، رواية رقم: ٣٢٤٤، وقال شعيب الأرنؤوط: «إسناده قوي بكير بن مسمار، من رجال مسلم، وهو صدوق، وباقي رجاله ثقات»، وقال الشيخ محمد ناصر الدّين الألباني في كتابه صحيح سنن الترمذي ٢٠٤/٣ - ٢٠٥، رواية رقم: ٢٩٩٩: «إسناده صحيح».

(٣) قال الآجري في كتابه «الشريعة ١٢/٣»: (وأمر الله عزّ وجل نبيّه «صلّى=

ولا يمكن أن يقال أنّ نفسيهما واحدة، فلم يبق المراد من ذلك إلاّ التّساوي، ولا شكّ أنّ رسول الله «صلّى الله عليه وآله» أفضل النّاس، فمساويه كذلك أيضًا.

يشهد لما ورد من أنّ النبيَّ «صلّى الله عليه وآله» نزّل الإمام عليّاً «عليه السّلام» منزلة نفسه، ما رواه النّسائي، في كتابه «خصائص علي»، فقال: (أخبرنا العبّاس بن محمّد الدّوري، قال: حدّثنا الأحوص بن جواب، قال: حدّثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: لينتهيّن بنو وليعة، أو لأبعثنّ إليهم رجلًا كنفسي، ينفّذ فيهم أمري، فيقتل المقاتلة، ويسبي الذّريّة، فما راعني إلاّ وكفُّ عمر في حجزتي من خلفي، من يعني؟، فقلت: ما إيّاك يعني ولا صاحبك، قال: فمن يعني؟، قلت: خاصف النّعل، قال: وعليٌّ يخصف نعلًا)[1].

ثمَّ أنَّ في خروج النبيِّ «صلّى الله عليه وآله» بعلي وفاطمة

=الله عليه وآله وسلّم» بالمباهلة لأهل الكتاب لمّا دعوه للمباهلة، فقال الله عزّ وجل: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾؛ فأبناؤنا وأبناؤكم: الحسن والحسين «رضي الله عنهما»، ونساؤنا ونساؤكم: فاطمة بنت رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، وأنفسنا وأنفسكم: علي بن أبي طالب «رضي الله عنه»).

(١) خصائص علي، صفحة ٨٩، رواية رقم: ٧٢، وقال محقق الكتاب أحمد بن ميرين البلوشي: (صحيح، رجاله رجال مسلم، سوى الدّوري، وهو ثقة).

والحسن والحسين «عليهم السّلام» من بين جميع المسلمين للتأمين على دعائه أثناء المباهلة مع نصارى نجران دلالة على أفضليّتهم على غيرهم من المسلمين جميعًا، فلو كان هناك من هو أفضل منهم، وأقرب إلى الله تعالى ورسوله لكان أولى بأن يصطحبه النبي «صلّى الله عليه وآله» معه، ويستعين ويتوسل به إلى الله سبحانه وتعالى لاستجابة دعائه، ولمّا لم يصطحب «صلّى الله عليه وآله» غيرهم علمنا أنّهم «عليهم السّلام» أكمل المسلمين وأفضلهم.

ومنها: قوله «صلّى الله «عليه وآله»: (الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة، وأبوهما خيرٌ منهما).

قال الحاكم النيسابوري: (هذا حديث صحيح بهذه الزّيادة، ولم يخرجاه).

وقال الذهبي في تلخيص المستدرك: (صحيح).[1]

وصححه الشيخ محمّد ناصر الدّين الألباني في كتابه «صحيح سنن ابن ماجة»[2].

فإذا كان الحسن والحسين «عليهما السّلام» سيّدا شباب أهل

(١) المستدرك على الصحيحين ١٨٢/٣، رواية رقم: ٤٧٧٩.
(٢) صحيح سنن ابن ماجة ٥٧/١، رواية رقم: ٩٦.

الجنّة جميعًا، وأنّ الجنّة لا يدخلها النّاس يوم يدخلونها إلاّ وهم شباب، فيكون أمير المؤمنين علي «عليه السّلام»، أفضل الجميع.

ولا يقول قائلٌ أنّه على هذا المعنى للحديث يلزم أن يكون عليٌّ والحسنُ والحسينُ «عليهم السّلام» أفضل من رسول الله «صلّى الله عليه وآله»؛ لأنّ الأدلّة المقطوع بها عند المسلمين قاطبة دلّت على أنّ رسول الله «صلّى الله عليه وآله» هو أفضل بشرٍ خلقه الله عزّ وجل، فيكون الإمام علي «عليه السلام» أفضل الخلق بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله».

ومنها: ما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»، فقال: (حدّثنا محمد بن جابان الجنديسابوري، والحسن بن علي المعمري، قالا: حدّثنا عبد الرّزاق، عن معمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عبّاس، قال: لمّا زوّج النبيُّ «صلّى الله عليه وآله وسلّم» فاطمة عليّاً، قالت: يا رسول الله زوّجتني من رجلٍ فقيرٍ ليس له شيء! فقال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: أما ترضين يا فاطمة أنّ الله عزّ وجل اختار من أهل الإرض رجلين؛ أحدهما أبوك، والآخر زوجك)[1].

ورجال سند هذه الطريق ثقات من رجال الصحيح، باستثناء

(١) المعجم الكبير ١١/٩٣، رواية رقم: ١١١٥٣.

محمد بن سعيد بن جابان الجنيسابوري، والحسن بن علي المعمري، أمّا الجنديسابوري فهو مجهول الحال، وأكثر عنه الطبراني، فحديث مثله يحسّن، وكيف كان فلا تضر جهالته لاشتراكه مع المعمري في رواية هذه الرّواية، والمعمري ثقة.

وهذه الرّواية تدلُّ على أنّ الإمام عليّاً «عليه السّلام»، يأتي في مرتبة الأفضليّة من بعد النبي محمد «صلّى الله عليه وآله»، فلو كان هناك أحدٌ من بعده أفضل من الإمام علي لكان أولى باختيار الله له من بين أهل الأرض، ولما أنّه سبحانه اختار عليّاً من بعد النبي علمنا أنّه الأفضل بعده.

ومنها الحديث المعروف بحديث الأشباه، قال ياقوت الحموي في كتابه «معجم الأدباء» بترجمة محمد بن أحمد بن عبيد الله الكاتب المعروف بابن المفجع: (وله قصيدة ذات الأشباه، سمّيت بذات الأشباه لقصده فيما ذكره: الخبر الذي رواه عبد الرّزاق، عن معمر، عن الزّهري، عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، وهو في محفلٍ من أصحابه: إنْ تنظروا إلى آدم في علمه، ونوح في فهمه، وإبراهيم في خلّته، وموسى في مناجاته، وعيسى في سننه، ومحمّد في هديه وحلمه، فانظروا إلى هذا المقبل، فتطاول النّاس فإذا هو

عليٌّ بن أبي طالب.

فأورد المفجع ذلك في قصيدة، وفيها مناقب كثيرة)[1].

ورواة هذه الرّواية من عبد الرّزاق وإلى نهاية سلسلة السّند، كلّهم من الثّقات عند أهل السنّة.

وأمّا دلالة حديث الأشباه على أفضليّة الإمام علي «عليه السّلام» على غيره من صحابة وغيرهم فجليّة، لأنّ من يمتلك الصّفات التي تفرّقت في الأنبياء «عليهم الصلاة والسّلام» لا بدَّ وأن يكون أفضل ممن ليس له ذلك، ولم يثبت لأحد من الأمّة مثل هذا الذي ثبت لعلي «عليه السّلام»، فيكون هو أفضلها بعد نبيّها «صلّى الله عليه وآله».

ومن أدلّة أفضليّته «عليه السّلام» ما رواه ابن حبّان في صحيحه، فقال: (أخبرنا أبو يعلى، حدّثنا الحسن بن عمر بن شقيق، حدّثنا جعفر بن سليمان، عن يزيد الرّشك، عن مطرف ابن عبد الله بن الشخير، عن عمران بن حصين، قال: بعث رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» سريّة، واستعمل عليهم عليّاً، قال: فمضى عليٌّ في السّريّة، فأصاب جارية، فأنكر ذلك عليه أصحاب رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، فقالوا: إذا لقينا

(١) معجم الأدباء ٢٣٤٢/٥.

رسول الله أخبرناه بما صنع علي.

قال عمران: وكان المسلمون إذا قدموا من سفر بدءوا برسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» فسلّموا عليه، ونظروا إليه، ثمَّ ينصرفون إلى رحالهم، فلمّا قدمت السّريّة سلّموا على رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، فقام أحد الأربعة، فقال: يا رسول الله ألم تر أنَّ عليّاً صنع كذا وكذا؟! فأعرض عنه، ثم قام آخر، فقال: يا رسول الله ألم تر أنَّ عليّاً صنع كذا وكذا؟! فأعرض عنه، ثم قام آخر، فقال: يا رسول الله ألم تر أنَّ عليّاً صنع كذا وكذا؟! فأقبل إليه رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» والغضب يعرف في وجهه، فقال: «ما تريدون من علي - ثلاثًا -؟!، إنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو ولي كلِّ مؤمن بعدي»)[1].

ومن له الولاية على المؤمنين بعد رسول الله «صلّى الله عليه وآله»، فهو أفضل ممن لم يجعل الله ورسوله له هذه الولاية عليهم، فيكون الإمام علي «عليه السّلام» بموجب هذا الحديث، أفضل من جميع الصّحابة بما فيهم الخلفاء الثلاثة.

ومنها ما أخرجه النّسائي في «خصائص علي»، فقال: (أخبرني عبدة بن عبد الرّحيم المروزي، قال: أخبرنا عمرو بن محمد، قال:

(١) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبّان ٦٧/١٠ - ٦٨، وصححه الألباني.

أخبرنا يونس بن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن النّعمان ابن بشير، قال: استأذن أبو بكر على النبيِّ «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، فسمع صوت عائشة عاليًا، وهي تقول: والله لقد علمت أنّ عليًّا أحبُّ إليك من أبي، فأهوى إليها أبو بكر ليلطمها! وقال: يا ابنة فلانة! أراك ترفعين صوتك على رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»؟!!، فأمسكه رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، وخرج أبو بكر مغضبًا ... الرّواية)[1].

والنّبيُّ «صلّى الله عليه وآله»، أقرَّ عائشة على قولها أنّ عليّاً «عليه السّلام» أحبُّ إليه من أبيها، وإقراره «صلّى الله عليه وآله» حجة، والمدّعى من أكثر المخالفين لنا أنّ أبا بكر أفضل من جميع الأمّة، وهذه الرّواية تخالفهم، فهي تدلُّ على أنّ الإمام عليّاً «عليه السّلام» أفضل من أبي بكر؛ ولا شكَّ أنَّ من كان أحب إلى رسول الله «صلّى الله عليه وآله» كان هو الأفضل عند الله ورسوله، وإذا قام الدّليل على أنَّ الإمام عليّاً أفضل من أبي بكر، فأفضليّته

(١) خصائص علي، صفحة ١٢٦، رواية رقم: ١١٠، وقال أحمد بن ميرين البلوشي: (إسناده صحيح)، وطبعة أخرى بتحقيق الشيخ أبي إسحاق الحويني الأثري، صفحة ١٠٦، رواية رقم: ١٠٧، وقال المحقق المذكور: «إسناده صحيح»، وأخرجه أحمد ابن حنبل في مسنده ١٤/١٦٩، رواية رقم: ١٨٣٣٣، وقال الشيخ حمزة أحمد الزَين: (إسناده صحيح)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٣/٣٣٤، رواية رقم: ٥٣٠٩، وقال شعيب الأرنؤوط: (إسناده حسن).

على باقي الأمّة من باب أولى، لأنّهم - أي المفضّلون لأبي بكر - لا يدّعون لأحد الأفضليّة على أبي بكر.

ومنها ما رواه الحاكم النيسابوري، فقال: (حدّثنا أبو العبّاس محمد بن يعقوب، حدّثنا العبّاس بن محمد الدوري، حدّثنا شاذان الأسود بن عامر، حدّثنا جعفر بن زياد الأحمر، عن عبد الله ابن عطاء، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: كان أحبُّ النّساء إلى رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» فاطمة، ومن الرّجال علي).

وقال الحاكم النيسابوري: (هذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)[1].

وما رواه أبو عيسى الترمذي، والحاكم النيسابوري، عن عائشة أنّها سئلت: (أيُّ النّاس كان أحبَّ إلى رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»؟، قالت: فاطمة، فقيل من الرّجال؟ قالت: زوجها، إن كان ما علمت صوّامًا قوّامًا)[2].

وفي هاتين الرّوايتين يصرّح كل من بريدة الأسلمي وزوج النبي

(١) المستدرك على الصحيحن ١٦٨/٣، رواية رقم: ٤٧٣٥، ورواه الترمذي في سننه ٦٩٨/٥، رواية رقم: ٣٨٣٨، وحسّنه.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه ٧٠١/٥، رواية رقم: ٣٨٧٤، وحسّنه، والحاكم النيسابوري في المستدرك ١٧١/٣، رواية رقم: ٤٧٤٤، وصحح إسناده.

عائشة بأنّ أحبَّ الرّجال إلى رسول الله «صلّى الله عليه وآله» هو الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السّلام»، وأحبّهم إليه هو أفضلهم عند الله ورسوله.

ومنها حديث الطائر المشوي، وهو كما رواه ابن عساكر في كتابه «تاريخ مدينة دمشق»، فقال: (أخبرنا أبو غالب بن البنّا، أخبرنا أبو الحسين بن الآبنوسي، أخبرنا أبو الحسن الدّارقطني، حدّثنا محمد بن مخلد بن حفص، حدّثنا حاتم بن الليث، حدّثنا عبيد الله بن موسى، عن عيسى بن عمر القارئ، عن السدّي، حدّثنا أنس بن مالك، قال: أهدي إلى رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» أطيارٌ، فقسّمها وترك طيرًا، فقال: «اللهم ائتني بأحبِّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطّير»

فجاء عليٌّ بن أبي طالب، فدخل يأكل معه من ذلك الطير)[1].

ومن كان أحبُّ الخلق إلى الله عزّ وجل بعد النبي «صلّى الله عليه وآله» يكون هو الأفضل من غيره ممن لم تكن له عند الله هذه المرتبة من الحب.

ولا تسمع لقول بعض علماء أهل السّنة أنّ حديث الطير ضعيف، أو موضوع، بل هو حديث صحيح، وقد أثبتُّ صحّة هذا

(١) تاريخ دمشق ٤٢/٢٥٤.

الحديث من روايات أهل السّنة في كتابي «إرشاد الحائر إلى صحّة حديث الطائر».

معنى قول الإمام علي عليه السّلام «أنا لكم وزيرًا خيرٌ لكم مني أميرًا»

قال عثمان الخميس: (بل ثبت عنه عند الشّيعة أنّه قال: «وأنا لكم وزيرًا خيرٌ لكم منّي أميرًا)[1].

قلت:

هذا لا يختص بمنصب الإمامة الكبرى والولاية العظمى، لأنّها منصب إلهي، وقد أعطاه الله عزّ وجل لأمير المؤمنين «عليه السلام» بنص رسول الله «صلى الله عليه وآله» عليه كما هو صريح العديد من الأدلة كحديث الغدير، والولاية، والمنزلة، والثقلين، وغيرها، وإنّما هو خاص بالخلافة والولاية بمعنى حق ممارسة سلطة الحكم الذي هو أحد فروع الإمامة والولاية الكبرى.

ثم إن عثمان الخميس لم ينقل نص كلام الإمام «عليه السلام» كاملًا، وإنّما مارس فيه التقطيع والبتر كعادته، وهذا من تزويره وتدليسه، فنص الكلام المنسوب إليه «عليه السلام» كاملًا، هو:

(١) حقبة من التاريخ، صفحة ٣٧٥.

(دعوني والتمسوا غيري، فإنّا مستقبلون أمرًا له وجوه وألوان، لا تقوم به القلوب، ولا تثبت عليه العقول، وأنّ الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكرت، واعلموا إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم، ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب، وأن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيرًا خير لكم مني أميرًا)[1].

والظاهر منه أنّ الإمام «عليه السلام» أراد أن يقول لأولئك الذين حضروا لمبايعته، أنكم إن بايعتموني فلا بدّ لكم من أن تلتزموا ببيعتكم، وتقوموا بلوازمها، ومنها الطاعة المطلقة لي، وامتثال أمري، وعدم الاعتراض عليّ في أمر، وإلاّ فابحثوا عن غيري.

فالإمام له الحق في رفض أو عدم قبول بيعة من يعلم من حالهم وسيرتهم ومواقفهم أنهم لن يلتزموا ببيعته، أو ببعض لوازمها، أو لا يطيعوه ولا ينفذوا أوامره، وعليه فليس في كلامه هذا ما يدل على عدم النص عليه إمامًا ووليًا على المسلمين من بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله».

إضافة إلى كل ذلك فإن هذا الكلام المنسوب لأمير المؤمنين

(١) نهج البلاغة صفحة ١٨١-١٨٢.

«عليه السلام» لم يرد عنه من طريق صحيح.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على خير خلقه محمّد وآله الطاهرين.

حسن عبد الله علي العجمي

hassan.alajmi@hotmail.com

سلطنة عمان - صحار

أهم مصادر الكتاب

١. أحوال الرّجال، تأليف: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي البدري السامرّائي، نشر: مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ .
٢. أخبار القضاة، تأليف: محمد بن خلف بن حيان البغدادي، الملقب بوكيع، تحقيق وتصحيح وتعليق: عبد العزيز مصطفى المراغي، نشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة الأولى: ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م، صورتها عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المدائن، الرياض.
٣. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تأليف: شهاب الدّين أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، نشر: دار الوطن للنشر، الرّياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٤. إتحاف النبيل، تأليف: مصطفى بن إسماعيل السلماني، تحقيق: أبي إسحاق الدمياطي، نشر: مكتبة الفرقان، عجمان - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٥. أحاديث معلة ظاهرها الصحة، تأليف: مقبل بن هادي

الوادعي، نشر: دار الآثار النشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٦. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف: مغلطاي بن فليح بن عبد الله، تحقيق: عادل محمد، أسامة بن إبراهيم، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٧. الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، نشر: دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ.

٨. الأدب المفرد، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٩. البداية والنهاية، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، نشر: مكتبة المعارف، بيروت.

١٠. التاريخ الأوسط، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، الطبعة الأولى: ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١١. التاريخ الكبير، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان.

١٢. التدوين في أخبار قزوين، تأليف: عبد الكريم بن محمد بن

عبد الكريم الرّافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاردي، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٣. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، تأليف: عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ.

١٤. التعليقات الحسان على صحيح ابن حبّان، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: دار باوزير للنشر والتوزيع، جدّة، السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٥. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تأليف: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٩عـ - ١٩٨٩م.

١٦. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تأليف: عبد الرّحمن بن يحيى المعلمي اليماني، نشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٧. الثقات، تأليف: محمد بن حبّان بن أحمد التميمي البستي، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر آباد، الهند.

١٨. الجرح والتعديل، تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرّازي، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف

العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان.

١٩. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تأليف: محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ.

٢٠. السنة لابن أبي عاصم ومعه ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢١. الشريعة، تأليف: محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، نشر: دار الوطن، الرّياض، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٢. الصواعق المحرقة، تأليف: أحمد بن محمد الهيتمي، تحقيق: عبد الرّحمن بن عبد الله التركي، كامل محمد الخرّاط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٣. الضعفاء، تأليف: أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصفهاني الصوفي، نشر: دار الثقافة، الدار البيضاء، تحقيق: فاروق حمادة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٢٤. الضعفاء الكبير، تأليف: محمد بن عمر بن موسى العقيلي، نشر: دار المكتبة العلميّة، بيروت، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٥. الضعفاء والمتروكين، تأليف: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: بوران الضاوي، كمال يوسف الحوت، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٦. الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: د. علي محمد عمر، نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢٧. العلل الكبير، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، نشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ.

٢٨. الفتاوى الكبرى، تأليف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيميّة الحرّاني، نشر: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٢٩. الفصل في الملل والأهواء والنحل، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣٠. الفقيه والمتفقه، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبد الرّحمن عادل بن يوسف الغرازي، نشر: دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية: ١٤٢١هـ.

٣١. القاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي،

نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٢. الكاشف، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، نشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، جدّة.
٣٣. الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف: عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: مازن محمد السرساوي، نشر: مكتبة الرشد.
٣٤. الكشف الحثيث عمّن رمي بوضع الحديث، تأليف: أبي الوفاء برهان الدّين إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي سبط ابن العجمي، تحقيق: صبحي السامرّائي، نشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٥. الكفاية في علم الرواية، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، نشر: المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
٣٦. الكنى والأسماء، تأليف: مسلم بن الحجاج، تحقيق: عبد الرّحيم محمد أحمد القشقرى، نشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٣٧. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تأليف: محمد

ابن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٨. المختصر في أخبار البشر، تأليف: عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود، نشر: المطبعة الحسينيّة المصرية، الطبعة الأولى.

٣٩. المستدرك على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٤٠. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ظافر بن عبد الله الشهري، نشر: دار العاصمة، دار الغيث، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٤١. المعجم الأوسط، تأليف: سليمان بن أحمد الطبراني، نشر: دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.

٤٢. المعجم الصغير، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، نشر: المكتب الإسلامي، دار عمّار، بيروت، عمّان، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٣. المعجم الكبير، تأليف: سليمان بن أحمد الطبراني، نشر:

مكتبة الزهراء، الموصل، الطبعة الثانية: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، تحقيق: جمدي عبد المجيد السلفي.

٤٤. المعرفة والتاريخ، تأليف: يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، نشر: مكتبة الدّار بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ.

٤٥. المغني في الضعفاء، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، باعتناء: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، نشر: إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر.

٤٦. المناقب، تأليف: الموفق بن أحمد بن مكي الخوارزمي، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي بقم المقدسة، تحقيق: مالك المحمودي، الطبعة الثانية: ١٤١١هـ.

٤٧. المنتخب من ذيل المذيّل، تأليف: محمد بن جرير الآملي الطبري، نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان.

٤٨. المنتخب من مسند عبد بن حميد، تأليف: عبد بن حميد بن نصر، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، نشر: مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٩. أهل البيت، تأليف: توفيق أبو علم، نشر وتوزيع: دار مكتبة الأنجلو المصرية ومطبعة السعادة، الطبعة الأولى: ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٥٠ .أنيس الساري، تأليف: نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان البصارة الكويتي، نشر: مؤسسة السماحة، مؤسسة الرّيان، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٥١ .بذل الماعون في فضل الطاعون، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أحمد عصام عبد القادر الكاتب، نشر: دار العاصمة، الرياض.

٥٢ .بغية الطلب في تاريخ حلب، تأليف: كمال الدين عمر بن أحمد ابن أبي جرادة، تحقيق: د. سهيل زكار، نشر: دار الفكر.

٥٣ .بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تأليف: علي بن محمد ابن عبد الملك ابن القطان الفاسي، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، نشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٤ .تاريخ أسماء الثقات، تأليف: عمر بن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر: الدار السلفية، الصفاة - الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥٥ .تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، تأليف: عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، المعروف بابن شاهين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥٦ .تاريخ ابن معين «رواية الدوري»، تأليف: يحيى بن معين بن عون البغدادي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر:

مركز البحوث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٧. تاريخ الإسلام، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٨. تاريخ الطبري، تأليف: محمد بن جرير بن يزيد الطبري الآملي، نشر: دار التراث، بيروت، الطبعة الثانية: ١٣٨٧هـ.

٥٩. تاريخ مدينة دمشق، تألبف: علي بن الحسن بن هبة الله، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمرو بن غرامة العمروري، نشر: دار الفكر، سنة النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٦٠. تحرير تقريب التهذيب، تأليف: د. بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٦١. تحفة الأحوذي، تأليف: محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٢. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف: عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

٦٣. تذهيب تهذيب الكمال، تأليف: شمس الدين الذهبي

الدمشقي، تحقيق: غنيم عباس غنيم، مجدي السيد أمين، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٦٤. تفسير القرآن العظيم، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، نشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.

٦٥. تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: صغير أحمد شاغف الباكستاني، نشر: دار العاصمة للطباعة والنّشر.

٦٦. تهذيب اللغة، تأليف: محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٦م.

٦٧. تهذيب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، باعتناء: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، نشر: مؤسسة الرّسالة.

٦٨. تهذيب الكمال، تأليف: يو سف بن الزكي عبد الرحمن المزي، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، نشر: مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦٩. جزء أبي طاهر الذهلي، تأليف: علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدّارقطني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى:

١٤٠٦هـ.
٧٠.جزء القراءة خلف الإمام، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تحقيق: فضل الرحمن الثوري، نشر: المكتبة السلفية، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٧١.حقبة من التاريخ، تأليف: عثمان بن محمد الخميس، نشر: مكتبة الإمام البخاري، مصر، البعة الثالثة: ١٤٢٧هـ.
٧٢.حوار مع الشيخ الألباني، تأليف: حسان عبد المنان، نشر: مكتبة المنهج العلمي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٧٣.خصائص الإمام علي، تأليف: أحمد بن شعيب النسائي، نشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي.
٧٤.خصائص الإمام علي، تأليف: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٧هـ - ١٩٩٩م.
٧٥.خصائص الإمام علي، تأليف: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، نشر: مكتبة المعلاّ، الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ.
٧٦.ديوان الضّعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي،

تحقيق: حمّاد بن محمد الأنصاري، نشر: مكتبة النهضة الحديثه، مكة المكرّمة، الطبعة الثانية: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٧٧. ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، تأليف: محب الدين أحمد بن عبد الله الطبري، نشر: دار الكتب المصرية، مصر.

٧٨. روح المعاني، تأليف: شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧٩. زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد بن حنبل دراسة وتخريجًا، تأليف: دخيل بن صالح اللحيدان، نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٨٠. سلسلة الأحاديث الصحيحة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف للنّشر والتوزيع، الرّياض، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٨١. سنن البيهقي الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر: مكتبة دار الباز، مكة المكرّمة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٨٢. سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٩٩٦م، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف.

٨٣. سنن الدارقطني، تأليف: علي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، نشر: دار المعرفة،

بيروت، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
٨٤.سنن سعيد بن منصور، تأليف: سعيد بن منصور، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، نشر: دار الأصمعي، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٨٥.سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تأليف: يحيى ابن معين بن عوف البغدادي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، نشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٨٦.سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، نشر: مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطبعة التاسعة: ١٤١٣هـ.
٨٧.شرح الزرقاني على موطأ مالك، تأليف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق:طه عبد الرؤوف سعد، نشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٨٨.شرح المقاصد ، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، نشر: دار المعارف العثمانية، باكستان، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٨٩.شرح العقيدة الأصفهانية، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي، تحقيق:

محمد رياض الأحمد، نشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ.

٩٠. شرح مشكل الآثار، تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرّسالة، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٩١. شرح موقظة الذهبي، تأليف: الشريف حاتم بن عارف العوني، نشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ.

٩٢. شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، تأليف: مصطفى إسماعيل، نشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٩٣. صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان، تأليف: علاء الدين علي ابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٩٤. صحيح ابن خزيمة، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت.

٩٥. صحيح الجامع الصغير وزياداته، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٩٦. صحيح سنن الترمذي، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني،

نشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٩٧. صحيح شرح العقيدة الطحاوية، تأليف: حسن بن علي السقاف، نشر: دار الإمام النووي، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ.

٩٨. صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث، بيروت - لبنان.

٩٩. صحيح وضعيف سنن ابن ماجة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٠٠. ضوابط الجرح والتعديل، تأليف: الشيخ الدكتور عبد العزيز ابن محمد بن إبراهيم، الأستاذ المشارك بكليّة الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، نشر: مكتبة العبيكان.

١٠١. طبقات المحدثين بأصبهات والواردين عليها، تأليف: عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٠٢. طبقات المدلسين «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، نشر:

مكتبة المنار، عمّان، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٠٣. عون المعبود، شرح سنن أبي داود، تأليف: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ.
١٠٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجلا العسقلاني، نشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩م.
١٠٥. فوائد وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحدريث، تأليف: عبد الرحمن المعلمي اليماني، نشر: أضواء السلف، جمع وترتيب: إسلام بن محمود بن محمد النجار.
١٠٦. فيض القدير، تأليف: عبد الرؤوف المناوي، نشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى: ١٣٥٦هـ.
١٠٧. قواعد في علوم الحديث، تأليف: ظفر أحمد العثماني التهانوي، نشر: مطابع دار القالم، بيروت - لبنان.
١٠٨. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تأليف: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٠٩. لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري، نشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
١١٠. لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،

تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١١١. مجمع الزّوائد ومنبع الفوائد، تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدّين القدسي، نشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١١٢. مختصر التحفة الأثني عشرية، تأليف: محمود شكري الألوسي، تحقيق: محب الدين الخطيب، نشر: المطبعة السلفيّة، القاهرة، عام النشر: ١٣٧٣هـ.

١١٣. مرقاة المفاتيح، تأليف: علي بن سلطان محمد القارئ، تحقيق: جمال عيتاني، نشر: دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١١٤. مسند أبي عوانة، تأليف: يعقوب بن إسحاق الأسفرائني، تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١١٥. مسند أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن جنبل الشيباني، تحقيق: أحمد محمد شاكر، حمزة أحمد الزين، نشر: دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١١٦. مسند أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن جنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١١٧. مصنف ابن أبي شيبة، تأليف: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ.

١١٨. معاني الأخبار، تألأيف: محمد بن علي بن الحسين الصدوق القمي، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، تحقيق وتصحيح: علي أكبر الغفاري، الطبعة الرابعة: ١٤١٨هـ.

١١٩. معجم الأدباء، تأليف: ياقوت الحموي الرومي، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٩٩٣م، تحقيق: إحسان عبّاس.

١٢٠. معجم شيوخ أبي يعلى، تأليف: أحمد بن علي بن المثنّى التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني، عبده علي كوشك، نشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

١٢١. معرفة الثقات، تأليف: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، نشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٢٢. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، تأليف: يحيى بن معين البغدادي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر: دار المأمون للتراث، دمشق.

١٢٣. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: د. محمد مهدي المسلمي، أشرف منصور عبد الرحمن، عصام عبد الهادي محمود، أحمد عبد الرازق عيد، أيمن إبراهيم الزاملي، محمود محمد خليل، نشر: عالم الكتب، لبنان، الطبعة الأولى: ٢٠٠١م.

١٢٤. موسوعة أقوال أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، أحمد عبد الرزاق عير، محمود محمد خليل، نشر: عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٧عـ - ١٩٩٧م.

١٢٥. موطأ مالك، تأليف: مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي، مصر.

١٢٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرين، نشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٢٧. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تأليف: الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر: دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

١٢٨. نزهة النظر، تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، نشر: مكتبة البشرى

للطباعة والنشر والتوزيع، كراتشي - باكستان، الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

١٢٩. نصب الراية، تأليف: جمال الدين الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، نشر: مؤسسة الريان، بيروت - لبنان، دار القبلة للثقافة، جدة - السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٣٠. نوادر الأصول في أحاديث الرسول، تأليف: محمد بن علي بن الحسن، الحكيم الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، نشر: دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.

١٣١. نيل الاوطار، تاليفك محمد بن علي بن محمد الشوكانين نشرك دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

الفهرســت

المدخل ٥
محاولة عثمان الخميس تضعيف حديث الثقلين ٦
حديث الثقلين صحيح بلفظ الترمذي وغيره ٨
النبي أوصى في حديث الثقلين بالتمسك بالكتاب والعترة ٩٢
لقد فهم العلماء حتى من رواية مسلم وجوب التمسك بالثقلين .. ٩٥
دلالات حديث الثقلين ٩٨
الدّلالة الأولى ٩٨
الدّلالة الثانية ١٠١
الدّلالة الثالثة ١٠٢
الدّلالة الرّابعة ١٠٤
الدّلالة الخامسة ١٠٦
الدّلالة السادسة ١٠٧
الدّلالة السابعة ١٠٩
محاولة الخميس الفاشلة لتوسيع دائرة العترة ١٠٩
يتمسك بروايات موضوعة وضعيفة في مقابل حديث الثقلين ١١٥
من هم الخلفاء الرّاشدون؟ ١٢٧

الخلفاء الرّاشدون إثنا عشر ١٢٨
الخلفاء الرّاشدون من عترة النبي ١٣٣
الخلفاء الرّاشدون معصومون ١٣٣
الحديث المزعوم «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» ١٣٥
علماء السنة يطعنون في الرّواية التي استشهد بها الخميس ١٤٧
بطلان هذا الحديث من جهة دلالته ١٥٠
دعوى أنّ الإمام عليًا قال بأفضليّة أبي بكر وعمر عليه ١٥٧
الإمام علي أفضل الأمّة بعد رسول الله ١٥٧
معنى قول الإمام علي «أنا لكم وزيرًا خير لكم مني أميرًا» ١٦٩
أهم مصادر الكتاب ١٧٣
الفهرست ١٩٥

978-614-426-842-1
6144 268421

الرويس - خلف محفوظ ستورز بناية رمال
هاتف: ٠٣/٢٨٧١٧٩ - تلفاكس: ٠١/٥٥٢٨٤٧ - ٠١/٥٤١٢١١
ص.ب: ٥٤٧٩ / ١٤ - E-mail:almahajja@terra.net.lb
www.daralmahaja.com / info@daralmahaja.com